

AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 00973 6426



FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الأمريكية بالقاهرة

Librarian

The American University
at Cairo



Presented by

A. W. C. Secondary Section, 1948-1949



7D 501-64877

10-9

4N
786
.A8
I2
1947

AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
WASHINGTON, D. C. 20004

لجنة النبیاء العظمی



مشكلاتنا الاجتماعية

تأليف

محمد عظیمی الأبراشی

مخرج جامعی اکسترونسین
والمراقب العام المساعد بوزارة المعارف

الطبعة الأولى

۱۳۶۶ هـ - ۱۹۴۷ م

B12123365

1342015X

OCLC

62426979

30/
ab/840

٢٠١٩ ٩٧٢

٢٠٤١

27624

١٤٤١ ١٢ ٢٦

١٧١٠ - ٧٣٢١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد فإن مشكلاتنا الاجتماعية على كثرتها وقسوتها - يمكن حلها ، والتخلص منها ، والقضاء عليها ، إذا حاربنا الجهل والفقر والمرض حربا عنيفة متصلة ؛ إذ ما من مشكلة اجتماعية إلا لها اتصال وثيق بهذه المشكلات الثلاث .

ومن ثم كان لهذه النواحي نصيب اى نصيب من عناية الفاروق (حفظه الله)؛ ففي مساء الثلاثين من يوليو عام ١٩٤٥ أمر جلالاته ، فى رسالته إلى الشباب من أوائل خريجي المعاهد والجامعات المصرية ، بمحاربة الفقر والمرض والجهل والخوف قائلا : «إن عليكم أن تحاربوا الفقر والمرض والجهل والخوف ، وأن تهيئوا للعامل والفلاح حياة سعيدة كريمة . وإذا كان لكل جيش نشيد تسير خطا الجنود على نغماته فليكن لجيشكم نشيد جديد ، نغمه الإيمان بحق بلادكم ، وحق الفقير فى أن يعيش ، وحق المريض فى أن يصح ، وحق الجاهل فى أن يتعلم ، وحق الخائف فى أن يطمئن .»

وفى الأول من أبريل عام ١٩٤٦ شرف جلالة الملك بحاس الوزراء بزيارة مفاجئة ، ورأس اجتماع المجلس الأعلى لمحاربة الجهل والفقر والمرض ، وتفضل جلالاته وقال : «لقد جئت اليوم لأطالب بحق الفقير فى حمايته من المرض والجوع.» وقد ذكر (أعزه الله) أنه سيوالى العناية بمحاربة هذه المشكلات الثلاث : الجهل والفقر ، والمرض ، منوها بما للعزيمة الصادقة والإيمان الصحيح من حسن الأثر .

والحق أن جلالة الملك بدعوته هذه قد وضع يده الكريمة على العلل الحقيقية لمشكلاتنا الاجتماعية ؛ إذ أنها كلها ترجع إلى انتشار المرض والوباء في كثير من الأقاليم ، وانتشار الأمية والجهالة بين ٨٠ في المائة من أفراد الشعب ، وانتشار الفقر والحرمان بين ٩٠ في المائة من السكان .

ولقد كان لهذه الدعوة الملكية والتوجيه السامى أكبر الأثر فى نفسى ، فسارعت إلى تأليف هذا الكتاب (مشكلاتنا الاجتماعية : الجهل ، والفقر ، والمرض ،) أوضح فيه الطريقة العملية لعلاج هذه الأمراض الاجتماعية فى البيئة المصرية ؛ حتى يتسنى للبلاد أن تأخذ مكانتها بين الأمم الحرة الكريمة ، وتستعيد فى القرن العشرين ، ما كان لها من مجد وعظمة وخلود ، فى عهد قدماء المصريين . فليس يكفى أن نتغنى بمجد أجدادنا ، بل يجب أن نعمل وندأب لنبعث مصر من جديد ، وأن نواصل العمل والدأب إلى أن يصبح ذلك المجد حقيقة واقعة ، لا مجرد خواطر وذكريات ؛ ملين بذلك دعوة الفاروق فى رسالته إلى أوائل الخريجين : «أما مصر التى كانت فقد تولى التاريخ الكلام عنها ، والتغنى بأثارها . وأما مصر التى ستكون فأنتم المسئولون عنها ، وإنها أمانة فى أعناقكم ؛ فلا تجعلوا أنشودة التاريخ فيكم أقل روعة من أنشودته فى أجدادكم.»

وفى رأى أنه لا يمكن أن يتم لنا إصلاح عيوبنا ومشكلاتنا الاجتماعية إلا بالقضاء على الجهل والفقر والمرض ، ولا سبيل إلى ذلك إلا إذا استطعنا أن ننشئ كل عام مئات من المدارس لنشر التعليم ومكافحة الأمية ، ومن المشافى والوحدات الصحية ما يكفى لمعالجة المرضى والقضاء على تلك الأمراض المتوطنة ، ومن الملاجىء ما يتسع لهذا العدد الوفير من العجزة والمسنين ، والضعفاء والمقعدين . وبذلك نستطيع أن نرفع مستوى الثقافة والمعيشة والصحة بين جميع الطبقات ، وأن نحقق غاية الفرد والأسرة والمجتمع فى حياة حرة كريمة ، خليقة ببلادنا العزيزة ، ومصرنا المرهجة .

هذه هي سبيل الإصلاح فيما أعتقد ؛ فعلى أن نقوم بإنشاء كثير من المدارس
والملاجئ والمشافي ، يجد فيها الجاهل ضالته من العلم ، والفقير حاجته من العيش ،
والمريض حقه من العلاج ، وعلى أن نستعين على تحقيق هذه الأغراض بالمال ، وصادق
الجهود ، والرغبة في الإصلاح . ولنحذر أن يتسرب إلى نفوسنا اليأس ، أو يتطرق
إليها الوهن ؛ إذ « لا معنى للحياة مع اليأس ، ولا معنى لليأس مع الحياة . »
فعلى كل مصري أن يفكر في مصر ، وأن يتعاون على إصلاح هذه المشكلات
الاجتماعية ، ويدعو إلى الإصلاح بالعزيمة الصادقة ، والإيمان الثابت ، حتى تتبوأ مصر
مكانها بين الأمم العظيمة ، وتستعيد مجدها القديم ، وحضارتها الخالدة في ظل حضرة
صاحب الجلالة الملك فاروق الأول (حفظه الله) .
والله أسأل الهداية والتوفيق .

صفر سنة ١٣٦٦ هـ .

يناير سنة ١٩٤٧ م .

محمد عظيم الدبراشي

المشكلة الأولى الفقر

« الفقر علة العلل »

لا نستطيع أن ننكر أن الفقر علة العلل ؛ فهو سبب الشقاء ، وقد يكون سببا
لمرض ، أو سببا في عدم إرسال الأبناء إلى المدارس ليتعلموا ، فإذا استطعنا أن
نعالج الفقر أمكننا أن نعالج المرض والجهل .

ومما لا شك فيه أن حالة الشعب المصرى المعيشية والاجتماعية حال مؤلمة يرثي
لها . وعلى الرغم من أن مصر مهد الحضارة الأولى ، ومشرق المدنية في العصور
القديمة ، وأرضها من الخصب والجودة بحيث يسيل في جوانبها الذهب ، على الرغم
من هذا كله نجد ٩٠ في المائة من الشعب يعيشون في بؤس شامل ، ويأس قاتل ،
وهذا الفقر علة العلل في كل ما يقاسونه من أمراض وبيلة تحصد أرواحهم ،
وتفتك بأجسامهم ، ومن جهل مطبق ضرب على عقولهم سياجا من ظلمته الحالكة ،
فحجبها عن التفكير والتدبير ، فالفلاح لا يجد من الأجر إلا دراهم معدودة إذا
ابتسم له الحظ ، ووجد من يستخدمه في حقله ، وقد تكون له زوج وبنات وأبناء ،
فكيف يعولهم ، وكيف تنظم حياته وحياتهم بهذا الأجر الضئيل الذى يجده في
وقت لا يظفر فيه بالعمل إلا أياما في الأسبوع والمواسم الزراعية ؟

فهل تعجب إذا قلنا إن الفلاحين يعيشون عيشة وضیعة لا تختلف في قليل أو
كثير عن معيشة العجاوات ، فهى تشاركهم أكواعهم القدرة الخسالية من كل
مرافق الحياة ، وينامون على الأرض كما تنام ، وقل أن تجد عند أحدهم غطاء إلا

قطعا مهلهلة من نسيج بال لا تستر الجسد ، ولا تدفع غائلة البرد عن أحد . ويعتمدون في طعامهم على خبز الذرة ، ومواده الغذائية قليلة ، فلا غرابة إذا مرض أكثر سكان الوجه البحرى بمرض « البلاجرا » لقلة التغذية ورداءتها . ويسيرون حفاة الأقدام ، مهزولى الأجسام ، كأنهم أشباح بلا أرواح .

وليس الصانع أحسن من أخيه الفلاح حالا ، فإذا زاد عليه في الأجر فهو مضطر إلى المعيشة في المدن حيث تكون المصانع . والمدن أكثر من الريف نفقة ، وأشد غلاء .

(١١) وليس في الاستطاعة أن نعالج الفقر في مصر إلا إذا تركنا الآراء العتيقة التي تأثرنا بها في حياتنا الاقتصادية ؛ فقد كنا نعتقد أن مصر بلد زراعى ، وزراعى فقط ، فاكثفينا بالزراعة ، ولم نفكر في الصناعة ، وأهملنا التجارة ، فلا عجب إذا انتشر الفقر بين الأكثرية من المصريين ، لأن الأرض المزروعة والقابلة للإصلاح محدودة ، والسكان في ازدياد مستمر . لهذا لا نستطيع أن نكافح الفقر إلا إذا تخلصنا من تلك الآراء القديمة ، وهى الاعتماد على الزراعة وحدها ، وبدأننا نكثر المصانع والمناجر ، والصناعات المختلفة حتى نفتتح أمام الشعب موردا آخر للرزق هو الصناعة والعمل باليد ، فالحرقة في اليد أمان من الفقر - وموردا ثالثا للرزق هو التجارة . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لأن يأخذ أحدكم حبلأثم يصدو إلى الجبل فيحتطب ، فيبيعه ، فيأكل ، ويتصدق خير له من أن يسأل الناس »

والحق أن لا سبيل إلى الإصلاح إلا « إذا كان مقترنا بالعزيمة الصادقة ، والإيمان الصحيح » كما قال جلالة الملك ، فالفقراء وهم تسعون في المائة من أبناء الشعب ليسوا إلا نفوسا بشرية تحس وتشعر وتسلم ، ولهم الحق في أن يعيشوا كما يعيش الإنسان ، ويتعلموا لأن التعليم حق من حقوق الإنسان ، ويعاملوا كما

يعامل الإنسان ، ويعالجوا إذا مرضوا ، ويطمشوا إذا خافوا .

ولقد طال الكلام ، وكثر الجدال حول الفقر والفقراء ، وإصلاح حالهم ، ونرجو ألا يذهب هذا الكلام صرخة في واد ! فالعالم يسير بل يطير ، في سبيل النهوض والتقدم ، ونحن في ركود وجمود .

لقد كتب الكتاب والمصلحون ، ونادوا بالإصلاح ، وهم لا يملكون إلا ألسنتهم وأقلامهم ، يدعون بها إلى العدالة الاجتماعية حتى بجث أصواتهم ، ولكنهم لا يملكون من وسائل التنفيذ قليلا أو كثيرا ، ولا تجد دعوتهم إلى آذان بعض الأثرياء سبيلا .

كيف نعالج الفقر ؟

لقد تكلم كثيرون عن الفقر والفقراء ، وتظاهر كثيرون بالتألم لحالهم ، فهذا يبكي لحال الفلاح ، وذاك يتباكى لحال العامل ، وذلك يتظاهر بالحزن لحال الصانع ، ولكن هل قام هؤلاء البساكون ، والمتظاهرون بالحزن والبكاء بمساعدة الفقراء من الفلاحين أو العمال أو الصناع ؟

ويبدو لنا هنا أن نتساءل : هل من الممكن أن نعالج هذا الداء الويليل ، داء الفقر وقد شمل ٩٠ في المائة من أبناء الشعب ؟ نعم إن من الممكن أن نعالج الفقر إذا فكرنا في العلاج باخلاص ، ونفذنا العلاج بطريقة حاسمة ، وتركنا الأثرة وحب النفس ، وفكرنا في المجتمع المصري ، وقام القادرون بواجبهم نحو غيرهم ، وأحبوا لإخوانهم ما يحبون لأنفسهم .

إننا لانستطيع أن نحل مشكلة الفقر بتوزيع ثروة الأغنياء على الفقراء ؛ فثروتنا الزراعية اليوم خمسة ملايين وخمسمائة ألف فدان من الأرض المزروعة .

ولو وزعت على المصريين بالتساوى ويبلغ عددهم اليوم نحو ثمانية عشر ألف ألف من
الأنفس . لخص كل فرد ثلث فدان ، وصار الشعب كله فتيما ، وحكمنا على
الجميع بالفقر .

ولكن الأسباب الفعالة التي تهدم صرح الفقر ، وتموض دعائم الفاقة في مصر هي
العمل على زيادة ثروة الأمة ؛ ثروتها الزراعية ، وثروتها التجارية ، وثروتها المعدنية ،
وثروتها العلمية ، وثروتها الصحية ، هذه هي الغاية الأولى التي يجب أن يسعى إليها
المصلحون إذا أرادوا مكافحة الفقر والتضاء عليه . فما لاشك فيه أن مستوى
المعيشة في البلاد منخفض جدا ، وأن عامة الشعب يقاسون كثيرا من البؤس
والشقاء ، ويثنون تحت وطأة فقر مدقع ، وأن نسبة الزيادة في عدد السكان تطرد
عاما بعد عام . وفي هذا دليل ناصع على أن علاج هذا الفقر المتأصل وذلك
العوز المنتشر يجب أن يكون علاجا حازما حاسما في أقل وقت ممكن ، فزيادة
الثروة القومية الزراعية والصناعية والتجارية والعلمية والصحية أمر ضروري
للنهوض بالمجتمع المصرى .

ولزيادة الثروة القومية يجب أن نصلح الأراضي القابلة للإصلاح في شمال الدلتا
وفي بحيرة مريوط ، ونوزعها على فقراء الفلاحين ، ونمددهم في بادئ الأمر بشيء
من نفقات الإنتاج ، من بذور وأسمدة وغيرها ، ونشرف إشرافا تاما على ما يقوم
به هؤلاء الفلاحون ، ونوجه التوجيه الذي يسير بهم في طريق النمو والنجاح ،
حتى يستطيعوا تسديد أثمان تلك الأراضي ولو على آجال واسعة .

ولكى نخفف حدة الفقر ، يجب أن نرفع أجره العامل وأجرة الفلاح ؛ حتى
يستطيع كل منهما أن يجد الوسائل الضرورية للعيش ، كما يجب أن نساعد الفقراء
من خريجي المدارس الزراعية والصناعية والتجارية ، لبدأ كل منهم عملا زراعيا

أو صناعيا أو تجاريا مع توجيههم وإرشادهم ، ومعاونتهم إذا كانوا في حاجة إلى
المعاونة حتى نطمئن عليهم في أعمالهم ، وينجح كل منهم في حياته العملية ، فتزداد
ثروتهم ، ويرتفع مستواهم في معيشتهم وحياتهم .

ومن السهل أن يكون ذلك كله بطريق (السلفة) الزراعية أو الصناعية أو
التجارية ، بحيث يردها كل منهم بالتدريج حينما يصبح قادرا ناجحا في عمله الزراعي
أو الصناعي أو التجاري .

ومحال أن ننتظر من الفلاح أو الصانع أو العامل أن يعيش في مسكن صحي ،
ويتناول غذاء صحيا ، وينظف نفسه وأولاده مادام أجره زهيدا ، ووسائل
العمل موصدة ، وأيام العمل قليلة ، فاذا مرض لا يجد من يعالجه ، وإذا بحث عن
عمل لا يجد عملا .

ولقد كان الناس في الأيام الخالية محبين للخير والإحسان ويؤدون الزكاة ،
ويقفون كثيرا من الأوقاف للملاجيء والأعمال الخيرية ، أما اليوم فقد انتشر
حب النفس ، وأصبح القادر لا يفكر في غيره ، ولا يفكر في المجتمع الذي يعيش
فيه ، لهذا يجب أن نسن قانونا يوجب على الغني أن يخرج الزكاة عن ماله وزراعته
وتجارته ، بحيث تؤدي الزكاة ، وتخصص لتحسين حال الفقراء ؛ حتى يجدوا
الضروريات من وسائل الحياة ، ويشعروا بأن هناك عدالة اجتماعية ، فما دام
معظم الموسرين لا يعطون الفقير والمسكين ، والوسائل والمحروم حقوقهم فيما منحهم
الله فلا مفر من سن تشريع يوجب على الغني دفع الزكاة

ولقد حارب سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه الأغنياء من المسلمين
الذين امتنعوا عن دفع الزكاة ، وأجبرهم على أدائها رعاية للفقراء . وقد وصف
الله المحسنين الأبرار في قوله ، (ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة)

أى فقر. وقال: (مثل الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل، فى كل سنبل مائة حبة.) وقال جل شأنه: (الذين ينفقون أموالهم فى الليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ،) والمراد بالإنفاق هنا التصديق على الفقراء تقربا إلى الله سبحانه وتعالى . وقال : وأحسنوا إن الله يحب المحسنين .) وقال الرسول الكريم : (اتقوا النار ولو بشق تمرة ، فان لم تجدوا فبكلمة طيبة .) وقال : (الصدقة تطفى الخطيئة كما يطفى الماء النار .) وقال : (الزكاة قنطرة الإسلام .) فلا يعد المسلم مسلما حقا إلا إذا أدى الزكاة ، وقد حدد الإسلام مقدارها وزمنها . وقال الإمام على كرم الله وجهه : (صونوا إيمانكم بالصدقة ، وحصنوا أموالكم بالزكاة .) أى احفظوا إيمانكم بالصدقة . ونهوا أموالكم بالزكاة .

وإن الدين الإسلامى أوصى الفقراء ألا يأخذوا الصدقة إلا إذا كانوا فى حاجة إليها ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اليد العليا خير من اليد السفلى .) أى اليد العليا التى تعطى خير من اليد السفلى التى تأخذ ، وبهذا حث الرسول على العمل والسعى فى كسب العيش .

ومن الواجب أن نبث الروح الإنسانى فى الشعب ، حتى يفكر الموسر فى المعسر ، ويفكر الغنى فى الفقير ، وأن نعين المريض إذا مرض ، والعامل إذا تعطل عن العمل ، والشيخ إذا كبرت سنه وصار عاجزا عن العمل ، وننشئ ملاجئ للعجزة واليتامى والأطفال الذين لا يجدون من يعولهم ، والنساء الضعيفات الفقيرات .

وليس معنا هذا أننا ندعو إلى الكسل ، ولكننا ندعو إلى العمل ، والسعى وراء الرزق ، قال تعالى : (فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه .) فإذا تقدم العامل

إليها للبحث عن عمل ، وجب أن نعمل كل وسيلة ممكنة في أن نعطيها الفرصة في أن يعمل أى عمل من الأعمال ، فإذا لم يجد ، ولم نجد له عملاً ، وجب علينا أن نعاونها لأنه يريد العمل ولا يجده . وعلى مكتب العمل أن يتصل بأصحاب المصانع والمعامل والمتاجر للبحث عن أعمال للمتعطلين من الصناع والعمال . وعلى أصحاب هذه المصانع والمعامل أن يقوموا بدفع إعانة للحكومة وتقوم الحكومة بدفع إعانة مثلها لتعيين منهما المتعطلين من العمال والصناع .

وفي إنجلترا يعطى المتعطّل إعانة إذا ذهب إلى مكتب العمل ليجتهد عن عمل فلم يجد . وبهذا يثبت استعداداه للعمل فإذا وجد له مكتب العمل عملاً يعمل به فيها ، وإلا قرر له إعانة تلائم أفراد أسرته . وبهذه الوسيلة يستطيع العاجز عن العمل أن يعيش ، ويستطيع المسن أن يجد الوسائل الضرورية للحياة ، فيعامل الإنسان المعاملة التي تتطلبها الإنسانية .

ولكى تكافح الفقر يجب أن تكون هناك دعاية واسعة لتأسيس الجماعات التعاونية في القرى ، ونشر الصناعة ، والإقدام على التجارة ، وتنظيم العلاقة بين الأغنياء من ملاك الأراضي والمستأجرين ، وتخفيف أعباء الضرائب عن صغار الملاك ، أو إعفائهم منها إعفاء تاماً ، وخفض نفقات المعيشة حتى يستطيع الفقير أن يعيش . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اتخذوا لدى الفقراء صنائع ؛ فإن لهم الدولة يوم القيامة . » فالرسول الكريم يأمر بالإحسان إلى الفقراء وإعطائهم حقوقهم ، والتفكير في شؤونهم ، ومد يد المعونة لهم .

والزراعة مصدر ثروة لا ينضب معينه ، ومورد رزق لا ينقطع ، وقد حدث الرسول عليها فقال صلوات الله عليه : « أفضل الكسب الزراعة فإنها صنعة أبيكم آدم . » وتعد الزراعة الأساس الأول في تكوين الحضارة الإنسانية ، وتنظيم الجماعات

البشرية، وقد نوه الإسلام بمالها من شأن في توفير الثروة وتحصيل مواد المعيشة .
قال تعالى : « والأرض فرشناها فعم الماهدون . » أى بسطناها لكم ومهدناها
لتنسطيعوا الانتفاع بزراعتها . وقال جل شأنه : « وفجرنا فيها من العيون ليأكلوا من ثمره . »
أى أن الله أجرى الينابيع فى الأرض لنروى بها الأرض الزراعية ؛ ليأكل الناس
من ثمارها . وقال الرسول الكريم : « اطلبوا الرزق فى خبايا الأرض . » بزراعتها
واستخراج ما فيها من معادن . وكان عمل الصحابة رضوان الله عليهم من أهل
المدينة الزراعة والعمل فى الحقول والبساتين ، كما كان عمل الصحابة من أهل مكة
التجارة ، والرحلة إلى الأقطار ، وما كنوا رضى الله عنهم بأنفون من عمل ،
ولا يزهدون فى صنعة . نقدرولى أن أبابكر الصديق كان بزازا ، وكان عمر الفاروق
سيمسارا ، وكان عثمان وعلى يشتغلان بالتجارة ، وكان عمرو بن العاص جزارا .
فالدين الإسلامى دين عمل ، ويحث على العمل . « فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه . »
« وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله »

ومما يحارب به الفقر أن نقوم بتهيئة أسباب العمل لكثير من الأيدى المتعطلة ،
وربما لا يكون ذلك من الأمور السهلة فى بادئ الأمر ، ولكن الدولة لاتعوزها
الوسائل ، وفى مصر شركات كثيرة ومصانع متعددة ، وفى قدرة السلطة التنفيذية
أن تلزم هذه المؤسسات الصناعية والتجارية بقبول أكبر عدد ممكن من العمال
المتعطلين . وفى استطاعة الحكومة ألا تترك أى إنسان قادر على العمل بلا عمل .
ووسائل الإصلاح التى تتطلب العمل والأيدى العاملة كثيرة لانهاية لها . أما العجزة
والمقعدون ، وذوو العاهات الذين لا يقدرول على العمل ، والشيوخ والأرامل ،
فهمؤلاء جميعا فى حاجة إلى المعونة . وعلى الدولة أن تدبر لهم الملاجىء التى تتسع لهم .
وربما لا يكون من الإنصاف أن نرهب الحكومة بكثرة هذه الالتزامات ، وتلك

الواجبات ؛ فمن واجب الأغنياء وأصحاب الثراء أن يعاونوا الحكومة معاونة صادقة في سبيل تحطيم قيود الفقر ، ورفع مستوى البائسين ، وإعداد حياة كريمة تخفف بؤسهم وشقاءهم ، ولا يخجلنا شك في أن الموسرين اليوم يرحبون بكل فكرة إنسانية ، لأن شعورهم القومي قد استيقظ ، ووعيمهم الاجتماعي قد تنبه ، فأصبحوا يشاركون الشعب في تخفيف ويلات الفقر ، ومصائب العوز والاحتياج .

وإن تشجيع الفقراء على العمل ، والسعى في طلب الرزق ، والاعتماد على النفس في البحث عن العيش واجب كل الوجوب ؛ فالعمل أقتل دواء للفقر ، وأنجع علاج للفاقة . وقد حث الرسول على العمل ، فقال صلى الله عليه وسلم : « إن الله كتب عليكم السعى فاسعوا . » وقال بعض كتاب الغرب : « ليست الحياة يوم عيد ، ولا يوم حداد ، وإنما هي يوم عمل » .

وإن عظمة الأمة الحقيقية تقاس بمقدار انصراف أبنائها إلى العمل المنتج ، والسعى المتصل . وكل أمة استمرأ أبنائها طعم الراحة ، وأخلدت إلى الكسل . هوت إلى الحضيض ، وسقطت في هوة الفناء . ومما جاءت به السنة للتنبؤ به بشأن العمل ، والسعى في طلب الرزق أن النبي صلى الله عليه وسلم كان جالسا مع أصحابه ذات يوم فنظروا إلى شاب ذى جلد وقوة قد بكر يسعى في طلب الرزق ، فقالوا « ويح هذا ! لو كان شبابه وجلده في سبيل الله » أى في الطاعات البدنية من صلاة وصيام وجهاد . فقال صلوات الله عليه « لا تقولوا هذا ؛ فإنه إن كان خرج يسعى على ولده صغارا فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى على نفسه ليغفها فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى رياء ومفاخرة فهو في سبيل الشيطان . » وقال « أطيب الكسب عمل الرجل بيده . » فالدين الإسلامى دين يحث على العمل ، وعلى الصناعات اليدوية .

وقد أثنى الصحابة رضى الله عنهم ذات يوم على رجل ؛ فقالوا : يا رسول

الله : إن فلانا يصوم النهار ، ويقوم الليل ، ويكثر الذكر . فقال الرسول : « أيكم
يكفيه طعامه وشرابه ؟ قالوا : كلنا يارسول الله ، فقال : (كلكم خير منه .) فالرسول
يدعو الى العمل . والسعى في طلب العيش الحلال .

وفي اليوم الذي بويج فيه سيدنا أبو بكر الصديق رضى الله عنه ، سعى إلى
السوق طالباً للكسب حسب عادته ، ولم تمنعه الخلافة عن السعى في طلب الرزق
فعارض الصحابة في ذلك خشية أن تشغله أمور تجارته عن القيام بأعباء الخلافة ،
وفرضوا له كفايته من بيت المال .

وقال عمر رضى الله عنه : «إني لأرى الشاب فيعجبني فأسأل : هل له من
كسب ؟ فيقال : لا ، فيسقط من عيني .»

وكان لأبي الأسود الدؤلى ابن يقال له أبو حرب ، فلزم منزل أبيه في البصرة ،
لا ينتجع أرضاً ، ولا يطلب رزقاً ، فعاتبه أبوه في ذلك فقال : «إن كان لي رزق
فسيأتيني .» فقال أبو الأسود :

وما طلب المعيشة بالتمنى * * * ولكن ألق دلوك في الدلاء
تجىء بمائها طوراً ، وطوراً * * * تجىء بحمأة وقليل ماء

وبهذا أرشد أبو الأسود ابنه إلى المعنى المقصود من التوكل ، وأن المعيشة
تكون بالعدل والسكد والتجارة ، فتارة يكسب الإنسان كثيراً ، وتارة يكسب
قليلاً . وفي الحديث : «ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده ،
وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده .» وقال عمر رضى الله عنه :
«لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق ويقول : اللهم ارزقني ، وقد علم أن السماء لا
تمطر ذهباً ولا فضة .»

بالتعليم نستطيع أن نعالج الفقر وغيره

قال عبد الملك بن مروان لبنيه : يا بني ، تعلموا العلم ، فإن كنتم سادة فقمتم ، وإن كنتم وسطا سدتهم ، وإن كنتم سوقة عشتهم . وما أحسن هذه الوصية ؛ فقد جمع فيها عبد الملك بن مروان أثر العلم في جميع الطبقات : الغنية والمتوسطة والفقيرة ؛ فبالتعليم يفوق السادة ، وتصير الطبقة الوسطى من السادة ، ويستطيع الفقراء أن يعيشوا عيشة حرة كريمة شريفة . ولا يمكننا أن ننسى وصية مصعب بن الزبير لابنه حيث قال له : تعلم العلم ، فإن لم يكن لك جمال كن لك جمالا ، وإن لم يكن لك مال كان لك مالا . فالعلم جمال من لا جمال له ، وما من لا مال له . وإن نظرة واحدة إلى العالم اليوم تبرهن لنا على أن الشعوب المتعلمة غنية ، والشعوب الجاهلة فقيرة ، فالعامل الفقير إذا تعلم ارتفع مستواه الصحي والحقاقي والاقتصادي والاجتماعي ، وتضاعف دخله ، وزاد إنتاجه . فإذا عمم التعليم ، وتعلم كل فرد من أفراد الشعب ، ارتفع مستوى الشعب ، وتضاعفت ثروته . لا يشك في ذلك أحد ؛ فبقدر نسبة التعليم تكون نسبة دخل الفرد ، فأجر العامل الجاهل أقل من أجر العامل المتعلم ، وراتب الموظف الذي يحمل الشهادة الابتدائية يختلف عن راتب الموظف الذي يحمل الثقافة العامة أو التوجيهية ، وراتب هذا يختلف عن راتب الشهادة العالية .

فالتعليم ثروة للفرد والمجتمع ، والعلم سبيل الثروة . وبالعلم نستطيع أن نضاعف ثروتنا ، وننهض بزراعتنا ، وتجارتنا وصناعتنا ، ونصالح أرضنا الزراعية ، فيضاعف الدخل ، وتزداد الثروة ، ويعالج الفقر .

ولانقص بالتعليم التعليم النظرى وحده ، ولاكتنا نقص التعليم العلمى والعملى ،
الزراعى والصناعى والتجارى والفنى . وكان علماء المسلمين ، وعلماء بنى اسرائيل ،
يشتغلون بالزراعة أو الصناعة أو التجارة فالإمام أبو حنيفة كان تاجر خز ، وهليل
وهو إمام من أئمة بنى اسرائيل كان صبيا لحداد ، وعقيدة كان نجاراً ، وشى كان
إسكافاً ، وماير كان بائعاً جائلاً ، وجميعهم من علماء بنى اسرائيل الذين يشار إليهم
بالبنان ، ومنزلتهم الدينية والعلمية لدى بنى اسرائيل كمنزلة الإمام الشافعى ،
والإمام أبى حنيفة ، والإمام مالك ، والإمام ابن حنبل لدى المسلمين . فهؤلاء
العلماء والأئمة كان كل منهم يتخذ له حرفة يعتمد عليها فى كسب عيشه من عرق
جبينه .

فلكى نعالج الفقر ، ونضاعف الثروة المصرية ، ونرفع مستوى المعيشة لدى
الفقراء ، يجب أن نصلح التعليم الزراعى ، والتعليم الصناعى ، والتعليم التجارى ،
ونشجع هذه الأنواع من التعليم ؛ فالزراعة لدينا لا تزال سائرة على الطريقة البدائية ،
والصناعة لا تزال فى حاجة إلى كثير من التشجيع ، والتجارة بأيدي الأجانب .
ولا نريد التشجيع من الناحية النظرية وحدها ، ولاكتنا نريد التشجيع من الناحيتين
العلمية والعملية؛ حتى يقدم الشباب المصرى المتعلم على الزراعة والصناعة والتجارة ،
فننفض بالزراعة ، وننشر الصناعة ، ونقدم على التجارة . ولايكفى إذا أردنا تحسين
مستوى الشعب ، ومعالجة مابه من فقر أن نشتغل بالزراعة وحدها ، بل يجب أن
نقدم على الصناعة والتجارة ، وأن يتجه كل شاب إلى الجهة التى أعد نفسه لها ؛
فيشتغل بالزراعة أو التجارة أو الصناعة . ويجب أن نوجه كل طالب إلى حيث ينفع
بمموله ومواهبه ، وتنفع الأمة بمجهوده ، وأن تعد المدرسة الزراعية أو الصناعية
أو التجارية الشباب للحياة العملية ، وتثبت فى الشباب روح المغامرة والشجاعة ، وروح
الحماسة والإقدام ، وروح المثابرة والاعتماد على النفس فى أى عمل من الأعمال حتى

يبتفع كل شاب بعمله ، ويبتفع بدراسته ، ويقدم على العمل الحر ، ويتعد عن التوظف والوظيفة .

ومن الخطأ أن نزن أن مصر بلد زراعى ، وزراعى فقط ؛ فاننا إذا اعتمدنا على الزراعة وحدها عشنا فقراء ، واستمر الشعب فقيراً . فمصر بلد صناعى ، وبلد تجارى كما أنها بلد زراعى . وقد برهنت التجارب على أن المصرى إذا أعطى الفرصة استطاع أن يكون صانعاً ماهراً ، أو تاجراً أميناً موفقاً .

إن الصحراء الشرقية تفيض بالمعادن ، وإن فى أسوان كنوزاً ثمينة من الحديد وغيره تقدر قيمتها بألف ومائتى مليون من الجنيهات ، وبين البحر الأحمر ووادى النيل مناطق بها من المعادن الذهب والفضة والنحاس والزمرد والكروم ، والزنك والرصاص والنيكل والقصدير والمنجنيز والنترات والمغنسيوم ، والفوسفات والكبريت و وليس فى استطاعتنا الانتفاع بهذه الثروة ، وهذه الكنوز الثمينة إلا إذا انتشر العلم ، وكثر العلماء ، واستطعنا استخراج هذه الكنوز من باطن الأرض ، والانتفاع بها فى الصناعة والتجارة . فاذا كهربنا خزان أسوان واستخرجنا ما بأسوان من معادن وكنوز ، كانت مديرية أسوان الفقيرة أغنى مديرية فى القطر المصرى .

وإن كان هناك عيب فى مدارسنا الزراعية والصناعية والتجارية فهو العناية بالنظريات أكثر من العناية بالناحية العملية . وربما كان هذا أكبر سبب فى عدم إقبال المتخرجين فى هذه المدارس على العمل الحر فى حياتهم العملية ، ونحن فى مدارسنا نغنى بالناحية العلمية فى هذا النوع من المدارس . ولسنا فى شك مطلقاً من أن العلم قوة ، لا ، بل أكبر قوة فى يد الإنسان ، وهو قوة اليوم كما كان قوة بالأمس ، وسيكون قوة إلى الأبد ، ولكننا فى حاجة إلى العلم الذى يودى إلى العمل ، العلم الذى يكون تنفيذه والانتفاع به عملياً بتحويله إلى عمل ، فالعلم بلا

عمل لا خير فيه ، مثله مثل شجرة بغير ثمر . قال الرسول الكريم : « من عمل بما علم أورثه الله علم ما لم يعلم . » وقال : « كونوا للعلم دعاة ، ولا تكونوا رواة . » أى ادرسوا العلم واعملوا به ، ولا تكونوا له كالرواة يقولون ما لا يفعلون . وقال جعفر الصادق رضى الله عنه : « يمتنع العلم بالعمل ، فان أجابه وإلا ارتحل . » وما الفائدة من دراسة الكهر با إذا كان المتعلم لا يستطيع أن يصاح الكهر با إذا انطفأ النور ؟ وما الفائدة من معرفة النجارة إذا كان النجار لا يستطيع أن يصاح بابا أو نافذة ؟ وما فائدة التعليم الزراعى إذا كنا لا نستطيع أن نصل إلى أكبر محصول ، ونتغلب على آفات الزراعة ؟

وغريب أن تجد خريجي المدارس الزراعية والصناعية والتجارية يفكرون دائماً فى التوظيف ، ويقبلون على الأعمال الكنايية ويهملون الناحية التى أعدوا أنفسهم لها ؛ فخريجو الزراعة لا يفكرون فى الزراعة ، وخريجو المدارس الصناعية لا يفكرون فى إنشاء معمل أو مصنع صغير ، أو اللحاق بمعمل أو مصنع كبير ، وخريجو المدارس التجارية لا يستفعون بدراستهم بطريقة عملية ، ولا يقدمون على إنشاء محال تجارية . وأغلب الظن أن هذا النقص ناشئ عن عنايتنا فى هذه المدارس بالناحية النظرية أكثر من عنايتنا بالناحية العملية .

ولاعلاج لهذا إلا الإكثار من الناحية العملية فى المدارس الزراعية والصناعية والتجارية حتى يعتاد الطالب الاعتماد على نفسه ، ويفكر فى العمل الحر المنتج ، ويفضله على الوظيفة ، ويعمل ليكون زارعا مبتكرا ، أو صانعا ماهرا ، أو تاجرا أميناً بعد انتهائه من حياته الدراسية . وتستطيع الأمة أن تنفع بثروة مصر الزراعية والصناعية والتجارية كما ينبغي .

ولانستطيع الوصول إلى الزراعة العلمية الحديثة القائمة على العلم والتجربة إلا إذا تعلم الزارعون تعليماً زراعياً علمياً وعملياً ؛ كالانستطيع الوصول إلى الصناعة

الحديثة العلمية إلا إذا نال الصانع ثقافة علمية ، وخبرة عملية في التعليم الصناعي .
وليس من الممكن الوصول إلى التجارة المنظمة الدقيقة المتسعة إلا إذا تعلم التاجر
تعلماً تجارياً في أحد المعاهد التجارية ، ويتوقف نجاح الشخص في حياته العملية
الزراعية أو الصناعية أو التجارية على إعداد المهني والعلمي ، وعلى حسن استعداده ،
وسداد تفكيره ، وأمانته في عمله ، ومثابته في خلقه . ولا يكفي العلم للنجاح في الحياة ،
بل يجب أن يصحب العلم بالعمل وحسن الخلق ، وصواب الرأي ، والتفكير فيما
يجب أن يفعل ، وما ينبغي أن يترك . قال المرحوم حافظ إبراهيم بك :

لا تحسبن العلم ينفع وحده * * * ما لم يتوج ربه بخلاق

ولكي تؤدي المدارس الزراعية والصناعية والتجارية رسالتها العملية ، وتحقيق
الأغراض التي من أجلها أنشئت ، يجب أن نعمل على إصلاحها ؛ حتى تخرج لنا
زارعاً ناجحاً ، وصانعاً ماهراً ، وتاجراً أميناً ، وتخرج لنا شباناً يقدمون على الأعمال
الحرّة ولا يفكرون في الوظائف الحكومية ؛ حتى تنتشر الزراعة الحديثة ، ويكثر
الإقدام على الصناعة والتجارة بين المصريين . فمن الواجب أن نصالح مالدينا من
هذه المدارس أولاً ، ثم نكثر منها في جميع أنحاء القطر ، ونشجع الناحية العملية ،
ونعني بها عنايتنا بالناحية النظرية . ولا يكفي أن ننشر التأييم الزراعي والتجاري
والصناعي ؛ بل يجب أن نصلحه أولاً ؛ ثم ننشره ثانياً ؛ فبهذا النوع من التعليم
نستطيع أن نعالج الفقر .

وإننا لا نريد أن نستمر في الزراعة متبعين النظام الذي كان يتبعه آباؤنا وأجدادنا
منذ مئات السنين . ولا نريد أن نهمل صناعة من الصناعات التي تحتاج إليها الأمة
وتتوافر موادها الأولية . ولا نود أن نهمل التجارة وتسعة أعشار الرزق فيها ؛
وفي الحديث الشريف : (إن أطيب الكسب كسب النجار ، الذين إذا حدثوا لم
يكذبوا ، وإذا أوتمنوا لم يخونوا ، وإذا وعدوا لم يخلفوا ، وإذا اشتروا لم يذموا)

وإذا باعوا لم يظروا ، وإذا كان عليهم لم يمتثلوا ، وإذا كان لهم لم يعسروا .
فالرسول الكريم يمدح كسب التجار ، إذا اتصفوا بهذه الصفات ، فإذا حدثوا
الناس بشأن بضاعتهم صدقوا ، وإذا اشتروا لم يذموا البضاعة التي ابتاعوها ، وإذا
باعوا لم يمدحوا بضاعتهم ، ولم يغشوا البائع ، وإذا كان لهم شيء عند أحد لم يمدحوا
بضاعتهم ، ولم يغشوا البائع ، وإذا كان لهم شيء عند أحد لم ياحوا في طلب حقهم
بل أمهلوا المدين ، وأحسنوا الطلب .

وقد وهب الله لمصر مواهب كبيرة ، وموارد عظيمة ، ولكن مع الأسف
لم تنتفع بما وهبها من المواد الأولية ، ولم تستخدم تلك الموارد الطبيعية . ولو
كانت هذه الخزانات والتقناطر في بلد آخر لا ينتفعوا بما فيها من قوة كهربية في
إدارة الآلات والمصانع . ولو كانت هذه المعادن في أمة أوروبية غربية لاستخرجوها
من باطن الأرض ، وانتفعوا بها في الصناعة ! ولو كان هذا التطن في إنجلترا
أو فرنسا لأنشأت له من مصانع الخرج والغزل والنسيج ما يكفي لحاجه كله وغزله
ونسجه . ولو كانت هذه الرمال النظيفة في ألمانيا أو بلجيكا لأنشأت من مصانع
الزجاج ما يكفي العالم ؛ فديننا موارد كثيرة يمكن إحيائها فتزداد ثروة الأمة ، وتحيا
الزراعة والصناعة والتجارة ، ولكننا مع الأسف كثير التمول ، قليل العمل . ومن
المؤلم حقا أن الأثرياء لدينا يفضلون أن يضيءوا أمراهم في المصارف ، ولا يقدمون
على إنشاء معامل ومصانع ومتاجر ؛ مصانع الورق والزجاج والغزل
والنسيج والأحذية والمنتجات الزراعية ؛ حتى يربحوا ربحا وافرا ، وينفعوا بعملهم
هذا غيرهم من الفقراء .

فلاصلاح التعليم الزراعي والصناعي والتجاري والإكثار من المدارس الزراعية
والصناعية والتجارية ، التي تعنى بالناحيتين العلمية والعملية كل الأثر في محاربة الفقر ،
والقضاء عليه إذا اتجه الشباب المتعلم إلى المنتجات الزراعية والصناعة العلمية ،
والشئون التجارية ، وتركوا الوظائف ، وأقدموا على الأعمال الحرة . فإذا تعاوننا

على إنشاء ما يحتاج إليه الشعب من مؤسسات ومعامل ومصانع ومتاجر استطاع الشباب أن يتبلوا عليها بعد الانتهاء من الدراسة لكسب عيشهم معتمدين على أنفسهم ، وكلهم ثقة بالله ، وأمل في النجاح في حياتهم الزراعية أو الصناعية أو التجارية .

وفي أول القرن العشرين كانت الكتب الجغرافية التي تدرس بالمدارس المصرية تقرر أن مصر بلد زراعي ، وزراعي فقط ، ولا يمكن نشر الصناعة في هذا البلد . وكان في هذا إيحاء للمصريين بالإقبال على الزراعة وإهمال الصناعة والتجارة . وكان لهذه الفكرة أثرها السيئ . فأقبلنا على الزراعة وأهملنا التجارة والصناعة ، واعتقدنا أن مصر لا تصلح للصناعة لعدم وجود الفحم والوقود بها . ~~سبح~~ بالشركات الصناعية المصرية التي نجحت في مصر يمكننا أن نقول إن مصر تصلح للصناعة والتجارة ، ولدينا من الزيوت والبتروول والآلات ما يغني عن الفحم في إدارة الآلات . وفي كهربة خزان أسوان ، والانتفاع بالقوى الكهربائية من القناطر المختلفة ما يكفي لإدارة كل ما يحتاج إليه في المعامل والمصانع .

وللإقبال على الزراعة وإهمال الصناعة والتجارة أصبحنا أمام مشكلة اقتصادية من أكبر المشاكل ؛ فالسكان في ازدياد مستمر ، والأرض المزروعة محدودة . وتبلغ زيادة السكان مائتي ألف من الأنفس كل عام . ومعنى هذا أن عدد السكان يزيد مليوناً في كل خمسة أعوام ؛ فبعد عشرين سنة سيكون عدد السكان بين ٢١ و ٢٢ مليوناً من الأنفس . وإذا أصلحنا الأرض القابلة للإصلاح - وهي نحو مليونين ونصف مليون من الأفدنة - فن الممكن أن تباع الأرض المزروعة ثمانية ملايين من الأفدنة . فإذا فرضنا وقسمناها على عدد السكان أصبح الشعب كله فقيراً . وبدلاً من أن يكون تسعون في المائة فقراء يصبح السكان جميعاً من الفقراء . فالعلاج الوحيد

لمعالجة الفقر هو إصلاح التعليم الزراعي ، ونشر التعليم الصناعي والتجاري .
وباحصاء سنة ١٩٣٧ تبين أن هناك ستمائة ألف من ملاك الأراضي الزراعية
يملكون ٤٣٠ ألف فدان؛ أي أن الأسرة الواحدة لا يخصص فدان ، بل يخصها أقل من
الفدان . فلا عجب إذا وجدنا الفلاح في فقر مدقع : لأنه يستغل في ثرات الحصاد
والزراعة ، ولا يجد عملاً مستمراً طويلاً : فهو يشتغل نصف الأسبوع على
الأكثر ، ويتعطل النصف الآخر ، فهو متعطل نصف الوقت . لهذا لا يمكن أن
نعتمد على الزراعة وحدها ، بل يجب أن نتجه نحو الصناعة والتجارة ، ونصلح
الأرض القابلة للإصلاح في شمال الدلتا ، ونوزعها على المزارعين من الفلاحين
الذين لا يملكون شيئاً ، ونعاونهم على الهجرة ، ونساعدهم حتى ينجحوا في عملهم ،
ونتقاضى منهم الثمن على آجال واسعة . وقد أثبتت الحرب العالمية الثانية مهارة
الصانع المصري ، ومقدرته الصناعية ، وقدرته على الابتكار . وأثبت المصري أنه لا يقل عن
الصانع الأجنبي في ذكائه وعمله ومهارته . وفي استطاعتنا اليوم أن نجد مصنوعات
مصرية لا تقل عن المصنوعات الأجنبية في جودتها وإتقانها وجمالها ، كالمصنوعات
الجلدية والكتانية والحريرية ، والأواني النحاسية والمعدنية ، والمستحضرات الطبية .
غريب أن يكون لدينا عامل صبور ، وصانع ماهر ، ولا ننتفع بمقدرتهما
الصناعية ، ومهارتهما الفنية . فالمواد الأولية لدينا متوفرة ، والأيدي العاملة كثيرة ،
فلم لا نكثر المعامل والمصانع والمتاجر ؟ ولم لا نفتح الباب أمام الصانع المصري ؟
ولم لا نعلمه ونربيّه ولو بالاستعانة ببعض الأجانب لتعليم المصريين بعض الصناعات
الجديدة ؟

ولو أنشأنا كثيراً من المصانع والمعامل والمتاجر أمكننا أن ننتفع بثروتنا القومية ،
ونثبت مهارتنا الصناعية ، ونستفيد من الناحية الاقتصادية ، ونرفع مستوى المعيشة
نسب العمال والصناع من المصريين .

وبالجامعة العربية نستطيع أن نجعل الشرق العربي سوقا لمنتجاتنا الزراعية ، ومنسوجاتنا القطنية والكتانية والحريرية والصوفية ، وبدلا من أن نستهلك ألف ألف قنطار من قطننا المصري في العام يمكننا أن نضاعف هذا المقدار ، ونستهلك آلاف الآلاف من القناطير لوأكثرنا إنشاء شركات لحاج القطن وغزله ونسجه . وللمحافظة على نجاحنا في الناحية الصناعية يجب أن نشجع مصنوعاتنا المصرية ، وننشئ مصرفا صناعيا لمساعدة الصناع والصناعات بالسلف المالية ؛ حتى نصبح بلدا صناعيا في وقت السلم ، كما صرنا بلدا صناعيا في وقت الحرب .

وفي الاستطاعة مساعدة الشبان ، وتشجيعهم على التجارة حتى يقدموا عليها ، وينجحوا فيها إذا أنشأنا مصرفا تجاريا يسهل لهم الاقتراض المالى إذا كانت قلة رأس المال عقبة في سبيل التجارة . وفي مصر أموال مكدسة يمكننا تميرها واستخدامها في إنشاء مصرف صناعي ، ومصرف تجارى لمساعدة المشروعات الصناعية ، والمنشآت التجارية التي يتطلبها ما نشده من إصلاح في أقل وقت ممكن .

ولا يمكننا الوصول إلى الإصلاح الذى ننشده وينشده الشعب ، ويفكر فيه المصاحون إلا إذا فكرنا في مصر ، وفي مصر وحدها ، وفي المصلحة العامة ، والمصلحة العامة وحدها ، وضحينا بالمصلحة الخاصة . ورفعنا ما بناه سلفنا ، وقومنا ما أسسه غيرنا ، وأصلحنا ما يحتاج إلى إصلاح ، ونبذنا سياسة الهدم بعد البناء . سياسة التغيير والتبديل ، لأن الإصلاح يتطلب تغييرا أو تبديلا ، بل لأن الوزارة النملانية قامت بهذا المشروع أو بهذا العمل . فسياسة الهدم ، والتغيير والتبديل ، وتجاهل مشروعات الإصلاح سياسة محكوم عليها بالخطأ ، تبتأ منها مصر ، ويتبرأ منها المخلصون ، وقد رجعت بمصر إلى الوراء ، وكانت عقبة في سبيل كل إصلاح ننشده ونفكر فيه .

وإن مصر العزيزة تطالبنا بأن نفكر فيها وحدها ، ونفكر في المشروع من حيث

هو ، ونعمل لصالح الوطن ، والوطن وحده من غير نظر إلى صاحب المشروع ، أو الحزب الذى ينتمى إليه .

إن مصر تتطلب منا أن نقول للمحسن أحسنت ، وللمجيد أجدت ، ونشجع من يستحق التشجيع ، وننفذ ما يستحق التنفيذ ، ونصلح ما يحتاج إلى إصلاح ، ونهذب ما يحتاج إلى تهذيب ، ونترك سياسة الهدم والتخريب .

وفى سبيل مصر العزيزة يجب أن يضع كل منا يده فى يد كل مصلح يفكر فى مصر وفى مصر وحدها ، ونفق بسخاء على المشروعات الخيرية والتعليمية والزراعية والصناعية والتجارية ، وننشئ المدارس لمحاربة الجهل ، والمستشفيات لمعالجة المرضى ، والملاجئ والمعامل والمصانع والمزارع لمكافحة الفقر ؛ حتى يرتفع مستوى مستوانا العلمى والصحى ، والصناعى والتجارى والاقتصادى ، ويرتفع مستوى العمال والصناع والفلاحين والفقراء ، ونعالج الجهل والفقر والمرض أو الأعداء الثلاثة كما يقولون .

ومن أراد أن يخدم مصر ، ويحارب الفقر بطريقة غير مباشرة ، فليصلح المدارس الزراعية والصناعية والتجارية ؛ لتخرج شباب أكفاء قادرين على الاضطلاع بشئون الحياة ، يقدمون على الزراعة الحرة ، والصناعة الحرة ، والتجارة الحرة .

ولتشجيع الصناعة فى مصر ، يجب أن نكسر من المصانع أو (الورش) الصناعية فى جميع عواصم القطر المصرى ، ونقبل فيها كل من يتقدمون إليها من المدارس الأولية ممن لهم ميول صناعية .

ولقد برهنت التجربة على أن الشعوب الزراعية كلها فقيرة فى جميع أنحاء العالم . وللتخلص من هذا الفقر تشجع هذه الشعوب الصناعة والتجارة ، وتنتشر التعليم الصناعى والتجارى فيها ؛ حتى يرتفع مستواها الاقتصادى ، وتخلص من الفقر الذى يحيط بها .

وإذا نظرنا إلى التاريخ : تاريخ مصر القديمة ، وجدنا أن مصر الفرعونية لم تكثف بالزراعة كما اكتفينا نحن خطأ ، بل عذيت بالصناعة والتجارة ، فكانت ماهرة في صناعتها ، غنية بتجارها ، ثرية بمنتجاتها . وإن زيارة واحدة لدار الآثار المصرية تبرهن لنا على أن المصريين لهم عقول يتكرونها ، وأيد ماهرة يستخدمونها ، وعميون فاحصة يلاحظون بها . فلا عجب إذا عرفوا قديما بالمهارة الصناعية ، وحب الفن والجمال ، في وقت كانت الأمم فيه في ظلمة وجهالة .

كثيراً ما ينادى المفكرون من المصريين بتشجيع الصناعة والتجارة والانتفاع بما وهبنا الله من موارد طبيعية ؛ حتى ترتفع ثروة الأمة ، ولكننا مع الأسف كثير و القول ، قليلو العمل .

ومن الخطأ أن نتظر من الحكومة أن تقوم لنا بكل عمل ؛ فهذا فوق مقدرة كل حكومة في العالم ، وكل ما تستطيع الحكومة أن تفعله هو أن تحمي العمال والصناع المصريين ، وتشجع الصناعة المصرية ، وتدبر لها الأسواق الداخلية والخارجية ، وتزيل العقبات التي تعترضها .

وعلى الشباب أن يقدم على الصناعة والتجارة والأعمال الحرة ، ويترك الوظائف ، وينسى الحياة الاتكالية .

ولا يكفي لرفع مستوى الشعب من الناحية الاقتصادية أن نغنى بالزراعة والصناعة ونهمل التجارة ؛ بل يجب أن نأخذ حظنا من التجارة ، ونشجع الشباب على الإقدام على التجارة ؛ فالتجارة الراقية بأيدي غيرنا ، ولا يقبل عليها إلا قليل من المتعلمين ، ولو أدت المعاهد التجارية رسالتها ، لوجدنا اليوم كثيرين من التجار المصريين المثقفين الذين يشتغلون بالتجارة الحرة المنظمة .

ولقد نجح بعض المصريين في التجارة ، وكانوا موفقيين في عملهم ، ولكنهم

بعد وفاتهم انتقلت تجارتهم إلى أبنائهم ، فاتكوا على غيرهم من الموظفين ، وأكثروا
السفر إلى أوروبا واللهو بها ، فذهبت تجارتهم ، وضاع مجهود آبائهم ، وأصبحت
تلك البيوت التجارية أثراً بعد عين .

وفي مصر شركات تجارية أجنبية ناجحة كل النجاح ، فلم لا ننشئ شركات
تجارية مصرية ، ونخطو خطوات الأجانب ، ونفعل مثل ما فعلوا ؛ حتى نشجع
التجارة ، فهي وسيلة من وسائل الثروة ؟

وزارة المعارف

ونصيبها في معالجة الفقر والجهل والمرض

يخطيء من يظن أن وزارة المعارف تقف رسالتها عند حد نشر الثقافة ومحاربة الأمية والجهالة في طول البلاد وعرضها؛ ذلك أن من الأمور المقررة: العقل السليم في الجسم السليم. وسلامة الجسم تتطلب توفير الغذاء الصحي، والقضاء على تلك الأمراض المتوطنة.

لذلك كان لزاماً أن تسهم وزارة المعارف بنصيب الأسد في معالجة هذه الأمراض الثلاثة أو الأعداء الثلاثة للشعب؛ وهي الفقر والجهل والمرض. وتستطيع وزارة المعارف أن تقوم بمجهود مشكور في علاج هذه الأمراض إذا هي أنشأت كل عام خمسمائة مدرسة أولية أو ابتدائية. بهذه المدارس، الخمسمائة تستطيع الوزارة أن تعالج الجهل المنتشر بين الأطفال الصغار في سن التعليم الإلزامي من السادسة إلى الثانية عشرة. وتعميم التغذية الكاملة في هذه المدارس الخمسمائة تستطيع أن تخفف وطأة الفقر عن هؤلاء الأطفال الفقراء الذين لا يجدون الغذاء الكافي في بيوتهم، لشدة فقر من يعولونهم.

وفي سنة ١٩٤٥ قامت وزارة المعارف بتغذية ٢٨٤٠٠٠ تلميذ من تلاميذ المدارس الأولية والإلزامية. وفي سنة ١٩٤٦ قامت بتغذية ٥٠١٠٠٠ تلميذ. وفي سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ سيقوم بتغذية ٦٠١٠٠٠ تلميذ. وقد ارتفع المستوى الصحي للتلاميذ بهذه المدارس، وبالمدارس الابتدائية التي أدخل فيها نظام

التغذية بعد أن كان معدوماً بها .

وبتعميم الوحدات الصحية في هذه المدارس الخمسة تستطيع أن تحارب الأمراض المنتشرة بين أطفال الريف ، نيرتفع المستوى الصحى عن طريق الغذاء والعلاج .

لهذا ان نتردد فى أن نقول : إن فى استطاعة وزارة المعارف أن تعالج الفقر والجهل والمرض إذا وضعت ميزانيتها ، وأصبح فى قدرتها أن تنشئ كل عام مئات المدارس ، مع تعميم الغذاء ، وتوفير أسباب العلاج .

وأيا كان المال الذى ينفق لنشر التعليم ، وتحسين الصحة ، وتخفيف ويلات الفقر ، فانه قابل وضئيل إذا قيس بما يعود على المجتمع من خير كثير ، فكما يكون الفرد يكون المجتمع ؛ فاذا كان الفرد متعلماً مثقفاً ، سليم الجسم ، يجد الوسائل الضرورية للحياة الصحية الحقنة كان المجتمع قوياً عظيماً ، له مكانته بين المجتمعات الأخرى .

مصر غنية بطبيعتها ، ولكنها فقيرة بأبنائها

مصر أمة غنية منحها الله كثيراً من موارد الثروة والغنى ، وحباها بمصادر الثراء العريض . ولكن مما يؤسف له الأسف كله أنها بالرغم مما حباها الله به لم تستطع الارتفاع بالكثير منه ، فأرضها الخصبة الصالحة للزراعة لا تزال فيها فجاج فسيحة فى حاجة إلى أيد عاملة تستصلحها وتستثمرها . وقد كانت الزراعة - وما تزال - من الأسباب القوية فى بناء الحضارة الإنسانية ، بل هى من أقوى هذه الأسباب صلة بالإنسان ؛ لذلك كانت موضع تجاربه ، ومجال تفكيره . ولقد يأخذنا العجب حين نعلم أن ما كان يزرع من أرض مصر فى أيام قدماء المصريين أوسع مما يزرع

الآن ، وأن ما كانت تغله تلك الأرض في ذلك الوقت من القمح والشعير يقارب خمسة أمثال ما تنتجه الآن في العام ، وفي ذلك دليل على أن في مصر مساحات كبيرة من الأراضي التي يمكن استغلالها ، واستخراج ثمراتها المباركة . وما يزيد في أسفنا أيضا أن الأساليب القديمة في الزراعة لا تزال هي المسيطرة إلى الآن على أفكار الفلاحين . ونحن نرجو اليوم أن تنتشر البحوث العلمية في الزراعة ، وأن تتحول الزراعة في مصر من عمل يدوي بطيء إلى عمل آلي سريع^(١) ، وأن تؤدي البحوث الجديدة إلى استنبات بذور جديدة أشد متماومة لتقوى الطبيعة والأمراض ، وأن تصبح أرض مصر أكثر محصولا وإنتاجا ، وأن تحمل الحكومة العلماء الزراعيين على مواصلة البحث ، وأن تشجعهم بمختلف وسائل التشجيع ، وأن تعمل على نشر نتائج هذه البحوث بين طبقات الفلاحين . وقد يكون من الأسباب الناجحة التي تعمل على رفع مستوى الفلاح والنهوض بالزراعة إنشاء النقابات التعاونية الزراعية ، وتعميمها في جميع بلاد القطر ؛ فإلقد أخذت الأمم المتحضرة في هذا العصر بذلك ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي مصر معادن كثيرة مخبوءة في أرضها ، ومطمورة تحت ثرى الوادى ، والآن لم تجد من يخرج هذه الكنوز الثمينة ، ويستخدمها في رفع مستوى الاقتصاد القومى ، اللهم إلا بعض الشركات الأجنبية التي تعمل في استخراج « المنغنيز » من صحراء سيناء ، وزيت البترول في منطقة البحر الأحمر . ومهما يكن من شيء فالثروات الطبيعية التي تعود من وراء ذلك تتدفق إلى جيوب أصحاب هذه الشركات .

ومصر تتمتع بركن تجارى خطير بين الشرق والغرب ، جعلها من قديم الزمان

x (١) ونذكر على ذلك خلق بعض المشاكل الاجتماعية ، لقيام عصر الآلة الزراعية ، ويمكن علاج هذه المشاكل بأن الرخاء الذى تأتى به الآلة سننتفع به في توفير أعمال أخرى لمن يتعطل من العمال الزراعيين .

قبلة الأنظار ، وكعبة التجار من كل أنحاء العالم . وفيها يقول حكيم المؤرخين ابن خلدون : « مصر بستان العالم ، ومحشر الأمم » ، ومع ذلك فهل استفادت مصر من هذا المركز ؟ لا : والأسف يملأ جوانحنا . لقد تركت تجارتها بيد غيرها من أبناء الأمم الأخرى . ول وجهك شطر المؤسسات الصناعية والبيوت التجارية تجدد زمامها بأيدي الأجانب ، والمصري غريب ببلده ، وإن كل مصري تجرئ في عروقه دماء الوطنية الصحيحة يمتلئ قلبه أسفا وحسرة على أن زمام التجارة في بلاده بيد غيره ، وأن رموس الأموال الضخمة التي تتحكم في مصيرنا هي رموس أموال أجنبية ، وأن مصر بلد الشركات الأجنبية . أليس من العجيب أن تكون في مصر شركة للمياه تباع لنا ماء النيل ؟

وقد يكون من الوسائل المفيدة للنهوض بالزراعة ، ورفع مستوى الاقتصاد القومي أن تعمل الحكومة على تنفيذ مشروعات الري ؛ وبذلك يروى كل شبر صالح للزراعة من أرض مصر . وقد يكون في استطاعة الحكومة أن تنتفع بكل قطرة من مياه النيل ، وألا تدع جزءا منه يضيع هباء في أيام الفيضان . "ولو أن الدولة اهتمت كل الاهتمام بالثقافات الزراعية والصناعية والتجارية ، وعملت في جسد وحزم على نشرها لاستطاع المصريون أن يستثمروا الصحارى الشاسعة ، وأن يحولوا ذلك المهمة القفر إلى جنات ذات أعناب ، وحدائق غناء ، وحقول فسيحة ، ومروج خضراء ، ولا استطاع المصريون أن ينوعوا الحاصلات ، وأن يزدوا في الإنتاج الزراعي زيادة تربو على الحاجة ، ذلك ما نتمناه ؛ لأنه من الغريب حقا أن تستورد مصر الجبن والزبدة من سويسرا وهو لاند في الوقت الذي يقال فيه : إن مصر بلد زراعي ، ومصر تستورد عصير الطماطم « الصلصة » والمكرونة من الخارج ، في حين أن الطماطم تزرع في أرضها ، ودقيق التمهح يكثرفيها . ثم أليس من العجب أيضا أن نستورد الزجاج من أوروبا والمواد الأولية اللازمة للصناعة

متوافرة لدينا ؟ فن التل الكبير إلى الإسماعيلية ، ومن الإسماعيلية إلى السويس
 رمل نقي لانظيره ، وفي الإمكان الانتفاع به في صنع الزجاج ، ولو كانت هذه
 الرمال في إنجلترا أو ألمانيا لمسلات كل من الأمتين البقاع التي توجد فيها بمصانع
 الزجاج ، ولأمكنهما تصديره إلى جميع أنحاء المعمورة . حتماً إن في مصر اليوم
 صناعات زجاجية ، ولأمكنها لانزال في طورها الأول ، وليس لمصر في ذلك إلا
 مصنع واحد ، لا ينتج إلا الأنواع الرخيصة ، التي لا تسد حاجات الطبقات الفقيرة ،
 وصناعة الزجاج يمكن أن تزدهر في مصر ، وأن تبلغ شأواً الصناعات الزجاجية في
 أوروبا ، ولأمكن متى يكون ذلك ؟ إن ذلك لن يكون إلا حين يتوقف الشعب تثقيفاً
 صناعياً راقياً ، وربما لا تكفي هذه الثقافات الصناعية ، بل لابد معها من روح العزم
 والجد والمثابرة ، ولابد معها من أن يعتنق الشعب عقيدة جديدة ، وهي أن مصر
 التي قضت دهراً طويلاً في الناحية الزراعية ، يجب أن تكون بلداً صناعياً راقياً .

١١
 إن من المحزن أن تباع جلود الماشية بالقطعة ، ويبيع صرف الغنم بشمن بخس ،
 ولو كان الروح الصناعي مسيطراً على عمول الأفراد والجماعات لاستغلت هذه
 المواد في إنشاء صناعة دبغ الجلود ، على نحو ما هي عليه في أرقى البلاد الأوروبية ،
 ولأمكن قيام صناعة غزل الصوف ونسجه ، على النحر الذي يرضاه كل مصري غيور
 لبلاده ، ثم هذا القطن ، وهو عماد الثروة في مصر ، لم يكن له شأنه الأول في
 الأسواق الخارجية ، ولعل السر في ذلك راجع إلى أن مصر لم تستطع أن تتمتع بحق
 حرية التجارة مع سائر الأمم ، فخرمان هذا الوطن البئيس المنكوب بتخاذل أهله
 حقه المشروع في الاتجار مع الأمم المختلفة - يحول بينه وبين بيع قطنه بأثمان
 ملائمة . إن القطن يباع اليوم بأسعار زهيدة ، لا تكافئ مع تكاليف إنتاجه ، ومع
 ذلك ففي مصر ، متى صدقت نياتهم ، وقويت عزائمهم - أن ينتفعوا بذلك

الذهب الأبيض ، وأن يحاولوا الإكثار من مصانع الغزل والنسيج ، وفي وسع مصر حينئذ أن تكون سوقا نافقة لتوزيع المنسوجات المختلفة على بلاد الشرق .

وفي مصر والحمد لله منابع كثيرة لتوليد صناعات مختلفة ، فمثلا شجر التوت يمكن زرعه على الطرق الزراعية في جميع أنحاء القطر ، والإكثار من زراعته في الأماكن التي لا ينتظر الانتفاع بها في الزراعة . ومما لا ريب فيه أن شجر التوت يمكن زرعه على الطرق الزراعية في جميع أنحاء القطر ، والإكثار من زراعته في الأماكن المختلفة التي لا ينتظر الانتفاع بها في الزراعة . ومما لا ريب فيه أن شجر التوت ينفع بخشبه ، فتقوم صناعة قطع الأخشاب وإعدادها للبناء ، وعلى أوراق شجر التوت تربي دودة القز ، ومن دودة القز يستخرج الحرير الطبيعي ، الذي هو مورد ثروة كبيرة في بعض البلاد الأوروبية ، وبخاصة فرنسا .

أليس بغريب أن يكون لدينا البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ، ونهر النيل ، وفي تلك المياه موارد ثروة كبيرة ، وما علينا إلا أن ننشئ مصايد السمك فيها ، فتقوم صناعة حفظ السمك وتصديره إلى الخارج .

وشجر الزيتون يوجد زرعته بالمناطق الرملية وبالواحات ، وفي الاستطاعة أن نعمل على الإكثار من زرعته ، وأن تكون غايتنا من ذلك قيام صناعة حفظ الزيتون . نعم إن بعض الشركات قد استغلت هذه الصناعة ، وظهر في الأسواق التجارية زيتون «سيوه» المحفوظ في العلب ، وفي هذا دليل على إمكان نجاح هذه الصناعة ، وفيه أيضاً حث للمصريين على أن يجعلوا هذه الصناعة بأيديهم ، وفي إمكانهم أن يعملوا من الآن حتى لا تقل هذه الصناعة من أيدي الوطنيين . ومصر تستورد المربب من الخارج وبعض أنواع الشراب من عصير الفواكه ، وقد يبدو هذا غريبا حقا إذا علمنا أن الفواكه كثيرة في مصر .

أليست كثرة الفواكه في ديارنا تساعدنا في إقامة صناعة المربب وعصير الفواكه؟ وبذلك تصبح هذه الصناعة مورد رزق لكثير من الناس، وأعتقد أنه لا ينقصنا في سبيل تدعيم هذه الصناعات إلا النفس الكبيرة، والجرأة والإقدام، والوطنية الصادقة، أضف إلى ذلك مسألة استنبات الأزهار أو زرعها في حقول فسيحة، فإن عليها تقوم صناعة استخراج العطور والروائح الذكية.

ويزرع الكتان بمصر، ويجود في كثير من أرضها، ولكن إلى أين يذهب هذا الكتان؟ إنه يصدر إلى الخارج، ليعود إلينا منسوجا دقيقا لطيفا، أما كان الأجدر بالمصريين أن يفتنعوا بهذا النبات، وأن يتخذوا أليافه الجميلة لصناعة منسوجات محلية، وأن يعملوا على ترقية هذه الصناعة؟

وقد نجحت في مصر صناعة الألبان، والزيت والصابون، والسكر، والكحول، والأحذية، وتخفيف الفواكه، وحفظ الخضراوات، وبعض الصناعات الكيميائية، والصناعات المنزلية الدقيقة. وليس معنى هذا النجاح أننا نقنع بأن تقف تلك الصناعات عند الحد الذي وصلت إليه الآن، وليكننا اليوم بسبيل منافسة الصناعات الأجنبية، التي ستغمر أسواقنا بعد حين، فصاحة الوطن تملئ علينا أن نزيد في الإنتاج، وأن نعمل على تحسينه، وأن نجتهد في رفع مستوى هذه الصناعات؛ بحيث تضارع الصناعات الأوروبية في الجودة والمتانة والسعر. وبذلك نضمن لها النجاح المطرد. كما أن من عوامل نجاح هذه الصناعات ألا يحاكي الوطنيون الشركات الأجنبية، ولكن الواجب عليهم أن يشجعوا العمال بمختلف وسائل التشجيع، وأن يهيئوا لهم عيشا رغدا، وحياة طيبة، وألا يكون سبيلهم استغلال حاجة المستهلك، بل يجب أن يشعروا بأنهم يقومون بواجب وطني، حين ينشرون في وطنهم الصناعات الراقية، وحين يشجعون العمال ويعطفون عليهم، وحين يملئون الأسواق بمصنوعات مختلفة، تمتاز بالدقة والمتانة والجمال،

والأسعار المعتدلة التي تكون في متناول المستهلك الفتي .

ونستطيع بعد ذلك أن نضع أيدينا على مواطن أخرى للصناعات في مصر ؛
فمثلا صناعة الورق ، لماذا لا تكون من الصناعات الناجحة في مصر ، وفيها المواد
الأولية اللازمة لهذه الصناعة ؛ وهي حطب القطن ، وحطب الذرة ، وقش الأرز ،
والملابس البالية ؟ فعلينا أن نستحث الغرائم ، ونشحن الهمم ، ونندفع إلى هذا الميدان
الصناعي ، فمتى فعلنا ذلك نجحنا كل النجاح ، وأصبنا الهدف .

والحق أن مصر تزخر تربتها بكثير من المواد الأولية اللازمة للصناعات
المختلفة ، وفيها القوى المائية ، التي يمكن استنباطها من مساقط المياه والخزانات ،
وفيها زيت البترول . وقد كنا نقرأ قديما في كتب الجغرافية أن الأمة التي
حرمت الفحم الحجري لا يمكن أن تقوم للصناعة بها قائمة ، ولا شك ما في هذا
القول من الخطأ ، ومجانبة الصدق والواقع ؛ ففي القوة الكهربائية خير معوان على
قيام الصناعات الراقية ؛ فقد سبقتنا في هذا المضمار سويسرة . هذا ولا ننسى زيت
البترول ؛ فعناصر الصناعة متوفرة لدينا ، من صانع ماهر ، ومواد أولية ، وقوى
مائية . وواجب على المسؤولين في هذه الأيام أن يسرعوا في كهربة خزان أسوان
وفي ذلك كل الخير لمصر . ومن النتائج الطيبة لذلك صناعة السماد ، ثم قيام صناعة
الحديد ؛ ففي منطقة أسوان كميات كبيرة من هذا المعدن ، وقد يكون من وراء
ذلك أن تصنع أسواق من أغنى مديريات المملكة المصرية ، وأكثرها ثراء ، مع
أنها اليوم يضرب بأهلها المثل في الفقر والحاجة . وفي أماكن مختلفة من الصحارى
المصرية مناجم للذهب والفضة والتصدير والرصاص ، وقد استغلها القدماء
وانتفعوا بما استخرجوا منها في إنشاء حضارة ملاء ذكرها أرجاء العالم القديم ،
واليوم نتحدث عنها بكل إعجاب وتقدير .

نحن اليوم ننادى برفع مستوى الاقتصاد القومى ، ننادى بتشجيع الزراعة والصناعة وترقيتهما ، فاذا عم الرخاء أرض مصر ، وكثر الخير فى جنبات هذا الوادى - استطعنا أن نحارب الأعداء الثلاثة الجهل والفقر والمرض ، أما كيف ترقى الزراعة والصناعة ، فيكون ذلك باستصلاح الأراضى الكثيرة ، وتعميم نظام الري ، ويكون ذلك بنشر المعارف الزراعية والبحوث العلمية ، وإصلاح التعليم الصناعى والزراعى والتجارى

قد يقول قائل : وما شأن الطبقات الفقيرة التى تريد أن ندفع عنها عادية الفقر ، وأن نحميها من هذه الآفة ؟ إن كل انتاج زراعى أو صناعى سيعود الخير فيه إلى صاحب رأس المال . والجواب عن ذلك ؛ أننا بالتعليم والتشذيب نستطيع أن نمقت الغايات التى نرمى إليها ، وبالتشريعات الحديثة التى تلجأ إليها الحكومات الديمقراطية لتوفير العدالة الاجتماعية ، نستطيع أن نعمل على إسعاد الفقير وتوفير الخير له .

وقد اتضح أن فى استطاعة مصر أن تكون بلدا زراعيا وصناعيا فى وقت واحد . ومما ينهض دليلا على ذلك ؛ أنها بلغت فى الصناعة شأوا كبيرا فى العصور القديمة ، وكان لها أسطول تجارى فى كثير من الأزمنة التاريخية ، يخرع باب البحار ، وينقل الحاصلات والمصنوعات المصرية إلى كثير من الأقطار . وقد حاولت مصر أن تكون صناعية فى أيام محمد على باشا ، فنجحت فى محاولاتها نجاحا باهرا ، واستطاع هذا العاهل الكبير أن ينشئ كثيرا من المصانع الحربية وغيرها . وقد كان فى الاستطاعة أن تظل مصر كما أرادها محمد على بلدا زراعيا صناعيا ، لو حافظ خلفاؤه من بعده على خطته ، واتبعوا سيرته . وليس بغريب على مصر أن تكون كما نريد لها اليوم ، فهى التى حملت لواء أول حضارة فى التاريخ . ومما لاشك فيه أن هذه الحضارة كانت قائمة على أسس زراعية وصناعية وتجارية ،

وفي عصر الفاروق وهو أزهى عصور التاريخ الحديث لمصر الفتية الشابة نرجو أن تنهض الزراعة نهضة تعيد إليها ما كانت تنعم به من الأرزاق الوفيرة في بعض عصور القدماء ، وأن ترقى الصناعة بمختلف أنواعها ، وأن ينشر التعليم الزراعي والصناعي والتجاري .

الملاجيء وتنظيم الإحسان

لقد كثرت السائلون في مصر ، وانتشروا في الميادين العامة ، وفي الترام ، وحول الأضرحة والمساجد ، واستكثرتهم يعبرنا الزائرون من الأجانب بأن مصر بلد السائلين . والحق أن لدينا جيشا من صم وبكم وعمى ومعتوهين من السائلين ، وهم لا يعدمون من يعطف عليهم ، ويحسن إليهم سواء كانوا مستحقين للإحسان أم غير مستحقين ؛ فلنكي يعطى المستحق من الفقراء والمساكين والمحتاجين حقا ، يجب أن ننفذ القانون الخاص بمنع السؤال « التسول » وتنظيم الإحسان ؛ بأن تقوم جماعات خيرية موثوق بها في كل محافظة ومديرية ، وتعمل على أن تعول من بها من الفقراء والمساكين في ملاجئ خاصة بهم تنشئها لهم لتتولى شؤونهم ، وتساعد العاجز والمسن والمحروم والكفيف على أن يعيش ، وتنشئ لهم مطاعم كمطاعم الشعب ؛ بحيث يجد الفقير فيها الغذاء الضروري بثمن زهيد أو بالمجان . ولن يتقدم إلى هذه الملاجئ أو المطاعم إلا كل من أقعده المرض أو الضعف ، أو كبر السن أو العجز عن العمل .

وفي إنجلترا ملاجئ كثيرة قام بها في القرن التاسع عشر الدكتور برناردو ، وهو عمل إنساني جليل قام به « برناردو » حينما وجد غذاء الأطفال رديئا ، ورأى ملابسهم ممزقة ، والعناية بالصحة قليلة أو معدومة ، ولحظ على وجوه تلاميذ

المدارس الأولية كل برّس وشقاء. تألم لهذه الحال المحزنة الألم كله، فأخذ يعالج المرضى، ويخفف آلام الفقراء والمساكين، وأنشأ في البعد ملجأ يدعى « بيت الدكتور برناردو^(١) » يضم بين جوانبه هؤلاء المهملين من أبناء السبيل الذين، لفظتهم الحياة وتنكرت لهم الإنسانية، وقام بتعليمهم والعناية بشؤونهم؛ الصحية، والتعليمية، والعملية، حتى وجد كل منهم ما فتمده من عناية الآباء وعطف الأمهات.

انتشرت هذه الملاجئ التي تحمل اسم الدكتور « برناردو » في المدن الكبيرة بانجلترا، وكونت جمعيات خيرية لجمع المال لها، والقيام بتنظيم شؤونها، وتشكون كل جماعة خيرية من رئيس، وأمين صندوق، وأعضاء، وكاتب. وتسود في هذه الجماعات الخيرية الأمانة والإخلاص، وحب الإحسان. والثقة بين الأفراد صفة سائدة في الشعب الإنجليزي. وجمع الأموال والتبرعات التي تحتاج إليها الملاجئ تختار أيام الأسواق عادة لجمع التبرعات؛ فتكتب الجماعة الخيرية لعدد معين من السيدات تروهن المساعدة بالمجيء في يوم كذا للوقوف بمكان خاص، فتقف كل سيدة في مكان معين، وبأحدى يديها صفيحة متفلة في أعلاها فتحة صغيرة لوضع التبرعات فيها، وييدها الأخرى مجموعة من علامات أو إشارات خاصة رسمت عليها صورة طفل من الملجأ، وبكل إشارة دبوس. وتقدم السيدة إلى كل من يمر أمامها من رجال وسيدات وأطفال، فيتبرع كل فرد بما تجود به نفسه، ويأخذ الإشارة، ويضعها على صدره كي لا تطالبه سيدة أخرى إذا مر بمكان آخر. وكلما مئت الصفيحة أتى بأخرى، وأودعت المملوءة في أقرب مصرف أو مكتب بريد، وفي آخر النهار تجمع الصفائح كلها، ويحصى ما فيها من تبرعات. وقد تحصل الجماعة في ذلك اليوم على كثير مما يحتاج إليه الملجأ. فاذا تكرّر الجمع كل شهر أو شهرين، أمكن أن يجمع من المال في كل مدينة ما يكفي

إنشاء ملاجئ يقوم برعاية اللقطاء واليتامى ، والعاجزين من الصغار والكبار ،
ويأويهم حيث لا مأوى لهم .

وبهذه الملاجئ نقضى على جميع السائئين من الفقراء والضعفاء والمسنين ، ومن
التمكن اختيار بعض الطلبة الموثوق بهم لجمع التبرعات بدلا من السيدات أو
الطالبات في مصر . ولو اتبعنا الدين الإسلامى ما كان هناك سائل أو محروم .
قال تعالى : « فاما اليتيم فلا تقهر » أى فلا تظلمه ولا تهمل تعليمه والعناية بشؤونه ،
وقال الرسول الكريم : « خير بيت فى المسلمين بيت فيه يتيم يحسن إليه ، وشر
بيت فى المسلمين بيت فيه يتيم يساء إليه ، أنا وكافل اليتيم فى الجنة » . وقال : « لكل
شئ مفتاح ، ومفتاح الجنة حب المساكين والفقراء » . وقال « الساعى على الأرملة
والمسكين كالمجاهد فى سبيل الله » . والساعى عليهما هو من يقضى حاجتهما من مسكن
وطعام ولباس .

فلو اتبعنا الدين الإسلامى لظلمنا الإحسان ، وأنشأنا الملاجئ الكثيرة ،
وقضينا على هذا الجيش من السائئين ، وما شعر فقير بحاجة ، ومأمدمسكين يده .
وليس فى استطاعة أى دولة فى العالم أن تقوم بكل مشروع تحتاج إليه بلادها ،
فيجب أن يقوم الأفراد بواجبهم وبخاصة الأغنياء والموسرون منهم .
وقد سنت الحكومة المصرية قانوناً سنة ١٩٣٣ يحرم السؤال « التسول » ولكن
هذا القانون لم ينفذ كما ينبغى ؛ لأننا لم ننشئ العدد الكافى من الملاجئ ليضم كل
عاجز عن العمل أو مسن ضعيف .

فواجبنا أن نجتمع هؤلاء السائئين ، ونبحث حال كل منهم الاجتماعية والصحية
والأسرية ، ونعمل على إصلاحهم ، ونوجه كلا منهم إلى الوجهة التى تلائمهم ،
فنقود القادر على العمل الزراعى إلى الزراعة ، ونحول الصانع إلى المصنع ، ونعلم
المستعد للعمل صناعة يكسب منها عيشه بعرق جبينه ، ونحول المريض إلى المستشفى

ونرسل المسن والمعنوه والعاجز عن العمل إلى الملاجىء ، وندرس نفسية المجرمين من السائين ، ونعاملهم معاملة خاصة بهم ، ونعمل على إصلاحهم من السواحى النفسية والاجتماعية والخلقية .

ومن الممكن أن نفشى مؤسسات وملاجىء تناسب الحالات المختلفة للمتشردين والسائين ، وإذا أحسننا معاملة اللاجئين فى الملاجىء ، ودرسنا نفسية كل منهم ، وعاملناهم كما يعامل الإنسان الحر لا السجين فى القفص ، ما هربوا من الملاجىء ، وما حاولوا إحراقها ، وما ارتكبوا ما يرتكبون فيها من الجرائم . فإذا وجدوا من يعطف عليهم ، ويؤاسيهم ، ويعالجهم ، ويرشدهم إلى الطريق المستقيم ، طريق العمل الصالح ، ووجدوا فيها الطعام الصحى ، واللباس الضرورى ، وفراش النوم المريح - ما شكوا وما هربوا .

وتذكرنى حالة الملاجىء لدينا بحالة الملاجىء بانجلترا فى القرن التاسع عشر ، وقد وضعها الكاتب العبرى والمصاح الاجتماعى «شارلز دكنز» فى روايته المبكية المضحكة «أوليفر توست» حيث كان أطفال الملاجىء لا يجدون من الطعام ما يكفيهم ، وكان الطفل لا يعطى أكثر من مغرفة من الحساء فى الأكلة الواحدة ، ويتمتع أصابعه حتى تحين الوجبة الأخرى ، واشتد الجوع بهؤلاء اللاجئين ، واصفرت وجوههم ، واقتربوا على من يتوجه إلى الرئيس يرجوه مضاعفة القدر المخصص لكل وجبة ، فأصابت القرعة (أوليفر توست) وأقبل المساء ، وأخذ الغلمان أماكنهم على مائدة الطعام ، ووقف الرئيس ، ولم تمض هنية حتى التقموا ما فى الأواني ، وبدأت أعناقهم تشرئب إلى «أوليفر» وكان جيرانه يدفعونه بأطرافهم خفية: رغبة فى طلب الزيادة من الرئيس ، فقام «أوليفر» وقدم إلى الرئيس الإناء والملعقة قائلاً والذعر يملأ جوانب نفسه : «سيدى ، أرجو أن تعطينى مغرفة أخرى من الحساء .» فاصفر وجه الرئيس ، ثم نظر إليه مستغرباً ، وسأله بصوت خافت : «ماذا

تقول أيها الطفل الشره؟ فأجاب (أوليفر): « أرجو ياسيدي أن تسمح باعطائي ملعقة أخرى ». فلم يطق الرئيس هذا القول ، واهمال عليه ضربا بكيتا راحتيه ، واجتمع مجلس الإدارة في الحال ، وحدثت مناقشة عنيفة في المجلس حول « أوليفر » لطالبه زيادة المئونة ، وقرر المجلس التخلص منه ، وكتب إعلان علق على جدار الملجأ الخارجي هذا نصه : « يمنح مجلس إدارة الملجأ مكافأة قدرها خمسة جنيهات كل من يتقدم إليه طالبا الغلام « أوليفر توست » ليساعده في عمله » .

فالحال في ملاجئنا ربما لا تخفف كثيرا عن تلك الحال أيام « شارلز دكنز » فاز أكثرنا الملاجيء ، وأحسننا معاملة اللاجئين ، ونظمنا الإحسان استطعنا أن نتخلص من كثرة السائين في بلادنا .

وفي استطاعة الطالبة أن يسهموا في مشروعات الملاجيء أسوة بالطلبة في إنجلترا ؛ فكثيرا ما يقومون بمساعدة المشروعات الخيرية التي تتطلبها الإنسانية ؛ كتخصيص يوم يجمعون فيه التبرعات لمستشفى من المستشفيات ، أو ملجأ من الملاجيء ، وكقامة حفل في المساء لليتامى والقطاء من أطفال الملاجيء تعمل فيه كل الوسائل لإدخال السرور على نفوسهم باللعب والضحك معهم والتشجيع الهزلي أمامهم ، ثم يحيمهم الطالبة في أثناء إطعامهم ، ويهدون إلى كل منهم هدية قبيل الانتهاء من المحفل ، ثم يؤخذون إلى الملجأ .

وكثيرا ما تبرع الأغنياء بآلاف الجنيهات للملاجئ من الملاجيء ، ويشترطون أن يذكر اسم المتبرع اسم « فاعل خير » لا يريدون جزاء ولا شكورا .

فيأياها الأغنياء : راعوا حقوق الفقراء ، وأعطوهم من مال الله الذي أعطاكم ، ولا تشقوا بالدهر ؛ فقد تبون مالن تسكنوا فيه ، وتشيدون مالن تستعوا به ، وتزرعون مالن تجنوا ثمراته ، وأحسنوا إلى المساكين ، وساعدوا الجماعات الخيرية ،

ولا توضعوا الأبواب في وجوه المحتاجين ، وأنشئوا الملاجئ لإيواء اللقطاء والعجزة والضعفاء ، ولا تظنوا أن جمع المال هو السعادة ، أو السعادة هي جمع المال ؛ فالفقراء في أكوأخهم قد يكونون أكثر سعادة من الأغنياء في قصورهم .

وأيها الفقراء . ارفعوا أيديكم إلى السماء ، ولا تسألوا إلا خالق الشمس والقمر ومرسل المياه ومنزل المطر ، اسألوا من يعز من يشاء ويذل من يشاء إنه على كل شيء قدير . ولا تظنوا أن في الفقر عارا أو منقصة ، فليس من العار أن تكون فقيرا ، ولكن من العار أن تكسل عن العمل ، وتجلس بجانب الحائط ، وتمتد يدك . ليس من العار أن تنشأ فقيرا ، فما في الفقر عيب ولا منقصة ، فالفقر من أكبر العوامل لرقى هذا العالم في الفسك والاختراع والإبداع . فاذا نظرت نظرة الباحث المدقق وجدت أكثر العلماء ، وأعظم الكتّاب ، وأكبر المصالحين كانوا من الفقراء ، فالفقر ساقهم إلى العمل والمثابرة ، والجدي في سبيل الحياة حتى وصلوا إلى ما ربهم ، وأدركوا أمانهم . ولو خاق العالم كله غنيا لقات الأيدي العاملة ، وجمدت العقول النابهة . فالحاجة وحدها هي التي تحمل الإنسان على أن يهب وقته وراحته في سبيل إدراك أغراضه التي يسعى ليدركها . فهناك كثير من الأذكياء لا يعملون إلا حينما يشعرون بأنهم في حاجة إلى العمل ، فأمثال هؤلاء الأفراد ربما لا نجني من ورائهم نمرة إذا خلقوا أغنياء . ولا يكمل نجاح العالم إلا إذا كان هناك أغنياء وفقراء ، وشعر كل منهم بحاجته إلى الآخر ، وقام كل منهم بواجبه . وليس معنى هذا أننا ندعو إلى إهمال حقوق الفقراء ، ولكننا ندعو الفقراء إلى العمل ، حتى لا يعيشوا عالة على غيرهم ، وندعو الأغنياء إلى الإحسان لأن في أموالهم حقا معلوما للسائل والمحروم ، حتى يطهروا أنفسهم وأموالهم بالزكاة ، والإحسان إلى من يستحق الإحسان . قال تعالى في وصف الأبرار : « يطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما

وأسيراً . وقال : « إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكوراً . » وقال
« ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة . » وقد سئل رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « أى الإسلام خير ؟ » فقال : « تطعمم الطعام ، وتقرأ السلام على من عرفت
ومن لم تعرف . » وقال : « الراحمون يرحمهم الرحمن . » « ارحموا من فى الأرض
يرحمكم من فى السماء . »

المشكلة الثانية المرض

شغل الناس منذ فجر حياتهم بعرفة الوسائل التي تساعد في مكافحة الأمراض ونقوية صحة الأبدان؛ ولذلك راعت الشرائع السماوية في كل الواجبات والفرائض الدينية ما يحقق هذه الغاية، وكان أقدم علم اشتغل به الإنسان علم الطب، فالأطباء قديما كانوا حكماء الدولة وساستها، وأصحاب الحل والعقد فيها، كما كان الكهنة في معابد المصريين القدماء هم رجال الدين، ورجال الطب. والسنة الشريفة مليئة بأحاديث الرسول التي تحت على العناية بشأن الصحة، لما لها من جليل الأثر في الحياة. فيقول الرسول صلوات الله عليه: «المؤمن القوى خير من المؤمن الضعيف». ويقول صلى الله عليه وسلم: «سافروا تصحوا» وقد جاء في أمثال قدماء اليونان «الصحة في الهواء»، وقد بنى الإسلام على النظافة، فقال رسول الله: «الطهور شرط الإيمان» وقال: «النظافة من الإيمان» ولا ريب أن النظافة سبيل إلى الصحة، والصحة تاج يزين جبين الأصحاء. ومن الحكم المنسوبة إلى القدماء: العقل السليم في الجسم السليم. فليس عجيبا بعد ذلك إذا سمعنا أن موضوع العناية بالصحة جزء عظيم من منهج الدولة وسياستها العامة، وكل حكومة في الأرض عظم أمرها أو صغر تولى هذا الموضوع حقه من الحرص الشديد، والعناية الفائقة، والاهتمام العظيم؛ للعناية بصحة الأمة من أثر حاسم في منع انتشار الأمراض التي تفتك بأجسام أبنائها، وتقضي على زهرة حياتهم، وهم في عنفوان الشباب، ونضارة العمر. ومما لا شك فيه أن الشاب القوى ذخر عظيم للأمة، وعدة للوطن، ودرع تسقى البلاد عاديات الأيام، وحوادث الزمان. فهو لاء الأفراد الأصحاء يزاولون أعمالهم في جد ونشاط، ويخدمون أوطانهم أجل الخدمات، ويسذلون كل مافي طياقتهم

للنهوض ببلادهم ، والسير بأوطانهم في طريق المجد والعز والشرف . والأمة تستمد قوتها من قوة بنيتها ، فإذا أصيب هؤلاء الأبناء بضعف في الأبدان والعقول عجزوا عن مقارعة الخطوب ، وضعفوا عن الكفاح في الحياة ، فتقع الأمة صريعة في ميدان النضال الدولي ، ويمحي اسمها من سجل الأمم الحية القوية . لهذه الأسباب وغيرها يعنى المفكرون ورجال الإصلاح في مصر ببحث موضوع المرض بحثاً اجتماعياً دقيقاً . والغاية من هذا البحث تصوير وسائل المقاومة والمكافحة ، وتجنيد الأفكار الصائبة والخطط السديدة للتغلب عليه ؛ حتى تسلم صحة الأفراد ، وتكون الأمة كلها بمنأى من المرض . وقد رسمت خطط مختلفة ، واتبعت وسائل شتى لمكافحة المرض في مصر ، ولكن ما تزال هذه الخطط وتلك الوسائل في أول الطريق ، ولم تصل بعد إلى العلاج الحاسم ، فكان واجبا علينا أن نقوم ببعض الحق لهذا الوطن العزيز ، وأن نرد قليلاً من الدين الذي في عنقنا له . وفي اعتقادي أن دراسة هذا الموضوع الخطير فيها كثير من رد الجيل للوطن الذي يقتضينا أن نعمل له أفراداً وجماعات . وأنا حين أبحث هذا الموضوع أجدني مضطراً إلى استلزام ما في الذاكرة ، فقد كنت في شهر أغسطس من سنة ١٩٢٧ في مصيف «إيستبورن» بالإنجلترا حينما كنت أطلب العلم هناك . وبينما أنا سائر يوماً في الطريق إذ اشتد نزول المطر ، فعجزت عن مواصلة السير ، واضطرت إلى الالتجاء إلى قرب مكان يتصل بطريق . ومن حسن حظي أن كان ذلك المكان مكتبة من مكتبات المجلس المحلي في هذه الضاحية الجميلة ، فصممت على قضاء الوقت في القراءة ، فوجدت أمامي من غير عناء عدداً من أعداد مجلة الامبراطورية . أخذت ذلك العدد وتصفحته ، فرأيت فيه فصلاً عن مصر ، يمتاز بالعمق والاستقصاء لموظف إنجليزي ، خدم الحكومة المصرية زماناً ، ثم أحيل على المعاش ، وقد شعرت وأنا أقرأ هذا الفصل بوخز في الضمير ، وبشيء كثير من الأسف ، قال ذلك الموظف الإنجليزي :-

« إذا مرض الفلاح المصرى لا يجد أجرة السفر إلى القاهرة ليعالج فيها ، فيضطر هذا البائس تحت وطأة المسغبة والإملاق والفقر الشديد أن يرحل إليها مشيا على الأقدام. وفي سبيل ذلك يقاسى ذلك المسكين شيئا كثيرا من وعناء السفر وعذاب المرض ، فإذا قدر له أن يصل إلى القاهرة سالما بعد سفر طويل كله ألم ومشقة وإرهاق ، وقف زمانا طويلا أمام أبواب المستشفى يئن ويتوجع ، فلا هو واحد ما يسد رمقه ، ولا المرض يمهله لحظة يتنسم فيها قليلا من الراحة ، ويظل على هذه الحال وقتا طويلا ، وقد تسوء حالته فيموت على الأبواب ، وإن وجد في اللحظة الأخيرة من يرحمه ، ويفتح له الباب ، دخل لا يخرج سليما معافى ، يستأنف حياة باسمه ، ولكن ليخرج من باب آخر إلى مثواه الأخير . »

لم يسعنى إزاء هذا التصريح الممض المؤلم إلا أن أشاطر ذلك الإنجليزى شعوره بالأسى والحسرة على ما وصل إليه حال الفقير فى مصر ، فإن فى إحساس ذلك الإنجليزى شعورا نبيلًا ، وهو دليل على أن الناس مهما اختلفت أجناسهم فإن فيهم قدرا مشتركا من الإنسانية ؛ ذلك القدر هو الذى أثار فى نفس ذلك الموظف الأجنبى جوانب الرحمة والعطف . كنت أعلم وأنا مواطن مصرى شيئا كثيرا من هذه الحقائق المؤلمة ، غير أنى عندما قرأت هذا الفصل عن حالة الفلاح المصرى فى مجلة الامبراطورية ضوعف إحساسى ، فأرسلت هذه الثورة النفسية على صفحات كتابى ، وما كان لى أن أنكر هذه الحقائق ، والخاص والعام فى مصر وفى غيرها يعلم أن المستشفيات فى مصر كانت فيما مضى قليلة ، وكان ما فيها من أسرة وأجهزة العلاج محدودا جدا ، ولا يستطيع أحد من الفقراء أن يصل إليها ، فإن وصل إليها واحد فبالوسطاء والشفعاء وقل أن ينجو مع هذا من ظلم المرضى والمرضات . أما هذه المستشفيات فهى مفتحة الأبواب لأولئك القادرين ، الذين يضمنون على أنفسهم بنفقات العلاج ، فيحرمون الفقراء حقهم فى العلاج بالمجان ، ويسدون أمامهم السبيل .

كانت هذه النفقات التي أرسلها اليوم تملك إحسامي ، نذ تسعة عشر عاما أو تزيد ،
وقد تحسنت الحال ، وكثرت المستشفيات في المراكز وعواصم المديرية ، وبالرغم
من إنشاء كثير من المستشفيات لا يزال بعض الفقراء محرومين وسائل العلاج ، وإن
أردت أن تعرف شيئا من الحقائق المرة فمأليك إلا أن تقف بباب إحدى المستشفيات .
هناك ترى ما يحرك القلوب الجامدة ، ويبعث فيها الأسى والحسرة ؛ فهذا فريق
من المرضى بجانب جدران المستشفى ، قد هدم المرض ، فنحلت أجسامهم ، وغاضت
أجفانهم ، وشجبت ألوانهم ، وهم لا يقدرّون على الوقوف التماسا للدخول ؛ وذلك
فريق آخر يتدافع بالمنالكب ، فيدخل منه القليل ، ويرد الكثير ، وقد يطول عجبك ،
ويشتد أسفك حين تعلم أن كثيرين من هؤلاء قد تحملوا ألوانا من العذاب والمشقات ،
لا نخطر ببال ، ثم بعد هذا العناء الطويل يطردون بحجة عدم وجود أمكنة خالية
بالمستشفى تتسع لهم ، ومن يظفر من المرضى بالدخول تقدم مع غيره من عشرات
المرضى الآخرين للعرض على الكشف الطبي ، وهناك يجد الطبيب أمامه رعيلا من
البائسين ، أو جمعا كبيرا من أناس فقدوا الأمل في الحياة ، فجاءوا إلى المستشفى
ونفوسهم معلقة بخيوط واهية من الأمل الكاذب ، يستعرض الطبيب هؤلاء المرضى
كما يستعرض القائد صفاء من الجند ، يكتفي منهم بالنظرة الخاطفة والسؤال العابر ،
وعلى هذا النحو من الفحص السريع - أستغفر الله بل العرض السريع - يشخص
الطبيب علاجه . فيكتب ما يراه من غير تدقيق . وهذا هو ما يسمى علاجا في مستشفياتنا ،
وما هو بعلاج ، وقد لا نكون متجيزين إذا وصفناه بأنه طريقة من طرق الانتحار ،
أما عذر الطبيب فهو كثرة عمله ، بحيث لا يتسع له الوقت للفحص الدقيق ، ثم يأتي دور
العلاج الذي يكون بعد تشخيص المرض ووصف الدواء ، ولا بد معه للمريض
من راحة تامة وعناية فائقة ، وحظ المريض في هذا الدور شر من حظه في الدور
الأول ، فهو إما أن يخرج في اليوم التالي ليوم دخوله ، وإما أن يستسلم لقسوة

المرضى و غاظة الممرضات، هؤلاء الذين يقال عنهم: إنهم ملائكة الرحمة. وليسوا إلا زبانية الجحيم وأبالسة الشر، يرهقون المريض بطالب المال، فإن لم يكن ذامال يسقوه من العذاب، ويظل المريض المسكين يقاسى عذاب الهون حتى ينال إحدى راحتين.

أسباب انتشار الأمراض

لا شك أن الأمراض قد انتشرت في مصر انتشاراً ذريعاً بين الطبقات الفقيرة، فالحمى الراجعة في كثير من بلاد الريف في هذه الأيام قد فتكت بعدد كبير من أولئك التعساء، والملايا منذ عامين قد نشبت أظفارها في كثير من قرى الصعيد، وهاجمت الكثير من الفقراء في غير هوادة ولا رحمة، وقد ساعد الفقر على انتشارها، ولا انتشار الأمراض في هذه البلاد المنكوبة أسباب منها:

(١) ازدحام السكان في الأحياء الفقيرة بالمدن ازدحاماً تنعدم معه كل أسباب المحافظة على الصحة، وتكثر عوامل انتشار المرض، حيث تتخذ الأسرة الفقيرة حجرة واحدة غير صحية، مما يؤدي إلى فساد الهواء وكثرة الجراثيم، وأما في الريف فالفلاح يعيش في كوخ كأنه أحد الأجداث.

بسمت فيه للجراثيم أفنا * * * قد تدلت بكل داء عضال
والمساكن غير الصحية من أقوى العوامل على تفشي الأمراض وزيادتها، وفي أيام الأمراض الوافدة، أو في أيام اشتداد الحرارة تكون عاملاً في انتقال العدوى.

(٢) ومياه الريف غير صحية، فثمانون في المائة من أبناء الشعب يشربون ماء عكراً، ملوثاً بأنصاف شتى من جراثيم الأمراض، وقد فكرت بعض الحكومات في القيام بمشروع تنقية مياه الشرب في جميع أنحاء القطر، واستدعت خبيراً أجنبياً درس المشروع، وقدرت نفقاته بخمسة عشر مليوناً تنفق في مدى

خمسة عشر عاماً ، ولكن مما يؤسف له أن شيئاً من ذلك لم ينفذ للآن ، وإن كانت قد أنشئت بعض المجموعات الصحية في بعض القرى ، فذلك شيء ضئيل جداً ، لم يؤد إلى علاج حاسم ، والذي يملأ نفوسنا أسفاً أننا في بلد تكثر فيه المناقشات حول الإصلاح ، ونسمع فيه أسماء بعض المشروعات النافعة ، ولكن إذا سألت كم مشروعاً نفذ من ذلك ؟ لم تجد شيئاً ، وهكذا ينطبق علينا المثل العربي المشهور : « أسمع جعجعة ولا أرى طحناً » . ولعل السر في ذلك عدم استقرار الحكومات وتبدل الوزارات ، مع وجود ذلك العيب الشائع فينا - معشر الشرقيين - وهو أن الخلف من الحكم يميلون دائماً إلى التكرار لأعمال السلف والقضاء عليها ، وإن كانت منها المشروعات الجليلة النافعة التي فيها خير الأمة وسعادتها .

(٣) سوء التغذية ، وبخاصة بين الطبقات الفقيرة ، فالفقير لا يجد ما يكفيه من الغذاء ، وإن وجدته فهو غذاء سيء لا تتوافر فيه العناصر الصحية المفيدة ، التي يغذي الجسم ، وتمنحه مناعة وقوة ضد الأمراض ، ولا عجب إذا وجد المرض منبثاً خصباً في أوساط الفقراء ، لأن التغذية الناقصة تحرم الجسم أسباب المقاومة ، وبذلك يكون الجسم عرضة للمرض في كل وقت .

(٤) كثرة الحشرات الناقلة للعدوى في الريف وفي الأحياء الفقيرة من سكان المدن ، فالذباب منتشر هنا وهناك انتشاراً هائلاً ، وكذلك البعوض وبعض الحشرات الأخرى التي تعيش على جسم الإنسان ؛ ففي الأحياء الوطنية ترى الباعة المتجولين يبيعون المواد الغذائية الملوثة بكثير من الجراثيم ، فهل نعجب إذا رأينا انتشار أمراض « الدوسنتاريا » والأمراض المعوية النماثلة في أيام الصيف . فباعة اللبن مثلاً قد يبيعونه بعد أن يخلطوه بماء ملوث من مياه الترعى الراكدة ، وباعة الشطائر وبعض الأغذية المطهية لا يراعون وسائل الصحة ، وكثيراً ما تكون هذه الأغذية فاسدة ، وقد أدت في كثير من الأحوال إلى حالات من

التسمم ، قضى فيها على بعض الآكلين . ولا ندرى لماذا تهمل وزارة الصحة هذه الشئون ، مع أن عنايتها بها أهم الوسائل فى الوقاية من الأمراض ؟ وإن كنا نرى بعض الحملات الصحية فى بعض الأوقات ، فإن ذلك ليس من الأعمال المجدية المفيدة ، فلا بد من تجنيد قوى كثيرة من رجال الصحة المعروفين بالكفاية والإخلاص ، لمراقبة المواد الغذائية المختلفة ، التى تعرض على الجمهور فى كل مكان ، وأن تكون هذه المراقبة دقيقة جداً ، يقوم بها رجال مخلصون ماهرون فجأة ، وفى أوقات مناسبة .

وقد تحدث الدكتور حافظ عفيفى باشا ، وهو من أقدر رجال الإصلاح فى مصر فى كتابه على هامش السياسة ص ٢٢ : « لقد اشتغلت بالطب عشرين سنة بالقاهرة ، ولا أظن أن هناك ركناً من أركان العاصمة المحمولة لم تطأه قدمى ، دخلت بيوتاً تنبعث منها الروائح الكريهة المهلكة ، وتعلو جدرانها الرطوبة صيفاً وشتاء ، فلا شمس ولا هواء ولا نور ينفذ إليها ، دخلت منازل ، جدرانها وسقفها من صفائح البترول القديمة ، تسكن الحجرة الواحدة أسرة مكونة من الأب والأم والأولاد ، ويعيش معهم أحياناً بعض الحيوان أو الطيور المنزلية ، ولست أبالغ فى هذا الوصف ، فليس من الصعب على كل من يريد التأكد من حقيقة الأمر أن يذهب الى عرب اليسار ، أو عشش الترجمان ، ليرى بعينه ما أصف الآن ... » والدكتور حافظ عفيفى باشا قد تناول هذا الموضوع بأسلوبه الهادى الرزين ، وفى الحق أن شيئاً كثيراً مما وصفه قد يكون أقل من الحقيقة ، فإن نظرة واحدة إلى الأحياء التى ذكرها الدكتور لتدل على أن مصر الناهضة الفتية مازالت تتعثر فى الطريق ، وأن التقدم الصحى فيها لا أثر له فى تلك الأحياء ، وهؤلاء الأغنياء يضمنون بأموالهم والحكومات تصانعهم ، ولا تجرؤ على القيام باصلاح شامل مؤسس على سبائى العدالة الاجتماعية .

القرية المصرية

مما يؤسف له أن القرية المصرية وإن كانت تتمتع بموقع فائق جميل ، بين هواء طلق ، وشمس ساطعة ، وحدائق غناء ، إلا أن الوسائل الصحية الضرورية لا وجود لها فيها ؛ فالمساكن رديئة غير صحية ، تحيط بها البرك والمستنقعات ، التي اتخذها البعوض مأوى له . ودروب القرية وحاراتها ضيقة ملتوية ، تترام فيها أكوام السماد والسرقة ، والروائح الكريهة تنبعث من كل مكان ، والفلاحون يجهلون كل الجمل وسائل المقاومة الصحية ، من أجل ذلك حرموا لذة جمال الجو الذي يعيشون فيه ، ولم يفكر في معاونتهم ، وقد قال المؤرخ اليوناني المشهور هيرودوت : « إن الفلاح في غير مصر يقضى نهاره في الحقل ، ثم يعود إلى بيته في المساء ، ويترك ماشيته في حظيرتها بحقله ، أما الفلاح المصري فينام مع ماشيته في بيت واحد . »

وقد مضى على هذا القول آلاف السنين ، وما زال الفلاح المصري كما كان ، لم تتغير حاله ، ولولا أن الله تعالى منح مصر سماء صافية ، وجوا طليقاً معتدلاً ، وشمساً سافرة ضاحكة - لمات معظم الفلاحين .

ولعل هذا الوضع الصحي الشاذ للفلاح المصري منذ أقدم الأزمنة - هو الذي يفسر لنا كيف أن عدد السكان في مصر قد مرت عليه فترات يزداد فيها هذا العدد ثم ينكمش ، فنحن نرى الآن أن ثلاثة أرباع الشعب مصابون بالأمراض المختلفة ، والدليل على ذلك أن نسبة الوفيات بين الأطفال في مصر ٢٥ في المائة في حين أنها في الأمم المتقدمة لا تزيد على واحد في المائة ، ونسبة فقد البصر في مصر تفوق أي نسبة في أي بلد من بلاد العالم .

ولا عجب ! فالذباب منتشر في الريف وفي الأحياء الفقيرة ، وكثيراً ما يكون

سبباً في نقل عدوى التيفود والرمم الصديدي . والبعض كثير لكثرة المستنقعات في القرى وانتشار الزراعة بها ، لذلك انتشرت الملاريا بين السكان في كثير من الأحيان . وهناك قانون يقضى بردم هذه المستنقعات منذ سنة ١٩٢٨ ، وقد مضى مايقرب من العشرين عاماً ، ومع هذا لا يزال في مصر آلاف من المستنقعات مساحتها عشرة آلاف من الأفدنة . وكان الواجب أن تردم وتحول إلى حدائق يتنزه فيها أبناء الفقراء في القرى .

وهناك كثير من الفئران في القرى المصرية ، وكثيراً ما تؤدي إلى انتشار الطاعون بين الطبقات الفقيرة .

فاذا استطعنا أن نصلح المساكن ، وقمنا بالمشروعات الضرورية ، بتوفير المياه الصالحة للشرب حتى في أبعد القرى ، وبحثنا عن الوسائل التي بها تجد الطبقات الفقيرة المواد الغذائية الصحية الضرورية للحياة ، ونشرنا بين القرويين ، بالدعاية وبالمدىح ، وبالخطابة والوعظ والإرشاد - أثر النظافة ، وما يسببه الذباب والبعض والفئران من أمراض ، وما يحتاج إليه الجسم من غذاء ، والأغذية الصحية وغير الصحية ، وما يعود على السكان من المنفعة أو الضرر باستعمال المياه الصالحة للشرب أو غير الصالحة ، وتأثير المساكن في الصحة - إذا قمنا بهذا كله ، ونشرنا التعليم الصحي ، والمبادئ الصحية بين الطبقات الفقيرة ، استطعنا أن نحسن المستوى الصحي بين الطبقات العاملة والفقيرة في المدن والقرى .

ولو وقمنا السكان بالحقن ضد التيفود والتيفوس والجدرى والدفتريا لقلت الأمراض ، وقلت الوفيات بين السكان .

ولو كانت هناك عناية بالمستشفيات ، ومعاملة حسنة للفقراء والمرضى بها لأقبل المرضى على المستشفيات ، وما هربوا منها ، وما حاول أقاربهم الامتناع عن إرسال مرضاهم إلى هذه المستشفيات .

حقائق لا تنكر

إننا نذكر فيما يلي حقائق مرة عن الحالة الاجتماعية التي وصلنا إليها والتي تعانيها أكثرية الشعب ، وسيرى القارئ إحصاء موثوقا به ، وهو يدل على ما وصلنا إليه من الأمية والفقر والمرض :

١ — إن ٨٠ في المائة من الشعب أميون لا يقرءون ولا يكتبون ، ولا يمكننا أن ندعى أن الباقين وهم ٢٠ في المائة متعلمون تعليما حقا ؛ فمنهم أنصاف أميين ، ومنهم متعلمون ، ومنهم من وصلوا إلى درجة متوسطة أو كبيرة من التعليم

٢ — إن هناك ٧٠ في المائة من أبناء الشعب في فقر مدقع ، لا يجدون الوسائل الضرورية للحياة ؛ ولا يجدون طعاما صحيحا ، ولا كساء ملائما ، ولا يزيد دخل الفرد منهم في الشهر على خمسين قرشا .

٣ — ويؤخذ من الإحصاءات الصحية أن ٩٠ في المائة من أبناء الشعب مصابون بالرمم الحبيبي ؛ معرضون لفقد البصر ، و ٥٥ في المائة مصابون بالبلهارسيا ، و ٣٥ في المائة مصابون بالأنكلستوما ، و ١٥ في المائة بالمalaria ، و ١٢ في المائة بأمراض تناسلية ، و ٧ في المائة بمرض البلاجرا ؛ وهو مرض ينشأ عن سوء التغذية ؛ و ٢ في المائة بالسل .

وهذا عدا الأمراض والأوبئة الطارئة التي تفتك بالطبقات الفقيرة أحيانا لضعف أجسامهم .

وفي الوقت الذي نرى الفرد في إنجلترا يخصصه سبعة جنيهات تنفق على المنشآت الصحية والمستشفيات ؛ نجد أن الفرد في مصر يخصصه في هذه الناحية ٣٩ قرشا في السنة .

٤ — في مصر أربعة آلاف قرية ، و ٢٠ ألف ضيعة ، يقطعها ١٢ مليوناً من

الأنفس . وبيوتها مبنية بالطين، والوسائل الصحية فيها معدومة ، لا يدخلها الهواء والشمس . ولا يعرف أهلها عن النظافة شيئاً، وحظائر الماشية في كل منزل قريبة كل القرب من حجر النوم ، ولا يجدون ماء صحياً يشربونه ، ويغسلون ملابسه في الترع أو المستنقعات .

وفي مصر ٧٥ مدينة ومركزاً بها آلات لتوزيع المياه النقية ؛ ولكن هناك ٩٠ في المائة من المدن والمراكز لم تنشأ فيها المجارى العامة بعد .

ولكى نكافح الانكاستوما والبهارسيا يجب أن نعمم المياه النقية للشرب ، وننشئ المجارى ، ونطهر الترع والمساقى والقنوات من النبات الطفيل والقواقع . ولكى نرفع المستوى الصحى فى القرى يجب أن نعلم القرويين أثر النظافة وفوائدها ؛ حتى يلبوا إماماً تاماً بوسائل حفظ الصحة ، ويعتقوها عن عقيدة راسخة ، حتى يمتزج حب النظافة بدمهم .

ولتحسين الصحة يجب أن ننشئ فى القرى ٨٠٠ مجموعة صحية ؛ وفى المدن ١٥٠ مجموعة صحية ؛ ونكسر المستشفيات والأسرة فيها ، ونردم البرك والمستنقعات ، وتبلغ عشرة آلاف فدان .

ومن الممكن أن ننشئ آباراً (إرتوازية) فى ثلاثة آلاف قرية ، لنستخرج منها الماء الصالح للشرب ؛ وننشئ آلات تجر ماء النيل بعد ترشيحه لشرب القرى الباقية وهى ألف قرية .

مستشفياتنا المصرية

يفر كثير من المصريين الفقراء من المستشفيات المصرية ، ويعارضون فى إرسالهم إليها ؛ وربما نلتهم لهم المعذرة ؛ لأنهم لا يجدون عطفها ولا يشعرون

بعناية تامة فيها؛ وربما سمعوا الكثير عن المعاملة القاسية التي بها يعامل الممرضون والمرضى في المستشفيات؛ فالإهمال معروف بينهم حتى في إعطاء الأدوية. وهناك أشياء كثيرة يقال وتسمع حول المستشفيات المصرية ، ولا يمكننا أن نجزم بما يقال ، ولا نصدق كل ما يسمع ، ولكننا نقبض فيما يلي خلاصة لتقرير وزعه (الدكتور البورت) الأستاذ السابق بكلية الطب بجامعة فؤاد الأول في شهر نوفمبر سنة ١٩٤٣ .

يقول الدكتور البورت في ٣ مارس سنة ١٩٤٣ : « قدمت استقالتى من منصبى ، ومن إدارة الوحدة الطبية احتجاجاً على الأعمال التي تحدث في القصر العيني ، ومستشفى فؤاد الأول ، وكان ذلك بعد ست سنوات ونصف سنة من الكفاح المصلح الممرضى الفقراء من المصريين ، ولأجل إصلاح ممرضين من مستشفيات الجامعة . »

« نظرة عامة: إن أهم عمل لاي مستشفى هو التمريض . ومع الأسف ليس قصر العيني أو مستشفى فؤاد الأول أى تمريض بالمعنى الإنسانى المصطلح عليه ؛ ففي كلا المستشفيات يخيف الممرضون المرضى . ويسبئون معاملتهم . ومن المعروف في مصر كلها هذا المثل العامى : « الداخل مفقود . والخارج مولود . » وأجور الممرضين منخفضة ، يتزودون أموالاً كثيرة من المرضى . وكثيراً ما يرفضون تقديم الدواء أو الطعام للمرضى قبل الحصول على المال ، ويسرق الممرضون الغذاء والأدوية والأدوات من المستشفى ومن العيادات الخارجية »

« وقد حدث أن أرسلت سائقى إلى بولاق ، فاشترى حقناً وزجاجات أدوية من دواء لا يمكن الحصول عليه إلا من صيدلية القصر العيني ... »

« وذهب بعض الممرضين إلى حد استبدال الماء بالأنسولين من الزجاجات التي بها ، مما يجعل حياة المرضى بالسكر في خطر . »
« وقد وجد حديثا أن أكثر من ثلث اللين بالمستشفى يسرقه الممرضون مع كميات كبيرة من اللحوم والمواد الغذائية الأخرى »

الممرضون والممرضات : « ليس في الممرضين من يستحق المدح ؛ فهم لم يدرّبوا مطلقاً على التمريض ، وكثيرا ما يخطئون في إعطاء الأدوية إلى المرضى ، ولا يمكن الاعتماد عليهم في أخذ حرارة المريض ونبضه ، وليس فيهم من يعطف أقل عطف على المريض . »

« ومن المحزى حقا أن يكون هؤلاء ممرضين للمرضى ، وليست حال الممرضات بأحسن من حال الممرضين ، فمعلوماتهن في التمريض نظرية وهن يملن إلى الإكثار من الجلوس ، ويملأن خانات جدول حرارة المريض بما لا يمت إلى الحقيقة بصلة . وجداول الحرارة يشبه بعضها بعضا ، ومنها يتضح للطبيب المحرب أن (الترمومتر) لم يستعمل قط . . . وقد حدث مرة أن توفي شخص ، وبالفحص عن جدول حرارته وجد أن حرارته لم تدون يوم وفاته فحسب ، ولكنها دونت ثلاثة أيام أخرى بعد وفاته وحديثا رأيت ممرضة تعطي مريضا ستة أقراص ، فابتلع أحدها ، ووضع الباقي تحت وسادته ، وبسؤالها عما أعطته ، أجابت بأنها الأقراص التي أمرت باعطائها للمريض ثلاث مرات في اليوم ، فهي أعطته أقراص اليومين التاليين »

« وللممرضين طرق في تقليل العمل ، فهم يقفون أمام صيدلية الدواء في آخر القاعة ، وينادون المرضى للحصول على أدويتهم ، ولا يراعون حال مريض يشكو ضعفا في القلب ، أو مرضا شديدا »

« وفي يوم من الأيام رأى أحد موظفي قسمي مريضا على وشك الإغماء يترنخ في الممر . فذهب لمساعدته فوجده يشكو هبوطا خطرا في القلب . وقد أرسله الممرض مع صورة أشعة « إكس » الخاصة به إلى قسم الأشعة على بعد ميلين ذهابا وإيابا . وقد عاد المسكين إلى قاعته على العجلة المتحركة »

« ويقول (الدكتور البورت) إنه في سنة ١٩٤١ وضع بالاشتراك مع الدكتور سليمان عزمي باشا مشروعا لإصلاح التمريض في مصر ، ولكن نام هذا المشروع ، ويجب أن يبعث من جديد ، ليسير الطب المصري إلى الأمام ؛ لأن الأوضاع الحالية يجب تغييرها لأنها عار على المدنية . »

وقد ذكر أن وكلاء المستشفى قليلو الفائدة ؛ لأنهم لا يشرفون على نظامه ، ولا يقومون بتفتيشه ، برغم أن من واجبهم تفتيش القاعات والمطابخ ، والعيادات الخارجية كل يوم :

« وكثيرا ما ترى ملابس ملوثة بالدماء والميكروبات موضوعة خارج العيادات الخارجية ، وقد أخذني أخيرا أحد الأساتذة المصريين إلى خارج قاعته ، فرأينا قطعا من القطن مغطاة ببصقات المسلولين ، ألقتها من الشرفة بعض المرضى من قاعات السل . »

« ومن المشكلات التي نواجهها في هذه المستشفيات إهمال بعض الموظفين من الأطباء واجباتهم ؛ فان عياداتهم الخاصة مفضلة على أي شيء آخر ، ولا يمكن الموازنة بين مرضى المستشفى ومرضاهم الخصوصيين . »

« والطببة أنفسهم مهملون . وإن المعيد موظف براتب كامل . ولا يسمح له بفتح عيادة خارجية إلا إذا كان ابن باشا ، فإنه يسمح له بفتحها ، ويشجع على القيام بذلك ، ويحق بمستشفى آخر مع مستشفى القصر العيني ، مع أن واجباته في

المهصر العيني تكفى لشغله طول اليوم . . . وقد سمعت أساتذة مصريين يقولون : إن معظم المشاكل التي تواجه المستشفيات ترجع إلى ضعف في الأخلاق والشجاعة الأدبية - والأساتذة الكبار هم المسؤولون عن إهمال الواجب ، فبعضهم يترك علاج المرضى إلى النواب وأطباء الامتياز ، ويترك الطلبة للمساعدين غير المجهزين ، والمعتمدين . . . وعند ما يحضرون يتأخرون في الحضور نصف ساعة أو أكثر ، وينصرفون عادة قبل الميعاد . . . وبعض هؤلاء يمتون بصلة القرى أو بغيرها من الصلات إلى رجال السياسة أو الوزراء أو بعض الشخصيات ذوى النفوذ ، فيعدون أنفسهم فوق القانون ، وينصرفون على هذا الأساس . »

« سوء المعاملة : وقد حدث مرة أن اعتدى طبيب امتياز على ممرضة بضربها على وجهها فمزق شفتها . وحدث أخيراً أن ضرب طبيب ممرضة في بطنها فظن أنه مزق أحشاءها . وقد نقات مع ألم شديد إلى إحدى قاعات الجراحة . »

« المستشفى الجديد : ويعد مستشفى فؤاد الأول الذى افتتح فى شتاء سنة ١٩٣٦-١٩٣٧ من أكبر مستشفيات العالم ؛ فالمساحة التى يشغلها تعادل مساحة أربعة مستشفيات فى لندن ، تتراوح نفقات بنائه بين مليون جنيه ومليونين . وكان من الممكن بناء ستة مستشفيات توزع على جميع أحياء القاهرة الفقيرة بدلا من مستشفى واحد ، ليخف الضغط ، ولخدمة الأحياء الفقيرة . وقاعات المستشفى خالية من كل مايوحى بالراحة ، وأغطية الأسرة قليلة وخفيفة ، فيقتاسى المرضى كثيرا فى أوقات الشتاء . وعجيب ألا يكون فى مستشفى بهذا الحجم أى نوع من أنواع التدفئة . وكانت النتيجة فى الشتاء أن حدثت حالات كثيرة أدت إلى الوفاة والالتهاب الرئوى الذى أصيب به المرضى من برودة المستشفى وكنت أعالج طفلة صغيرة من التهاب فى السكبية ألزمها الفراش شهرين متتاليين . وبعد مجهود

شاق تحسنت صحتها حتى أخذت تلعب وتدور في القاعة . وبالنظر إلى أن القاعة
في برودة الثلج أصيبت الطفلة بالتهاب رئوي . »

« ومع أن الأسرة بالمستشفى تنقص نقصا كبيرا عن حاجة مدينة القاهرة ،
فقد ظل بالمستشفى ستمائة سرير لم تستعمل وكانت نتيجة هذا النقص في
الأسرة أمران :

الأول . أن مئات ممن يجب إدخالهم المستشفى تقفل الأبواب في وجوههم كل يوم ؛
لأن المستشفى ليس به أسرة ، ويعيش المرضى وسط الأصحاء يهددونهم في كل
مكان . ويحتج بأن المستشفى قد ضاق بمن فيه . »

الثاني : هو أن عامة الشعب لا يستطيعون دخول المستشفى في أكثر الأحيان
إلا إذا حصلوا على توصية من موظفيها ، والطريقة المستعملة عادة في غاية السهولة ،
بأن يذهب المريض إلى العيادة الخاصة بأحد أطباء المستشفى . وبعد أخذ رأى
الطبيب يقبل في المستشفى كأحد الحالات المجانية . . . فيملاء المستشفى بالحالات
الموصى بها ، ويتعذر على الفقراء الذين لا يمكنهم فقرهم من زيارة الطبيب ودفع
الاجر لدخول المستشفى . وربما أتوا إليه من أقاليم بعيدة . ولن يتم العلاج
الصحيح لهذا النقص حتى ينشأ في القاهرة ثمانية مستشفيات على الأقل ، بكل
منها نحو ستمائة سرير لمواجهة الحالات الخطرة ، والأمراض المستعصية بالعاصمة .
« ومن الممكن فتح عيادات خارجية كاملة العدة في مختلف أحياء القاهرة ،
لتخدم كل عيادة الحي المحيط بها ، ويوضع تحت تصرفها سيارات لنقل الحالات
الخطرة إلى المستشفى ، فتمنع هذه العيادات الازدحام الحالي حول المستشفى ،
وتوفر على الفقراء مشكلة الانتقال إلى المستشفى وهم مرضى . »

« النظافة وعدوى الذباب : وقد زار المستشفى أحد الأطباء من الهنود

فقال : « إن البناية فخمة ، ومنظر النيل جميل ، ولكن لم تغط النوافذ بشباك

تمنع الذباب ؟ فأشار بنقده إلى إحدى النقط الضعيفة في إعداد المستشفى ، فإن من المحزن حقاً أن نرى المرضى في أشد أيام الصيف ، وقد غطوا رؤوسهم ليتجنبوا الذباب ، ولو كان هذا كل الأمر هان ، ولكن الذباب يؤدي إلى انتشار (الدوسنتاريا) بين المرضى في الصيف . والعلاج هو أن تغطي المطابخ ودورات المياه والنوافذ بالشبك الواقى . »

« العيادة الخارجية للمستشفى : للمرضى الخارجيين الحق في أن يكشف عاينهم كشفاً عاماً قبل علاجهم ، ولكن هذا لا يحدث إلا في بعض الأقسام دون بعضها الآخر ، حيث يجلس طبيب الامتياز محاولاً تشخيص المرض وهو في مكانه ، فينظر إلى المريض ، فإذا بدا عليه المرض أرسله إلى النائب ، وإذا لم يبد عليه أعطى زجاجة من الدواء . »

وفي ختام خطابه أبدى الأستاذ (البورت) أمله في أن مصر وقد كانت مهد الحضارة ، ومنبع المذنيات الأولى للتاريخ والتي احتل شعبها آلام المرض والأوبئة على اختلاف أنواعها ، سترى العلاج الشامل السريع الذي استحقه شعبها الصبور . وإن دواعي الإنسانية تحتم أن تعلن الحرب ، الحرب التي لا هوادة فيها ولا رحمة على مختلف الأمراض التي اتخذت لها من هذا البلد موطناً . وأخذت تهدم في هدوء أجسام الأكثرية العظمى من سكانها . ولو أن الرأي العام تفتحت عيونه على الحالة المخجلة بالمستشفيات ، لاستقام أمرها في أسرع وقت ، وصارت عيوبها في خبر كان . وقد حان الوقت ليهب من المصريين كل من أوتي قلبه رحمة ، وحباء الله بالعطف على الفقراء والبائسين ، لا ليطلب إصلاح المستشفيات الحالية فحسب ، بل ليطلب إنشاء عدد كاف منها ، لتضم الآلاف المؤلفة من المرضى ، الذين لا يجدون لأنفسهم ، وهم في أشد الألم ، مأوى أو نصيراً . »

هذا ما ذكره الدكتور البورت بعد أن مكث ست سنوات ونصف سنة بكلية الطب بجامعة فؤاد . ولا نستطيع أن نقول إن هذه هي الحقيقة ، ولا نستطيع أن نقره في كل كلمة ذكرها ؛ لأننا لم نر هذا المستشفى عن كثب . وكل ما نستطيع أن نقوله هو أنه مبالغ فيما قال . ومهما يكن من شيء فإن من الواجب أن نصاح ما لدينا من المستشفيات أولاً ، ونكثر منها ثانياً ، ونعمل على أن يجد كل مريض العلاج الذي يلائمه داخل المستشفى أو خارجه ، ويعامل معاملة إنسانية كما يعامل الإنسان المتمدين في القرن العشرين ، لا كما يعامل الإنسان المستعبد في القرون الوسطى .

والخلاصة أننا نعتقد أن (الدكتور البورت) لم يكن مخلصاً في نقده ؛ فالوزارة لم ترد تجديد عقده ، فأراد أن يثار لنفسه ، وذكر أشياء بعيدة عن الحقيقة كل البعد ، قريبة من الخيال كل القرب ، وقد حملنا على اقتباس ما اقتبسناه له رغبتنا في إصلاح ما لدينا من عيوب ، إن كانت هناك عيوب . وأعتقد أن كلام الدكتور البورت لا يقبله العقل ؛ فمستشفياتنا كثيرة ، ولا تقل عن أرقى المستشفيات في أوروبا والولايات المتحدة بأمريكا ، وأطبائونا لا يقلون مهارة أو إنسانية عن أحسن أطباء العالم ، وفي استطاعة المرضى أن يجدوا كل عطف وعناية وعلاج في كل مستشفى يؤمنونه في أي جهة من جهات القطر المصري اليوم . وإننا هنا نقبس كلمة صريحة كلها صراحة وإخلاص للدكتور المصالح حافظ

عفيفي باشا ذكرها في كتابه على هامش السياسة ص ٥٤ :

« ألاحظ بكل صراحة ، وأرجو أن يصل صوتي هذا إلى المسؤولين عن نظام هذه المستشفيات ، أن الخدمة فيها ناقصة يعوزها الإصلاح والتحسين . »
« إن وظيفة الممرض أو الممرضة ، وهي أصغر وظائف المستشفيات ، هي في

الواقع أهم وظيفة فيها ؛ لأنه يترتب عليها أكبر الأثر في نتيجة عمل الطبيب ، فالمرضون هم الذين يترك إليهم تنفيذ أوامره ... وهم المسؤولون عن تقديم الغذاء المخصص لكل مريض ، وتقديم الأدوية الموصوفة لكل منهم بالمقدار المعين ، وكل هذه مسائل متروكة تنفيذها بالدقة والأمانة إلى ذمهم وتقديرهم للواجب الإنساني الخطير الملقى على عاتقهم . ومن هذا تظهر أهمية هذه الوظيفة ، وتظهر في الوقت نفسه الصفات اللازمة التي يجب أن تتوافر فيمن يناط بهم .

« إنى أقول بلا تردد ، إن كثيراً من الممرضين والمرضات في المستشفيات لا يتحلون بكل أسف هذه الصفات اللازمة . »

« فإذا ما أردنا إصلاحاً لشأن هذه المستشفيات ، فلنصلح شأن هذه الطائفة ، ولنعتمد كغيرنا في المستقبل على طائفة من السيدات المتعلّيات اللاتي يقدرن هذا الواجب الإنساني قدره ، ليتولين وظائف التمريض في جميع المستشفيات . »

« كذلك أقول بصراحة أيضاً إن بعض الأطباء في هذه المستشفيات يعنون بعملهم الشخصي ، وبعيادتهم ، وبالمرضى الذين يتناولون منهم أجراً أكثر مما يعنون بالعمل في مستشفياتهم ، وهذا خطر خلق أشد من خطر الطائفة الأولى التي لم تتعلم التعلم الكافي ، ولا هي من وسط يقدر تبعته كوسط الأطباء . ويكفى في إقناع من يهملون شؤون مستشفياتهم من هؤلاء الأطباء ، أنهم مدينون أولاً بأكثر نفقات تعليمهم لهؤلاء البائسين الذين يأتون إلى المستشفيات رغبة في تخفيف آلامهم ، وطمعاً في شفقة المتولين شئونهم وإنسانيتهم ، وثانياً أنهم مدينون بعلمهم وتجربتهم وكفاياتهم في فنهم لهؤلاء المرضى الذين يقصدونهم في المستشفيات ، ومع هذا يقدمون واجبهم فيها على كل واجب آخر . »

أريد بعد ذلك أن أوجه النظر لضرورة القيام بإصلاح جوهرى في المستشفيات

الوقتية « الكوردونات » التي تقام في القرى لعلاج الأمراض المعدية ، فإنها في حالة سيئة ، وينقصها ألزم معدات العلاج ، ولا يتمتع فيها المريض براحة .
والآن وقد تقدمت صناعة منازل الخشب التي تفك وتنقل إلى أى مكان صار من الممكن أن تقام هذه المستشفيات على هذه الصورة ، وأن تجهز بكل أدوات العلاج الضرورية ، وأن يناط العمل فيها بأطباء متمرنين على علاج هذه الأمراض ، كما يجب أن ينشأ من مستشفيات الحيات الثابتة أكبر عدد ممكن في جميع المدن الكبيرة .

« بقي على أن أوجه نظر وزارة الصحة إلى التفكير في وجوب تخصيص جميع مفتشيها الصحيين لأعمالهم الصحية ؛ فليس معقولاً أن يستمر العمل بالنظام الحالي الذي يقضى بالتصريح لمفتشى الصحة في المدن والمراكز بحرية فتح عيادات يزاولون فيها الأعمال الطبية ، فإن عمل هؤلاء الموظفين بطبيعته يجب أن يستغرق كل وقتهم إذا ما أردنا أن يؤديوا كل واجباتهم على الوجه الأكمل ، ونحن بالسماح بفتح هذه العيادات ، وبالتصريح لهم بالمعالجة نشجعهم على الاهتمام بزيادة إيراداتهم من هذا الباب على حساب عملهم الأساسي ، وهو التفتيش الصحي .
« في تلك الكلمة الصريحة يندد الدكتور حافظ عفيفي باشا بما في المستشفيات من نقص ، وما يحتم على صدرها من عيوب ، ويأخذ بيد المسؤولين إلى ما تتطلبه من وجوه الإصلاح والتحسين .

كيف نعالج هذه الحال؟

لقد آن الأوان لنفتح عيوننا، ونعمل للإصلاح، ونترك مرحلة القول، ونبدأ مرحلة العمل. وللمعالجة هذه الحال المؤلمة :

١ - يجب أن ننشئ مستشفيات عامة لجميع الأمراض، ومستشفيات للحميات، وأخرى للولادة، ومشافي للأمراض المتوطنة، ومصحات للمصابين بالسل، ومستعمرات للجذومين، ودوراً للنقاهة لرعاية الفقراء من المرضى.

ولا يكفي أن تقوم الحكومة بإنشاء المستشفيات أو المصحات، بل يجب أن تقوم الحكومة بقسطها، ويقوم المحسنون بواجبهم من التبرعات لإنشاء هذه المستشفيات التي نحتاج إليها.

ومن السهل أن يكون هناك يوم للمستشفيات كما في إنجلترا تجمع فيه التبرعات كل أسبوع أو كل شهر لجمع ما يتبرع به المحسنون لهذا العمل الإنساني العظيم. ومن التبرعات وما تدفعه الدولة نستطيع أن ننشئ ما نريد من المشافي والمصحات في جميع أنحاء البلاد.

٢ - يجب أن ننشئ وحدات علاجية ومستشفيات قروية بحيث يكون في كل أربع قرى مستشفى قروي، يختار له مكان متوسط بينها، ليسهل الوصول إليه من سكان هذه القرى.

فاذا كان لدينا أربعة آلاف قرية فعني هذا أننا في حاجة إلى ألف مستشفى قروي لمعالجة سكان القرى، وهم أكثر الشعب، وعماد ثروته ويبلغ عددهم ثلاثة عشر (مليوناً) على الأقل.

ويجب أن تكون هذه المستشفيات مقصورة على معالجة الفقراء ، فالغنى يستطيع بماله أن يلجأ إلى طبيب خاص ، أما الفقير فلا يجد وسيلة للعلاج .
على أن يكون في كل مستشفى أطباء مختلفون لمعالجة الأمراض المختلفة من الأنكستوما والبلهارسيا وأمراض العيون ، والصدر ، والجراحة ، والأمراض الباطنية ، وأمراض الأطفال والولادة ، بحيث يفحص عن حالة المريض فحصاً دقيقاً ، ويعالج بالمجان ويعطى الدواء كذلك .

ولسكى نستطيع إنشاء هذا العدد الكبير من المستشفيات والوحدات العلاجية بصفة عاجلة ، يجب أن تفرض ضرائب لهذا الغرض .

وليسهل الإشراف على الناحية الصحية ، يجب أن يكون بكل مديرية مراقبة صحية للتفكير في صحة السكان بالمديرية ومراكزها وقراها وإنشاء المستشفيات والصيدليات الضرورية لمعالجة فقراءها .

ويجب الإكثار من الأطباء في المستشفيات حتى يستطيعوا علاج المرضى علاجاً صحيحاً ، فالفحص عن ثلثائة مريض أو أكثر في ساعات العمل ، وتشخيص أمراضهم وكتابة العلاج لكل منهم في هذا الزمن الوجيز محال أن يقوم به طبيب واحد ، ومن الواجب أن يكون هناك تفتيش دقيق على المستشفيات ، حتى تثق بأن هناك عناية بالمرضى ، وأن الخدم يعاملونهم معاملة حسنة ، وأن كل فقير يجد الوسيلة للعلاج .
وينبغي ألا يكون المستشفى وسيلة لتحويل المرضى إلى عيادة الطبيب الخاصة ، وأن يفكر كل طبيب في الناحية الإنسانية أكثر من تفكيره في الناحية المادية فلا يطالب الفقير بالمحال .

فاذا استدعى بالمسرة وقيل له : إن فلانة في ولادة عسيرة حضر بلا قيد ولا شرط لإنقاذ الإنسانية ، ولا يقول ما اعتدنا سماعه : إنى لا أستطيع القيام

إلا إذا أعطيت خمسة عشر جنيهًا أو عشرين ، وإذا قيل له إنها فقيرة وستستدين خمسة جنيهات . أجاب : إني لا يهمني فقرها ، ولن أحضر . . .

ويذكرني هذا الشعور بمرض حدث لي في إنجلترا سنة ١٩٢٨ ؛ فقد أصابني برد عالج له الطبيب ، وفي يوم الأحد ٢٩ من إبريل سنة ١٩٢٨ - والأحد يوم عطلة - شعرت بالمرض ، فاستدعيت طبيبي الدكتور كامبل Campbell فحضر ، وبعد الفحص قال لي : « لا بد من ذهابك اليوم إلى المستشفى لإجراء عملية جراحية لاستئصال الزائدة الدودية ، ولكن قبل الذهاب يجب أن يفحص عن حالتك أحد الجراحين . » فقلت له : إني لا أعرف أحداً من الجراحين ، فهل تسمح بأن تستدعي من تثق به منهم ؟ فقال : إني أعرف جراحاً كبيراً ، ولكنه يقضى نهاية الأسبوع بأرلندة ، وسأستدعيه برسالة برقية الآن . واستدعاه فعلاً ، فحضر بعد العصر . وبعد الفحص اتفقنا على إجراء العملية في اليوم نفسه بمستشفى خاص ، واتصلاً بإدارة المستشفى في الحال ، وأوصياني بالسكون والهدوء وعدم الحركة ، فأخذت سيارة وذهبت إلى المستشفى . وكانت الساعة التاسعة مساءً ، ولما وصلت وجدت حارس الباب منتظراً ومعه إرشادات خاصة تتعلق بأخذى بطريقة لا يسمح لي فيها بالتحرك . وبعد بضع دقائق ابتدأت الممرضات تعدني للذهاب إلى حجرة العمليات ، ثم ذهبت إليها وأنا في حالة خطرة ؛ إذ كنت بين اليأس والرجاء ، أو بين الموت والحياة . رأيت الدكتور كامبل بجانبى - وكان مثلاً للبرودة والشهامة - فقال لي : اهدأ بالاً ، واطمئن كل الاطمئنان . ثم أخذ في تنويمى ، وأنا مملوء ثقة بالله وبمهارة الأطباء والجراحين الذين يقومون بعمل العملية لي ، واستمر الطبيب المنوم في المستشفى تلك الليلة وهو قلق مشغول البال من جهتي . وبعد شفائي ، سألت الجراح : كيف تقوم بعملية جراحية لمريض ولا تسأل عن مقدار ما يدفع لك قبل العملية ؟ فكان جوابه : يكفي أن أنقذ حياة إنسان .

وفي أثناء مرض المريض يجب أن تفكر في الناحية الإنسانية قبل الناحية المادية، وإن سرورى بإتقاد إنسان أكثر من سرورى بأى أجر أتقاضاه !
فأعجبت بإجابة هذا الطبيب النبيل وسمو شعوره ، وتذكرت كيف يعامل المرضى فى مصر وخاصة فى مثل هذه الأزمات .

٣ - الوقاية خير من العلاج :

بدلاً من أن نترك الناس حتى يمرضوا وينتشر الوباء يجب أن نفكر فى الوسائل التى تقيهم شر الأمراض ، وتندارك الأسباب التى تؤدى إلى كثرة المرض ؛ فتقوم الحكومة بردم المستنقعات ، وتنتزع ملكيتها من أصحابها ، وتحولها إلى متزهات ، وتنشى مرشحات لتنقية المياه حتى تجداً كثرة الشعب المياه الصالحة للشرب فى أبعد القرى ، وتنشى قرى صحية تتوافر فيها وسائل الصحة ، بها مراحيض صحية وغرف صحية ، بحيث يعطى الفلاح مسكناً به حجرتان له ولأولاده ، وحجرة لخزن حاصلاته . ويجب أن نعمل على استتباب الأمن ؛ حتى تترك حظائر المواشى فى الحقول ولا يخشى أصحابها سرقها ، أو تعمل حظائر خاصة تبعد عن المساكن ويشارك كل اثنين أو ثلاثة فى حظيرة . وقد دلت الإحصاءات على أن القرى المصرية الحالية ليس بها مراحيض خاصة إلا فى ٣ ٪ من المنازل ، ومعنى هذا أن ٩٧ ٪ من المنازل القروية خالية من المراحيض ، فأين يقضى الريفيون حاجتهم ؟ إنهم يقضونها فى حظائر الماشية ، وحول القرية على الطريق العام بطريقة غير صحية ، تؤدى إلى انتشار الأمراض وتلويث مياه الشرب فى الترع .

ولإصلاح القرى ، يجب أن تنشأ مجالس بلدية وقروية فى كل مدينة وقرية ؛ لتنظيم الطرق وتوسيعها وتنظيفها وإنارتها ، وتحريم وضع الأسمدة فيها ، والقضاء على كل ما ينافى القواعد الصحية .

ومن أراد أن يعرف كيف يعيش الشعب المصرى ، وكيف يعيش ٩٠ ٪ منه فليعيش فى الريف شهراً واحداً ليرى العجب العجيب ! يرى أن الفلاحين والعمال لا يستطيعون الحصول على الغذاء الكافى ، والوسائل الضرورية لنظافة

الملبس والمسكن والطعام والشراب ، فالفقر هو علة العلل ، وهو السبب في رداءة المسكن ، وقلة الطعام ، وقذارة الملابس ، وإهمال النظافة ، وإهمال العلاج . فإذا أردنا معالجة الأمراض وجب أن نعمل على إزالة الفقر والعوز بين أكثرية الشعب ؛ حتى يجد الفلاح أو العامل الوسائل الضرورية للحياة ؛ من طعام كاف ، وملابس نظيفة ، ومسكن صحي ، وعلاج ضروري .

وإن الأجر الذي يتقاضاه العامل الزراعي لأجر زهيد لا يكفي للطعام والملبس والنظافة والعلاج . فلكي نعالج المرض يجب أن نعالج الفقر . ولكي نعالج الفقر يجب أن نعالج المرض ، ولكي نعالج الفقر والمرض معاً يجب أن نعلم الشعب حتى يتحسن مستواه الصحي ، ويرتفع مستوى معيشته ، ويكثر الإنتاج ، وتقل الأمراض .

ولكي يستطيع الفلاح أو العامل الحصول على الوسائل الضرورية للحياة يجب أن نرفع أجره الذي يتقاضاه : فالمرأة التي تغسل الملابس في إنجلترا قبل الحرب العالمية الثانية تأخذ خمسة قروش في الساعة الواحدة ، وتأخذ عشرين قرشاً في أربع ساعات . أما الفلاح المصري فكان يتقاضى قبل الحرب ثلاثة قروش في اليوم ، فإذا اشتغل أربعة أيام في الأسبوع كان دخله في الأسبوع ١٢ قرشاً ، وهي لا تكفي ثمن الذرة أو الخبز له ولزوجته وأولاده . فمن أين يأتي بالملابس ؟ وكيف يحصل على الصابون ؟ وكيف يجد الغذاء الكافي ؟ وكيف يصل إلى الطبيب إذا مرض ؟ إنه لا يجد القوت الضروري ، ولا يعامل كما يعامل الإنسان في البلاد المتقدمة . وإن السكب في إنجلترا يجد من يطعمه ويسقيه ، ومن ينظفه ، ومن يستدعي له الطبيب إذا مرض ، ويسأل عنه الطبيب من حين لآخر . أما الفلاح المصري فيعيش في بؤس ، ويحيا حياة هي البؤس والشقاء ، هي الفقر والمسغبة ، هي الجوع والمرض ! إن الفلاح يريد أن يعمل ويأكل عيشه بعرق جبينه ، ولكنه لا يجد العمل في بعض أيام الأسبوع ، فينتقل من ضيعة إلى أخرى ، ومن بلد إلى آخر ليبحث عن عمل يعمله .

إن في مصر نحو ٢٠ ألف ضيعة يملكها بعض الأغنياء . فلم لا تكلف أصحابها إعداد مساكن صحية فيها لمن يسكنها من المصريين ويبلغ عددهم أكثر

من ألف ألف نفس ؛ حتى نحافظ على صحتهم وصحة أسرهم ، ويعمل صاحب الضيعة على معالجتهم إذا مرضوا ، ومساعدتهم في دخول المستشفى أو استحضار الطبيب لهم إذا دعت الحاجة ، وبذلك يكون قد أدى بعض الواجب عليه نحو بنى وطنه ، وكسب رضا ربه قال تعالى : « الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا منا ولا أذى ، لهم أجرهم عند ربهم ، ولا خوف عليهم ، ولا هم يحزنون » .

لم لا نغنى بالثروة الجسمية في مدارسنا حتى تقوى أجسام الشعب وتقوى صحة أبنائه ؛ ليستطيعوا التغلب على الأمراض وتكون في أجسامهم مناعة ، ويرتفع المستوى الصحى بينهم ؟

٤ — نشر التعليم الصحى :

إن نشر التعليم يعد وسيلة من أكبر الوسائل لرفع المستوى الصحى ، ولا نريد بالتعليم معرفة القراءة والكتابة المجردة ، ولكننا نريد التعليم الصحى الذى به يعرف الفتى أو الفتاة وسائل النظافة ، ووسائل الصحة ، والطعام الصحى وغير الصحى ، والأمراض وكيف يتقيها ، والإسعافات الضرورية ، فيعرف أن الرمد يؤدي إلى الرمد الصديدي ، وقد يؤدي إلى زوال البصر ، وأن الشمس والهواء من ضروريات الحياة ، وأن الماء النقي ضرورى لحفظ الصحة ، وأن المياه العكرة تؤدي إلى الأمراض الطفيلية ، وأن نظافة المسكن والملبس والطعام ضرورية للحياة .

وقد تعجب إذا رأيت المرأة الفلاحة تبيع ما لديها من : زبد وبيض وجبن لتشتري طعاماً غير صحى لها ولزوجها ولأولادها كالفسيح مثلاً ، فتستبدل غير الصحى بالصحى ، وبذلك تسعى بنفسها إلى حتفها وحتف ذويها ، والله تعالى يقول : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة . »

وقد تعجب إذا رأيت الطفل المصرى ينام على الطوار بالأقصر وأسوان وعلى وجهه طبقة كثيفة من الذباب ، فإذا علم هذا الطفل وعرف أن الذباب يؤدي إلى انتشار الأمراض ونقلها أمكنه أن يطرد الذباب عن وجهه .

فإذا نشرنا التعليم الصحي وعودنا الأطفال النظافة وغسل الوجه واليدين واستعمال المرافق بدلاً من الطرق ، قلت الأمراض ، وارتفع المستوى الصحي .

هـ — علاج الأمراض المستوطنة :

إن هناك أمراضاً مستوطنة منتشرة في القطر المصري كالأنكلستوما والبلهارسيا ، وجميع الريفين وهم ٩٠ ٪ من أبناء الشعب مصابون بهذه الأمراض التي أنهكت قواهم ، وأضعفت صحتهم فيجب على وزارة الصحة أن تكثر من الأطباء والمرضات والمستشفيات ؛ حتى تقضى على هذه الأمراض ، فيقوى الشعب ، ويكثر الإنتاج ، وتزداد ثروة البلاد .

ولو كنت طبيباً خلصت حياتي لمعالجة الفقراء من بني الإنسان . وليس في الاستطاعة أن أوفي هذا الموضوع حقه ؛ لأنني لست بطبيب ، ولكني ذكرت ما عن لي من آراء : « إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت ، وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلت ، وإليه أنيب »

حاجة مصر إلى محاربة الجهل

إن كانت مصر في حاجة إلى شيء فهي في مسيس الحاجة إلى محاربة الجهل ،
وتعميم التعليم ؛ فالتعليم حق لكل فرد من أبناء الأمة ... ولكي نصل إلى
تعميم التعليم نحتاج إلى كثير من المال والمدرسين . أما المال فلا طريقة للحصول
عليه إلا فرض ضرائب خاصة بالتعليم ، وفرض ضرائب باهظة على الكماليات ،
وعلى التبغ والمشروبات الكحولية ؛ لنحصل على الأموال الكافية لنشر التعليم ،
وإنشاء المشروعات الحيوية لمصر .

وأما المدرسون فمن السهل إيجادهم بالإكثار من معاهد المعلمين والمعلمات ،
وتشجيع المتخرجين فيها ليتفرغوا لأداء واجبهم ، ويخلصوا في عملهم .
أحقيقة أنه لا يزال لدينا عدد قليل من المكاتب الريفية التي لا يزيد المكتب
منها على حجرة واحدة لا شمس فيها ولا نور ، ولا نوافذ ؛ يجلس الأطفال فيها
على الأرض أو على الحصر ، ويشربون الماء العكر في أكواز من الصفيح .
وليس فيها من الأدوات المدرسية أكثر من ألواح من الصفيح أو الإردواز .
يجتمع في تلك الحجرة أكثر من مائة طفل ، وأحياناً تجدد فيها مقاعد متعبة ،
وأدراجاً مكسرة ، وسبورة واحدة تصعب الكتابة عليها . ولا ندري أهذا
مكتب أم مقبرة ؟ وهل نحن نعيش حقاً في عصر المدنية والحضارة ، والعلم
والعرفان ، والصناعة والاختراع ، أو في عصور أخرى ؟ إننا لا نلوم القائمين
بهذا النوع من المدارس أو الكتاتيب ؛ فإنهم فقراء ، قاموا هم أنفسهم
بإنشائها ، ولا غرض لهم إلا نشر التعليم الديني ، والربح القليل منها . لقد قاموا
بشيء من التعليم ، و شيء خير من لا شيء . ولكن أفليس من الواجب أن نقوم
بإصلاح هذه المكاتب ، والعمل لتعليم أمة عطشة إلى التعليم ، رغبة في العلم ،
ولكنها في حاجة إلى مدارس كافية لتعليم جميع أبنائها وبناتها ؟ إن الأمة تشعر
بذلك النقص ، وبالحاجة إلى التعليم ، وبالحاجة إلى ١٢٥٠٠ مدرسة ابتدائية
أو أولية ، للقضاء على الأمية ، ونشر العلم والأخلاق ، كما تشعر بالحاجة إلى

التربية البدنية ، والخلقية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ؛ كي تحيا حياة كاملة بين أرقى الأمم المتحضرة ، وتقضى على الجهل والفقر والمرض .

إن مصر قد مضى عليها سنوات وسنوات كثيرات وهي تصرخ وتستغيث بمن يعلمها ، ولكن هل تجد من يغيثها وينقذها أو يداويها من داءها ، داء الجهل الذى طالما اشتكت منه ، وكثيراً ما تألمت منه ؟ نعم ستجد أبناء بررة يتألمون لألمها ، ويشعرون بشعورها ، ويحققون رغبتها ، وينقذونها من شر الجهل المنتشر فيها . وفى إنقاذها من الجهل إنقاذ لها من الفقر والمرض .

اذهب إلى القرى المصرية ، والأحياء الوطنية فى كل مدينة من المدن ، ثم انظر فى كل طريق تجد كثيراً من الأطفال فى سن التعليم أهملوا ليتربوا فى الطرق ، أو يسألوا الناس ، أو يجمعوا بقايا اللقائف ، فإذا ما كبروا وبلغوا مبلغ الرجال اتخذوا النشل والسرقة ، وقطع الطرق والإجرام — حرفة لهم . وفى النهاية يسجنون . ولو قنا بتعليمهم تعليماً حقاً لا تقذناهم من الفقر وذل السؤال ، وأنقذنا المجتمع من نشلهم وسرقتهم ، واقتصدنا كثيراً من الأموال التى تنفق على المحاكم والسجون . لو علمناهم لقلت السجون أو عدمت ، وقل عدد المحاكم . فهل نلومهم أو نلوم أنفسنا لأننا أهملناهم ، ولم نعلمهم التعليم الذى ينفعهم ، ويعدهم لأن يعيشوا عيشة راضية ؟

اذهب إلى القرى المصرية تجد كثيراً ممن تعلموا كتابة أسمائهم يجلسون ولا عمل لهم حول الحوانيت ، وبجانب الحيطان ، وليس لديهم شيء يفكرون فيه ؛ لأنهم لم يتعلموا كيف يقضون أوقات فراغهم ، وكيف ينتفعون بأوقاتهم ، وكيف يستفيدون من حياتهم ، ويكسبون عيشهم ، ويحيون حياة مثمرة . فالحياة فى نظرنا هى العمل ، والعمل هو الحياة . وإن الرجل الذى لا يعمل هو الحى الميت . هل تجد فى يدهم صحيفة يومية يقرءونها ليعرفوا شيئاً عن الحياة وما فيها ؟ طبعاً لا . فربما تجد بلدة عدد سكانها عشرة آلاف نسمة لا يشترك فى صحيفة واحدة من الصحف فيها أكثر من عشرة ، أما البقية من القوم فحياتهم ضائعة ، ولا يشتغل بالزراعة إلا ذلك الفلاح المسكين ، الذى يضرب به المثل فى الصبر على العمل .

واجبنا نحو محاربة الجهل

قلنا إن التعليم حق لكل فرد من أفراد الأمة ، لا فرق بين البنين والبنات منهم . ويقول كل رجل مخلص لبلاده : إن تعميم التعليم أول واجب مقدس يجب أن نعمل لتنفيذه اليوم قبل الغد ، والتخلص من الصعوبات التي تعترضه ، والعوائق التي تعوقه ، سواء أكانت علمية أم مالية ، فنية أم إدارية .

يظن بعض الناس أن الجهل خير من العلم إذا كانت نتيجة العلم أن المتعلم لا يجد له عملاً بعد انتهائه من حياته المدرسية ، فهل هذا صحيح ؟ إن نسبة التعليم في إنجلترا مائة في المائة ، ونسبة التعليم في الولايات المتحدة بأمريكا تقرب من مائة في المائة ، فإذا يفعل الشبان في هذه الأمم المتحضرة بعد خروجهم من المدرسة ؟ إن كلا منهم يبحث عن عمل يلائمه ، والحاجة تفتق الحيلة . وليس من الضروري أن يكون الجميع من الكتبة والموظفين ، فليشتغل المتخرج في المدارس الصناعية بالصناعة التي أعد نفسه لها ، وليعمل المتخرج في التجارة بالتجارة الحرة ، والمتخصص بالزراعة في عمل زراعي ، والمتخرج في الحقوق بالمحاماة وهكذا . إن الواجب علينا يقضى بأن نعلمهم ونساعدهم على نجاحهم في حياتهم العملية ، بالسؤال عنهم بعد خروجهم من المدرسة ، ونقتبع خطواتهم ، وننصح لهم إذا احتاجوا إلى النصيحة ، ونرشدهم إذا كانوا في حاجة إلى الإرشاد . يجب أن يأخذ التعليم قسطه من العناية في نظر الشعب ، وأن يتيقن كل منا أن التعليم محل أرفع مكان وأكبر مركز في عقول الأمة . يجب أن يعمل كل وطني على أن ينال كل مصري نصيبه الوافر من التعليم . فالمدارس في حاجة إلى المساعدة المالية والشخصية .

فعلى الأغنياء واجب مقدس هو التبرع بنفس راضية لتعميم التعليم . وعلى الفقراء من الآباء واجب آخر لا يقل عن واجب الأغنياء ، هو أن يرسلوا أبناءهم إلى المدارس ليتعلموا ، وأن يحملوهم على المواظبة لينتفعوا بالدراسة . وإنني أقول : إن مصر تنتظر من كل مصري أن يقوم بواجبه نحو القضاء على الأمية ، ومحاربة الجهل ، ونشر العلم ، وتعميم التعليم ، حتى نقضى على الفقر والمرض والجهل .

الصعوبة في البدء

حينما يبتدىء تعميم التعليم قد نجد تلاميذ كباراً مع آخرين صغار . وقد يهمل الكبار واجباتهم ، وقد يعارضون معلمهم ، وربما لا ينقادون إليهم . وإذا عوقبوا فربما لا يخضعون للعقاب ، وربما يعبثون بالنظام . وإذا سمحت لهم الفرصة هربوا من المدرسة إلى المنزل حيث يجدون آباء قد يشاركونهم في شعورهم ضد المدرسة ومعلميها . وقد يستاء الآباء إذا أجبروا على إرسال أبنائهم إلى المدرسة في وقت يستطيعون فيه كسب شيء من المال ، فيشاركون أبنائهم في معارضة السلطة المدرسية .

والمدرس في تلك الأحوال غير سعيد ؛ فالأشياء المحيطة به مكدرة ، والآباء يعادونه ، وحجر الدراسة مملوءة بالتلاميذ ، والتلاميذ في الوقت الذي لا يخلون فيه بالنظام يجلسون طابئين لا يطيعون ، ولا يفهمون ، فالإدارة سيئة ، والنظام رديء ، والمدرس مكتوف اليدين بقوانين تحرم العقاب البدني ، والمناهج قد تكون منفرة ينفر منها الجميع ، والجو المدرسي جو عدائي ، والمدرس في واد ، والتلاميذ في واد آخر ، فالمدرس يريد أن يعلم ، والتلاميذ الكبار ينفرون من التعليم .

وليس معنى هذا أن نفور التلاميذ عام أو معاداة الآباء عامة ؛ فالنفور من أخذ الولد بعد كبره لتعليمه على غير رضا أبيه أمر طادي ، فبعض الجهلة من الآباء يفضلون إبقاء أبنائهم أميين في سبيل دراهم يربحونها من استخدامهم في العمل وهم صغار . وفي الوقت نفسه هناك تلاميذ مؤدبون يحبون التعليم ، ويرغبون فيه ، ويسعون إليه ، وآباء راقون يعملون لتربية أبنائهم وإرسالهم إلى المدرسة بكل وسيلة من الوسائل مهما يلاقوا في ذلك من الصعوبات . وكل أمر في أوله صعب ، وليس من السهل ترك العادة ؛ فالرجل الذي يألف أمراً يصعب عليه أن يتركه ، ولكن بالترغيب والإرهاب يمكن إقناع الآباء بوجوب تعليم الأبناء ، حتى يحين الوقت الذي ينتشر فيه الولاء بين المنازل والمدارس ، ويزول العداء .

والصناعة . والآن قد اعترف بفضلهم ، وعرفت فضائلهم ، فعلى أكتاف
الأسكوتلنديين بنيت الإمبراطورية الإنجليزية .
وفى سنة ١٩٢٠ رأت الحكومة الإنجليزية أنها مثقلة بالديون بعد الحرب ،
ففكرت فى اقتصاد بضعة (ملايين) من الجنيهات ، فلجأت إلى ميزانية التربية
والتعليم لتتقصر شيئاً ما ، فكانت النتيجة الإخفاق ؛ لأنها قوبلت بمعارضة
شديدة من جميع المفكرين فى كل طبقة من الأمة الإنجليزية ، وكان الجواب :
« اقتصدوا فى كل شىء ، ومن كل شىء ، إلا من مالية التعليم » . ومن هذا
يتبين مقدار ثقة الشعب الإنجليزي بالتعليم وأثره ، واستعداده لتقديم أى
تضحية فى سبيله .

وهنا نسأل : ما النتيجة التى حصلت عليها تلك الأمة من تعميم التعليم ؟
إن نظرة واحدة إلى عدد المجرمين قبل تعميم التعليم وبعده تبين بوضوح أثر
التربية والتعليم فى الشعوب ، وفى النفوس ، فى الفرد والمجتمع ، وتدل —
كما قلنا — على صدق كلمة (فكتور هوجو) : « من فتح مدرسة فقد
أغلق سجنًا » .

فالتعليم الكامل هو الوسيلة الوحيدة لإغلاق السجون ، والسبيل الوحيد
لرقى الفرد والمجتمع ، وهو سر عظمة الأمم ، فبالترية يستطيع الإنسان أن
يعرف ما يجب عليه نحو نفسه وغيره ، وبها ترقى الأفراد ، وبرقى الأفراد
يرقى المجتمع ، وبعبارة أخرى ترقى الأمة .

وفى القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر كان الحكام
المستبدون فى أوروبا — وبخاصة الروسيون قديماً — يخافون دائماً تعليم
الجمهور . وكانوا يعتقدون أن العلم كالملاح يعد مصلحاً إذا أخذ منه مقدار قليل ،
ومفسداً إذا أخذ أكثر منه ، كأن العلم مادة سامة .

ومن كلماتهم المأثورة : « علم الفقراء اليوم وغداً سيكونون ضدك » .
أما اليوم فقد برهنت التجربة وأثبت التاريخ فساد الوهم السابق ، وشعر العالم
بأن التعليم هو الوسيلة للتفاهم مع العامة . فبالتعلم يستنير فكر الجمهور ،
فيسير فى الطريق القويم ، ويحكم عقله ، ويميز الحسن من القبيح ، والغث من
السمين ، أما الجاهل فمن الممكن التأثير فيه بسهولة ؛ لأنه لا يستطيع أن يسترشد

بعقله ؛ فهو دائماً يميل مع الرياح والعواصف ، كالريشة يطيرها الهواء كيف يشاء ؛ لأنه يعتمد على العاطفة أكثر من اعتماده على العقل .

ولقد قاسى (هوريس مان ، ومارى ليون ، وفرنسيس باركر) من المربين الأمريكين كثيراً فى سبيل تعميم التعليم ، ومكافحة الأمية ، بالولايات المتحدة بأمريكا . ومدارس العامة بها اليوم هى الروضة الغناء ، يتعلمون فيها الإخلاص للبلادهم ، والحب لوطنهم . بها تحفظ حقوقهم ، وتصان حريتهم . تلك المدارس بأمريكا هى الوسيلة الكبيرة للتوحيد بين السكان الكثيرين من الأجانب فيها ، على اختلاف نزقاتهم وميولهم ، وعاداتهم وأخلاقهم وأنظمتهم ؛ فقد استوطنتها كثيرون من أسكوتلندة وويلز وإنجلترا وإرلندا وفرنسا وألمانيا وروسيا وإيطاليا وأسبانيا وسورية . وليس التوحيد بين هؤلاء السكان بالأمر السهل ، ولكن مدارس الشعب قد ألقت بينهم ، وجعلتهم أمريكيين ، وبثت فى نفوس أبنائهم حب بلد اتخذوه بلداً لهم ، والإخلاص لوطن جعلوه وطناً لهم ، وهم الآن يعدون أمريكيين ، لهم ماللاً أمريكيين ، وعليهم ما عليهم ، والفضل كله لمدارس الشعب التى يتقابل الناس فيها من كل جنسية ودين وطبقة ، على أرض واحدة ، وتحت سماء واحدة ، من غير ماتفرق أو تميز .

وللمدارس العامة فى أمريكا مكان كبير فى قلوب الشعب ، والشعب ينظر إليها نظرة من يقدرها . ويعتقد الأمريكيون أن التربية والتعليم تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تقود العالم فى الأفكار والاختراعات ، والصناعات ؛ لذلك تجدهم يدفعون ضرائب التعليم بقلوب راضية ، ونفوس مطمئنة ، ولا يعدونها عبئاً ثقيلاً على أكتافهم ، بل يعدونها واجباً عليهم نحو أممتهم ، نحو أمة يفخرون بالانتساب إليها ، ويعملون لإسعادها وترقيتها .

وفى تلك الولايات الأمريكية لا ينظر دافعوا الضرائب إليها نظرهم إلى صدقة من الصدقات ؛ بل يعدونها ضرورة لرقى الأمة ، وسعادة المجتمع ، ويشقون بأن سعادة الشعب تتوقف على ذكائه ، وتربيته تربية حقة ، ويعتقدون أن النفقة على تعليمه وسيلة للبنى والثروة . وأن العمل المصحوب بالجهل ليس بالرخيص ؛ بل هو غال دائماً ؛ فكثيراً ما يتلف العامل الجاهل الآلة التى فى يده

لجهله ، وهو على الدوام فى حاجة إلى من يراقبه ، ويلاحظه ، ويبين له طريقة العمل ، وهو فى الغالب لاذمة له ولا ضمير ؛ فقد يوعز إليه غيره بإفساد العمل فيفسده ، وما أسهل التأثير فى الأئمة ؟ إنه لجهله لا يعرف كيف يستعمل أوقات فراغه فى أمور نافعة ، من إصلاح نفس ، وجلب مسرة ، ورياضة بدنية ، وقراءة كتب أدبية ، واستماع محاضرات ومناظرات ، فيعتاد السكر والميسر ، والعنف والإخلال بالقانون ؛ حتى يصير خطراً كبيراً على أى مجتمع .

ولكن العمل الذى يصحبه العلم والذكاء وحسن التصرف فى أمركا قد أوجد المصانع بها ، وجعلها تنفع بغاباتها ، وأصلح أراضيها ، واستغل مناجمها ، وأنشأ الترع بها ، ونظم طرقها الحديدية ، وأوجد لها فرصاً كثيرة للحصول على الأموال وتسميرها ، حتى صارت الولايات المتحدة الأمريكية أغنى أمم العالم ، وأرقاها علماً وصناعة وزراعة وتجارة .

التعليم حق توجبه الإنسانية

كما ان من حقوق الإنسان الحياة والملكية والحرية ، فكذلك التعليم حق من حقوق الإنسانية ، يجب ألا يختص به فرد دون آخر ، وأن يعم الأغنياء والفقراء ، بنين وبنات ، مدنيين وقرويين ، بحيث تتاح فرصة التعليم لكل مصرى ومصرية ، فالتعليم هو الحق الأول الذى توجبه الإنسانية ، وتستدعيه المدنية ، ويتطلبه حق المساواة بين الأفراد فى الفرص والتعليم . فليس من الإنسانية أن يعلم هؤلاء الأفراد لأنهم أغنياء ، ويحرم هؤلاء التعليم لاسبب إلا أنهم فقراء . ولو اقتدينا ببعض الأمم الراقية فى إتاحة الفرصة للأذكاء من الفقراء فى التعليم — بأن تتولى الدولة الإنفاق عليهم فى جميع مراحل التعليم ، على أن يردوا لها ما أنفقته عليهم مدة دراستهم بعد الابتداء فى الحياة العملية — لقمنا بأكبر عمل تقتضيه الإنسانية ، وتحتاج إليه مصر فى العصر الحاضر ، فإن مصر إن كانت فى حاجة ففى حاجة كبيرة إلى تعميم التعليم فى أقل وقت ممكن .

التعليم في مصر

أمس . واليوم . وغداً

بالأمس كان الغرض من التعليم إعداد موظفين للقيام بشئون الدواوين ، وكان الطالب يتعلم ليكون موظفاً بإحدى الوظائف الحكومية . أما التعليم اليوم فقد تغير بعض التغير عن التعليم بالأمس ، تغير تغيراً قليلاً عن التعليم في أواخر القرن الماضي ، وأوائل القرن الحالى ، ولكنه لم يغير كل التغير الذى ننتظره ونوده ، فلا يزال معظم المتخرجين فى الجامعة والمعاهد العالية والمتوسطة يفكرون فى الوظائف الحكومية ، ولو كانت بعيدة عن المادة التى تخصصوا بها . ولا يزال الإقبال على الأعمال الحرة قليلاً ، مع أن الأعمال الحرة وسيلة الغنى والثروة . وهذا أثر من آثار الماضي فى حب الأعمال الحكومية .

وأما التعليم غداً فيجب أن يتجه إلى تكوين الفرد تكويناً كاملاً ، وتربيته تربية استقلالية كاملة ، فى كل ناحية من النواحي الجسمية والعقلية والخلقية والاجتماعية والوجدانية والعلمية والعملية حتى يستطيع أن يستقل بعمله فى المستقبل ، ويحيا حياة حققة ، هى حياة الإنسان الكامل علمياً وعملياً .

ولكى نصل إلى هذا الغرض يجب أن نعد الفرد إعداداً كاملاً ليكون محباً لوطنه ، قوياً فى جسمه ، كاملاً فى خلقه ، منظماً فى تفكيره ، رقيقاً فى شعوره ، ماهراً فى عمله ، متعاوناً مع غيره ، يحسن التعبير بقلمه ولسانه ، ويجيد العمل بيده . فإذا استطعنا أن نصل فى المستقبل ، فى مدرسة الغد إلى تحقيق هذه الأغراض — وصلنا إلى المثل الأعلى من الإنسان الكامل .

وإن نظرة واحدة إلى التربية والتعليم فى مصر فى المرحلة الأولى من مراحل التعليم الأولى والإلزامى والابتدائى تبرهن لنا على أننا سائرون ببطء فى نشر التعليم الأولى والابتدائى للقضاء على الجهل ، ومكافحة الأمية ، فنذ عصر محمد على باشا ونحن تفكر فى نشر التعليم وتعميمه ، ولا تزال تفكر فيما كان يفكر فيه محمد على باشا . وفى سنة ١٩١٠ نادى المرحوم محمد فريد بنشر التعليم ، ومحاربة

الجهل بين طبقات الشعب . وفي سنة ١٩١٧ وضع المرحوم عدلى يكن باشا حينما كان وزيراً للمعارف مشروعاً لنشر التعليم الإلزامى فى مصر تقطف منه ما يأتى : —

« أصبحت الحاجة شديدة إلى أن يتعلم السواد الأعظم من الأمة تعليماً أولياً يلائم حالهم ؛ لأنهم يحتاجون إليه فى أمورهم الاجتماعية والاقتصادية ، فضلاً عن حاجتهم إليه بصفته تعليماً ينفعهم فى شؤونهم العقلية . وجاء الوقت الذى ينبغى أن يشرع فيه بالأخذ فى أسباب ذلك التعليم باعتبار أنه أمر تقرر أن تقوم الحكومة بتنفيذه . ولم يكن ضرر الأمية بالنسبة لأفراد الأهالى المصريين مقصوراً على ماله علاقة بأحوالهم الشخصية ، بل إننا نشاهد أن الضرر قد يتعدى ذلك بدرجة آخذة فى الزيادة على التوالى والاستمرار ، فى كل مشروع يكون الغرض منه تحسين حال البلاد من الجهة الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية . فنرى أن هذه الأمية المنتشرة فيهم تعوق تقدم البلاد من هذه الوجوه ، وتحول دون نجاح هذه المشروعات ، والاستفادة منها على الوجه الأكمل وإذا سلمنا بأن التعليم الأولى من الأمور التى يجب أن تغنى الحكومة المصرية فى الظروف الحاضرة بالإتفاق عليها عن سعة فلا شك أنه بهذا المشروع توسع دائرة هذا التعليم على أقصى ما يستطيع . وهكذا تطارد الأمية والجهالة فى الأمة ، ويخطو القطر خطوات محسنة نحو تعميم التعليم فى أبنائه وبناته . »

وقد مضى على هذا المشروع أكثر من ثلاثين سنة ، ومع هذا لا تزال نطالب بنشر التعليم ومحاربة الجهل ، ومكافحة الأمية . وإذا سرنا ببطء كما نحن سائرون فى التعليم فلن يعمم التعليم إلا بعد مائة سنة على الأقل .

وفى سنة ١٩٢٥ حينما كان صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا وزيراً للمعارف كونت لجنة وزارية لبحث موضوع التعليم الإلزامى ، ووضعت مشروعاً لتعميمه فى عشر سنوات ، وعشر سنوات فقط ، لتعليم الأطفال من السابعة إلى الثانية عشرة ، بحيث ينتهى من تعميم التعليم الإلزامى فى سنة ١٩٣٥ ، ويعلم فى هذه المدة نحو ثلاثة ملايين من الأطفال . ولتحقيق هذا المشروع أنشأت الوزارة خمسا وعشرين

مدرسة من مدارس المعلمين والمعلمات الأولية ، لتخريج معلمين ومعلمات يقومون بنشر التعليم الإلزامي والأولى وتعميمه بين جميع الطبقات ، وكان من المقرر أن تنشئ ٨٢١ مدرسة إلزامية كل عام . ولكن مع الأسف لم ينشأ من المدارس الإلزامية في العام التالي لهذا المشروع إلا ثمانون مدرسة أي أقل من عشر العدد الذي تقرر إنشاؤه من المدارس كل عام بعد أن تغيرت الوزارة .

وقد مضت سنة ١٩٣٥ ومضت السنوات العشر المقررة لتعميم التعليم ، ولم يحقق المشروع الذي وضع ؛ لكثرة التغير والتبديل في الوزارات ، وقلة من يؤمن بنشر التعليم ، وعدم السير على سياسة تعليمية ثابتة لتعميم التعليم ومكافحة الأمية ، فهذا يبني ، وذاك يهدم ، وهذا يؤسس ، وذاك يغير ويبدل . وسنعيش في جهالة مستمرة ، ولن نقضى على الأمية مادامنا على هذه الحال من التغير والتبديل . فاليوم نستحسن ما استقبلناه بالأمس ، وغدا نستقبل ما استحسنه اليوم ، وسيضيع الشعب بين أقوام يغيرون ويبدلون لاعن إيمان وعقيدة فيما يغيرون ويبدلون ، ولكنهم يسرون على حسب ما تمليه الظروف . فهم يفكرون فيما يفكر فيه الرئيس ، ويستحسنون ما يستحسن ، ويستقبلون ما يستقبل ، ويعملون على حسب الإشارة ، لا على حسب ما تتطلبه المصلحة العامة ، مصلحة الأمة والوطن .

وقد مضت عشر سنوات أخرى من سنة ١٩٣٥ إلى سنة ١٩٤٥ ومع هذا لم نصل إلى تعليم أكثر من ٢٠ ٪ من أبناء الشعب ؛ لأننا نسير بخطوات كخطوات السلحفاة في نشر التعليم ومحاربة الجهل والأمية . فمنذ سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٥ لم ننشئ شيئاً من المدارس الأولية أو لم ننشئ إلا قليلاً منها ، ولم ننشئ في سنة من السنوات الماضية أكثر من مائة مدرسة في العام .

ولكي نعمم التعليم في عشر سنوات يجب أن نكثر مدارس المعلمين والمعلمات ، وننشئ في كل سنة ألف مدرسة ، ونعلم الصغار بين السادسة والثانية عشرة من العمر نهائياً ، ونعلم الكبار مساء . وإن الشعب الذي يود أن يتعلم ، ويريد أن يتعلم يجب أن يعمل كل وسيلة من الوسائل لإيجاد المال الضروري ، والمدرس الصالح ، والمدرسة المنظمة ، لنشر العلم والتعليم ، ومكافحة الجهالة والأمية .

إننا لا ننكر أن ميزانية وزارة المعارف اليوم تختلف عن ميزانيتها سنة

١٩١٨ ؛ فقد بلغت الآن عشرة أمثال ما كانت عليه سنة ١٩١٤ ، ولكن ما يخص التعليم الأولى من هذه الميزانية الجديدة أو ما يخص ٩٠ ٪ من أبناء الشعب قليل جداً بالنسبة لما يتطلبه هذا النوع من التعليم ، ففي سنة ١٩١٤ كانت ميزانية وزارة المعارف ٥٢٥٢٢٤ جنيه ، وفي سنة ١٩٣٨ بلغت الميزانية ٤٣٥٥٩٨٠ جنيه . يقول « المستر مان » في تقريره الثمين سنة ١٩٢٩ عن التعليم في مصر :

« إن بناء التعليم الحالي في مصر متضخم القمة ؛ أي أن الجزء العلوي منه قد أفرط في توسيعه إفراطاً أدى إلى إغفال توسيع الجزء السفلي الذي هو عبارة عن التعليم القومي اللازم لعامة الشعب . . . » .

وقد وضح « المستر مان » في تقريره « أن نفقات التعليم الأولى قليلة ، وبين أن كل جنيه ينفق على التعليم العالي في إنجلترا يقابله أربعة جنيهات تنفق على التعليم الأولى ، أما في مصر فإن كل جنيه ينفق على التعليم الأولى يقابله جنيهان تقريباً ينفقان على التعليم العالي » .

ويقول أيضاً : « إنه إذا لم يتم إعداد وسائل التعليم الأولى بطريقة وافية تمكن كل ولد و بنت من تلقيه ، فإن مصر ستظل من حيث التعليم متأخرة تأخراً كبيراً عن صفوف الدول العصرية » .

وإن ما ينفق من المال على التعليم الأولى والتعليم النسوي يمكننا أن نعد مقداراً عظيماً منه قد أنفق على رفع المستوى الصحي العام .

وقد كان الجهل منتشرًا في كثير من الأمم الأوروبية في القرن التاسع عشر ، ولكنها استطاعت أن تحاربه وتكافحه ، وتقضى عليه ، وتنشر التعليم في مدة قصيرة . ولكننا لم نفلح بعد في تعميم التعليم ونشره ، وقد مضى الآن عشرات السنين ، ونحن نطالب بنشر التعليم ، ومحاربة الجهل ، ومكافحة الأمية ، ولم نستطع أن نعلم أكثر من ٢٠ ٪ من الشعب .

وإذا سرنا بالطريقة التي نسير عليها اليوم ، وأنشأنا هذا العدد المحدود الذي فنشئه من المدارس كل عام ، وهو مائة مدرسة فسندحتاج إلى أكثر من ١٢٠ سنة على الأقل لنعمم التعليم وننشره بين الأطفال من السادسة إلى الثانية عشرة . وليس في الاستطاعة أن نعلم الشعب كله بالجمان في حدود الميزانية الحالية

لوزارة المعارف . ومن الواجب أن تضاعف ميزانية التعليم ، وتفرض ضرائب خاصة بالتعليم ؛ حتى نستطيع أن ننشره في كل قرية من أبعد القرى المصرية . وينبغي أن نضع سياسة مستقرة ثابتة للتعليم لا يحدث فيها تغير ولا تبديل مهما تكن الوزارة الحاكمة ، ومهما يكن لونها ، بحيث لا تتغير هذه السياسة التعليمية بتغير الوزارات والوزراء ، ولا تتأثر بتغير الأحزاب ، وتكون وجهتنا جميعاً نشر التعليم وتعميمه وإصلاحه ، ومكافحة الأمية ، ومحاربة الجهل ، ورفع مستوى التعليم . تكون وجهتنا النهوض بالشعب ، والعمل لإصلاح التعليم ، والنهوض بالمعلم ، والقضاء على الفوضى الخلقية في المدارس ، ونشر التربية الاجتماعية والوطنية ، والخلقية والصحية ؛ حتى تؤدي المدرسة رسالتها التي ننتظرها منها ، ويعود المتعلمون الاعتماد على أنفسهم فيما يقومون به من عمل ، والإقدام على الأعمال الحرة ، ويربى الشعب تربية استقلالية كاملة .

وينبغي أن تكون في الوزارة لجنة من العلماء المختصين ، والمربين المصلحين للقيام بالبحوث الفنية التي يتطلبها التعليم ، والتفكير في السياسة التعليمية التي ينبغي أن تتبعها الوزارة حتى يستقر التعليم ، وتستقر المدارس ، ولا تكون عرضة لكثرة التجربة والتغير والتبديل كما تغيرت الوزارة ، ويكون من عمل هذه اللجنة تأليف الكتب التي تحتاج إليها الوزارة ، وترجمة الكتب الثمينة ، وإظهار كثير من كتب التربية الحديثة ، والنهوض بالطرق الخاصة بتدريس كل مادة من المواد . وضع الخطط وتخفيف المناهج ، وإصلاحها إذا كانت في حاجة إلى إصلاح .

الجهل ولماذا يجب أن نحاربه بين الصغار والكبار ؟

إن العالم سائر بنجاح نحو التفكير في الإنسانية ، ومن المحال أن ترقى أمة من الأمم إلا بتعميم التعليم ، ولا وسيلة لإنقاذ الناس من شر الجهل والذيلة إلا بالعلم ، فالمدينة والحضارة ، والتقدم في العلم والاختراع ، والإبداع الذي نراه بأعيننا في الأمم الراقية كإنجلترا والولايات المتحدة بأمريكا وسويسرة وروسيا وألمانيا وفرنسا نتيجة التربية العامة ، والتعليم المنتشر بين جميع الطبقات . ولسنا في حاجة إلى أن نذكر فوائد العلم والتعليم ، ومضار الجهل والأمية ،

فأول آية نزلت على المصطفى صلى الله عليه وسلم امر فيها بالقراءة في قوله جل شأنه : « اقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الإنسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم ، الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم . » فالدين الإسلامي دين علم ونور ، لا دين جهل وجهالة . وقال الرسول الكريم : « علموا أولادكم فإنهم مخلوقون لزمان غير زمانكم . لا يزال الرجل عالماً ما طلب العلم ، فإذا ظن أنه قد علم فقد جهل » ، فالرسول لا يدعو إلى نشر التعليم خصب ، ولكنه يدعو إلى الاستمرار في طلب العلم والتعليم والبحث والاطلاع .

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يشجع التعليم عملاً وقولاً ؛ فقد كان يطلق سراح أسرى الحروب إذا علموا بعض المسلمين القراءة والكتابة . وقد سأل الشفاء العدوية أن تقوم بتعليم زوجها السيدة حفصة القراءة والكتابة . وقال : « طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » . وقد خرج صلى الله عليه وسلم ذات يوم فرأى مجلسين : أحدهما فيه قوم يدعون الله عز وجل ويرغبون إليه ، وفي الثاني جماعة يعلمون الناس فقال : « أما هؤلاء فيسألون الله ، فإن شاء أعطاهم وإن شاء منعهم ، وأما هؤلاء فيعلمون الناس ، وإنما بعثت معلماً . » ثم عدل إليهم وجلس معهم . وبذلك ضرب النبي لنا خير مثل في تشجيع التعليم ، ومحاربة الجهل ، ومكافحة الأمية ، والاعتراف بفضل التعليم .

وقال الغزالي : « من أصاب علماً فاستفاده وأفاده ، كان كالشمس تضيء لنفسها ولغيرها وهي مضيئة » . وقال بعض الحكماء : « اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد . اطلبوا العلم ولو بالصين » . وقيل لأبي عمرو بن العلاء : هل يحسن بالشيخ أن يتعلم ؟ قال : إن كان يحسن به أن يعيش فإنه يحسن به أن يتعلم . ولا جدال في أن التعليم حق من حقوق الإنسان ، وضرورة من ضرورات الحياة كالماء والهواء والغذاء . فإذا أراد أن يحيا وجب عليه أن يتعلم ، ووجب علينا القيام بتعليمه . « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات » . « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » .

وإذا المعارف أشرقت في أمة نالت أمانها بغير توان
قال أفلاطون : « التعليم أفضل شيء يملكه أفضل الرجال » . وقال مونتيني :

« الجهل أس الرذائل ». وقال فولتير : « التعليم خير منحة يمكن أن تمنح ». ختماء الجهل موت ، والإنسان في حاجة إلى العلم ؛ لأن العلم وسيلة الحياة . وقال شكسبير : « العلم هو الجناح الذي نستطيع أن نطير به إلى السماء ». وقال جيمس ماديسون الأمريكي : « إن حكومة تكسب حب الشعب من غير تعليم مقبول عند الجمهور لا يكون عملها إلا مقدمة لرواية هزلية أو مأساة أو مقدمة لكاتيهما » .

وإن الحرب العالمية الأولى قد نهت الأمم في أمريكا وأوروبا إلى شعور جديد نحو التعليم ، فلما انتهت الحرب أخذت إنجلترا تفكر في الوسائل التي تنهض بالتعليم ، فبعد أن كان التعليم إجبارياً إلى الرابعة عشرة من العمر مدت مدة التعليم إلى سن الثامنة عشرة ، ورحبت بقانون التعليم سنة ١٩١٨ لرفع مستوى الجيل الجديد في التربية والتعليم . وقد تحملت في ذلك المشروع عبئاً مالياً ثقيلاً أكثر من العبء الذي كانت تتحمله قبل تلك الحرب . فوزارة المالية اليوم بإنجلترا تدفع إعانة للتعليم أكثر من ثلاثة أضعاف ما كانت تدفعه قبل سنة ١٩١٤ ، واثقة بأن التعليم أول الواجبات ، وأكبر وسيلة للرقى . ولا غرابة ، فالتعليم بإنجلترا أمر يهمهم الشعب والحكومة والجهات المحلية ، لأن كل فرد يشعر بفائدة التعليم وأثره .

قال الفيلسوف إرسيمس^(١) : « أعطى إدارة التعليم وأنا أتعهد لك بقلب العالم » . وأنا أقول له أعطى إدارة التعليم ، وأنا أتعهد لك بإصلاح العالم . وقال بسمارك بعد الحرب السبعينية : « إننا غلبنا جارتنا بمعلم المدرسة » . كثيراً ما نسمع نقداً مرا عن انتشار المستنقعات في البلاد وأمراض (البلهارسيا والآنكاستوما) وكثرة السائلين والعجزة ، وفاقدى البصر في بلادنا ، حتى بلغت نسبة فقد البصر أكثر من أى نسبة في العالم ، وعن فساد الأخلاق ، وكثرة الجرائم والحوادث . ولو علمنا الأمة تعليماً حقاً لارتفع المستوى الصحى والاجتماعى والخلقى ، وأتت كل هذه الإصلاحات عفواً بلا تعب ، وعلجنا الجهل والفقر والمرض ، فإذا أردنا الخير للأمة جعلنا التعليم عاماً شاملاً فقراءها

وأغنياءها ، وعيننا بالفقراء ؛ لأنهم العمود الفقري الذي تعتمد عليه الأمم .
يجب أن نعلمهم إن أردنا أن تتبوأ مصر مركزها اللائق بها بين الأمم ؛ فإن العلم
سبيل الغنى والرفق .

يجب أن نعلم الأمة حتى يقل الفقراء منها ، ولا نسمح للأطفال بالعمل
إلا بعد التعليم . يجب أن نعلمهم حتى نعدهم للكسب ، ولحياة أحسن من الحياة
التي يعيشونها غير متعلمين . يجب أن نعلمهم التعليم النظري أولاً ، ثم الصناعي
ثانياً ، ونبحث عن عمل لهم يسرون فيه بعد معرفتهم حرفة من الحرف ،
أو صناعة من الصناعات ، حتى نقضى على الجهل والفقر والمرض .

علموا اليتامى والفقراء والمساكين ، كي تقوموا بواجبكم نحو الإنسانية ،
والله يجزيكم خير الجزاء .

أنشئوا ملاجئ للعجزة وذوى العاهات ؛ فإن الله سيسالكم عن هؤلاء
المهملين الذين لا يوت لهم إلا الطرق ، ولا مساكن لهم إلا الحارات ، يلتحفون
بالزرقاء ، وينامون على الثرى .

أنشئوا المستشفيات ، وأكثروا منها حتى تعالجوا كل مريض ، وتخففوا
آلام المرضى ، وتقللوا نسبة الوفاة بين الأطفال .

واجبنا نحو محاربة الجهل

لكي نحارب الجهل يجب أن ننشر التعليم بين جميع أفراد الشعب : غنيهم
وفقيرهم ، رفيعهم ووضيعهم . ولا نبالغ إذا قلنا : إن الغرض من التعليم الشعبي
تهذيب الخلق ، وتربية الروح ، والعقل والجسم ، مع المحافظة على الاستقلال
الشخصي لكل فرد من الأفراد ، حتى يشعر كل مصري بما له من حقوق
فيطالب بها ، وما عليه من واجبات فيؤديها ، ويشعر بأنه إنسان يعامل كما
يعامل الإنسان .

لقد غنى الإسبرطيون قديماً بالقوة الجسمية ، والتربية العسكرية ، واهتم
الأتينيون من اليونان القدماء بالفلسفة ، وتربية الذوق ، وحب الجمال . وأولع
الرومان في غابر الزمان بالخطابة والقوة الكلامية . ويعنى الأمريكيون اليوم
بالتربية التعاونية . ويعنى الإنجليز بتربية الشخصية القوية . أما نحن المصريون

والشرقيين فيجب أن نعد الفرد للحياة ليقوم بواجبات الحياة . ولكي نعدده للحياة يجب أن نعني بتربيته من كل الوجوه جسميا وعقليا ووجدانيا وخلقيا واجتماعيا ، حتى يكون رجلا مهذباً حاملاً ، يستطيع أن يتغلب على مصاعب الحياة ، ويخدم نفسه وبلاده .

وقد رأى أحد الإنجليز ، ورأى فلاسفة اليونان من قبل ، أن العقل السليم في الجسم السليم ، ولكننا اليوم نريد أن نضيف إلى العقل السليم والجسم السليم ، الخلق الكريم ، والشعور بالواجب ، حتى يقوم الفرد بواجبه نحو غيره ، وواجبه نحو الله ونفسه وأُمته ، ونعدده للحياة الحقة ، ويستطيع أن يكسب عيشه ، ويحسن حاله ومستواه الصحي والاجتماعي والعلمي ، بأن يعرف على الأقل شيئاً عن الحياة والعالم ، وعن مصر وما يتعلق بها ، والشرق وما يتصل به .

وإننا لا نقصد من محاربة الجهل أن يتمكن كل مصري من كتابة اسمه ؛ فهو ليس في حاجة إلى كتابة ذلك الاسم ، ولكنه في حاجة إلى العلم والتهذيب والنور ، وإننا نريد من تعليمه أن يكون إنساناً ، يقدر قيمة الوقت ، ومعنى أداء الواجب ، وأن نكون منه عضواً نافعاً في المجتمع .

يقضى الدستور المصري بتعميم التعليم في مصر ، ولكن متى تنتهي من ذلك ؟ وكيف نقضى على الأمية السائدة ، والجهل المنتشر في البلاد ؟ لقد مضى على مصر الآن عشرات السنين وهي ترجو نشر التعليم ، ومع هذا نجد أن نسبة التعليم في تلك المدة الطويلة لا تزال أقل مما كنا نتمناه . فنحن سائرون خطوة خطوة لتحقيق تلك الغاية التي تنشدنا الأمة ، وينشدها ملك البلاد ، وهي أن ينشر التعليم الحق ، وتمحي الأمية من أبعد القرى في البلاد المصرية . إن مصر تمشي أهوينا ، وتخطو خطوات متتدة ، في وقت تسير فيه الممالك الأخرى مسرعة في هذا السبيل . والله در المرحوم شوقي بك حيث أشار إلى هذا في قصيدة له عن العلم والتعليم ، فقال :

تلك الكفور وحشوها أمية من عهد خوفو لم تر القنديلا
تري الذين بنى المسلة جدهم لا يحسنون لإبرة تشكيلا
الجهل لا تحيا عليه جماعة كيف الحياة على يدي عزريلا ؟

إن كل وطنى محب لبلاده يبتغى أن يراها فى مستوى أرقى الأمم فى النواحي العلمية والخلقية والعقلية والصناعية والتجارية والاقتصادية . ومن المحال أن نصل إلى ذلك المستوى ما دامت الأمية منتشرة .

إن مصر تنتظر من كل فرد من أبنائها أن يقوم بواجبه نحو التعليم ، بكل ما أوتى من رأى أو مال أو تجربة . إن فى تاريخ مصر القديم وحضارتها الخالدة حثاً لنا ، واستنهاضاً لهمتنا ، كي نستعيد مجدها ، ونعيد علمها وحضارتها ، وفنها وصناعاتها ، حتى يرفع كل مصرى بعيد عن بلاده — فى أى جهة من أوروبا أو الولايات المتحدة بأمريكا — رأسه ، ولا يشعر بأنه ينسب إلى أمة شاع فيها الجهل ، وانتشر فيها ظلام الجهل .

إن مصر تبغى تعميم التعليم ، وترغب فى انتشاره ، والقضاء على الأمية والجهل . ولتحقيق هذه الرغبة نحتاج إلى الإكثار من المدارس ؛ حتى يتضاعف عدد التلاميذ ، وتقضى على الأمية فى أقصر وقت ممكن ، وننشر التعليم الحق والتربية الحقة .

فمن أراد أن يخدم مصر فليعمل لتعميم التعليم بها ، ومن أحب النهوض بمصر فليفكر فى تعليم أبنائها . وإن مصر تنتظر من أبنائها أن ينشلوها من الجهل الذى أحاط بكثيرين منها .

لقد قام العالم الوطنى الغيور والأديب المصلح المرحوم الشيخ عبد العزيز شاوليش حينما كان مراقباً للتعليم الأولى بحركة عظيمة فى سبيل نشر التعليم ؛ فأنشأ كثيراً من مدارس المعلمين والمعلمات ، ليجد العدد الضرورى من المعلمين ، مما يدل على أنه كان بعيد النظر ، محباً للإصلاح . رحمه الله رحمة واسعة بقدر ما أحسن إلى أمته . ولكن مع الأسف أغلق كثير من هذه المدارس بالتدريج ، ولم يبق منها إلا القليل .

فاذا أردنا تعميم التعليم فلنكثر مدارس المعلمين والمعلمات ، ولنضاعف المدارس الأولية ، حتى تقضى على الأمية على الأقل .

وإذا قيل : إن ميزانية التعليم لا تكفى لتحمل جميع نفقات التعليم العام فأمامنا التشريع ، ومن السهل وضع ضرائب خاصة بالتعليم ، وتكليف كل مديرية القيام بنفقات تعليم أبنائها وبناتها ، على أن تؤخذ تلك الضرائب من

الموظفين ومتوسطى الحال والأغنياء ، لامن صغار الفلاحين . ولكي نتمكن من زيادة ميزانيتنا لنستطيع القيام بمساعدة التعليم العام ؛ يمكننا أن نفرض ضرائب كبيرة على الخمور ، ومحال اللهو والرقص ، والمواد الكمالية ، ونستطيع أن نقتصد في مصروفاتنا على الأمور التي يمكن الاستغناء عنها ؛ كنفقات السيارات لكبار الموظفين التي أتفق عليها ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٤٠ .

ومن الواجب أن تضاعف ميزانية التعليم الابتدائي والأولى وتوضع في المقدمة دائماً ؛ كي نستطيع أن ننشئ المدارس الكافية لتعليم أبناء الشعب بالجمان ، ونشر العلم والتعليم ، والقضاء على الجهل والأمية .

وإذا ظننا ان المدرسين قليلون فلننشئ كثيراً من مدارس المعلمين والمعلمات . وبهذه الوسائل يمكننا أن نتغلب على الصعوبات التي تلاقينا في سبيل تعميم التعليم إن كنا نفكر في مصر ونريد الخير لها .

أرجو أن تفكر الأمة في الموارد التي بها يزيد دخلها ؛ كي تقوم بواجبها نحو التعليم وغيره من مشروعات الإصلاح الاجتماعي .

ولو أنشأنا في كل سنة ألف مدرسة نهائية ، وحولنا كل مدرسة نهائية بالقطر المصري إلى مدرسة ليلية يتعلم فيها الكبار من العمال والفلاحين الذين ينقص عمرهم عن خمس وأربعين سنة — لوجدنا التعليم عاماً بمصر بعد سنوات قليلة ، وتحققت رغبة الأمة والمليك ، وعمم التعليم بين طبقات الشعب ، بحيث ينتشر في أبعد القرى في الوجهين : البحري والقبلي ، ولو في خيام في الهواء الطلق .

الأمية وكيف نكافئها بين الكبار؟

تمهيد

في سنة ١٩٤٤ صدر القانون رقم ١١٠ بمكافحة الأمية ، ونشر الثقافة الشعبية ، على أن ينفذ ابتداء من العام الدراسي (سنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥) ، وتطبق أحكامه على كل مصري تزيد سنه على اثنتي عشرة سنة ، ولا تتجاوز الخامسة والأربعين ، ولا يكون ملما بالقراءة والكتابة ، وعلى المصريين اللاتي تزيد سنهن على الثانية عشرة ، ولا تتجاوز الخامسة عشرة ، على شرط أن تعلم الفتيات على حدة ، وأن يقوم بتعليمهن إناث فقط ، ويكون هذا التعليم بالجان ، وتكون مدة الدراسة تسعة شهور متصلة ، لا تقطعها سوى العطلات الرسمية ، وما تقتضيه المواسم الزراعية ، وتكون الدراسة خمسة أيام على الأكثر في الأسبوع ، وتكون ساعتين في اليوم ، ويراعى في تحديد أوقاتها أحوال الأشخاص الذين يتلقون الدراسة .

وقد أوجب هذا القانون على مأموري المراكز والأقسام والعمد أن يقيّدوا في سجل خاص أسماء الأميين في دوائرهم مع بيان سنهم وصناعتهم ، ومحل إقامتهم ، كما أوجب على أصحاب الأعمال التجارية والصناعية ، الذين يستخدمون ثلاثين عاملاً فأكثر أن يهيئوا على نفقاتهم وحدات لمحو الأمية بين عمالهم . وعلى مصلحة السجون أن تتولى تعليم المسجونين الذين تزيد مدة سجنهم على تسعة شهور ، وعلى وزارتي الدفاع الوطني والداخلية تعليم الأميين من الجنود ، وضباط الصف التابعين لهما .

وقد فرض هذا القانون على الأميين تعلم القراءة والكتابة ، والمبادئ العامة للدين ، ومبادئ علم الحساب ، والمقاييس والموازين والمكييل ، والنقود المستعملة في المملكة المصرية ، مع قسط مناسب من الثقافة العامة . وطالب بعقد امتحانات عامة في نهاية المدة المخصصة للدراسة . ويعطى الناجحون شهادة دالة على نجاحهم ، ويلزم الراسبون بإعادة الدراسة . ويعاقب بغرامة

لا تقل عن مائة قرش ، ولا تزيد على ألف قرش ، وبالحبس مدة لا تزيد على شهر ، أو بإحدى هاتين العقوبتين - كل من يمتنع عن التعليم ، أو يتخلف عنه بغير عذر مقبول ، فإن كانت سنه تقل عن إحدى وعشرين سنة عوقب ولى أمره وحده بالعقوبات ذاتها متى ثبت تقصيره .

وبعد أربع سنوات من بدء تنفيذ هذا القانون ، لا يقبل الأميون في خدمة الحكومة ، والمصالح التابعة لها .

هذه خلاصة قانون مكافحة الأمية الذى صدر سنة ١٩٤٤ ، وسندكر الآن ما يعن من الآراء فى هذا المشروع الحيوى للنهوض بمصر ، راجين من الله السداد والتوفيق ، حتى نقضى على الأمية ، وتخلص منها فى أقرب وقت ممكن . وليس المهم صدور القوانين ، ولكن المهم التنفيذ بغير تردد . ومع الأسف نقول : إننا كثيرو القول ، قليلو العمل ، وإننا سائرون ببطء شديد فى الإصلاح ، فى الوقت الذى لا يشك فيه أحد فى فائدة المشروع لمصر والمصريين . وإن من يطلع على الصحف اليومية فى أوائل القرن العشرين يجد كثيراً من المشروعات والاقتراحات والجماعات ، وقد مضى الآن أكثر من أربعين سنة ، ولا تزال تلك المشروعات فى حيز القول دون العمل ، فنحن فى حاجة إلى من يعملون ، وإلى قادة فى الأعمال ، لا قادة فى الأقوال التى تتبخر بعد الانتهاء من ذكرها .

ولو نفذ مشروع التعليم الإلزامى بإخلاص وشجاعة وإقدام ما كنا اليوم فى حاجة إلى مشروع مكافحة الأمية ؛ لأن كثيرين من الأميين اليوم قد كانوا بالأمس أطفالاً فى سن التعليم الإلزامى ، ومع ذلك أهملوا ، وأهمل تعليمهم ، أو نسوا المبادئ التى تعلموها ، فعادوا إلى أميتهم كما كانوا . وإذا لم نصلح التعليم الإلزامى كما ينبغى ، ولم ننشره فى كل جهة من جهات القطر استمر باب الأمية مفتوحاً على مصراعيه ، وبقي سيل الأميين متدفقاً ، وعجزنا عن مكافحة الأمية .

فن الواجب أولاً أن نعمل على نشر التعليم ، وإعطاء كل طفل حقه فى التعلم ؛ حتى لا تكون هناك فرصة لترك طفل من أطفال اليوم بغير أن ينال قسطه

من التعلم . ثانياً أن نكافح الأمية بين من حرموا التعليم في السنوات الماضية بكل طريقة من الطرق .

ما الأمية ؟

الأمي في اللغة هو : من لا يكتب ، أو من لا يتعلم الكتابة ؛ بأن يبقى على جبلته . والامية في نظرنا الجهل بالقراءة والكتابة ، وهي عار في جبين كل أمة تشعر بالحياة بين الشعوب ، ووصمة يجب أن نعمل للتخلص منها وإزالتها حتى نزول ، ونحتفل بدفن آخر أمي من المصريين . وإن أمة تنتظر الحرية ، وقد انتشر فيها الجهل والامية — أمة تنتظر المحال . لهذا نطالب دائماً بتعميم التعليم ، ونقول ونكرر : علموا الأمة . علموا الأمة . علموا الأمة .

هل من الضروري أن نكافح الأمية بين الكبار ؟

إن المصري المخلص لمصر ، والمحِب لها ، والفخور بها ، والمعتز بمصريته — لا يتردد في أن يجيب عن هذا السؤال بالإيجاب ، ويصرح بأن من الضروري أن نكافح الأمية ، حتى نقضي عليها قضاء تاماً : بنشر التعليم وتعميمه بين الكبار الذين لم ينالوا قسطهم من التعليم ، والصغار الذين في سن التعليم . وربما يعجب القارئ إذا قلت إن المرحوم الخالد الذكر محمد فريد بك رئيس الحزب الوطني قد نادى في سنة ١٩١٠ م بمكافحة الأمية ، وأنشأ أربع مدارس ليحذو الشعب حذوه ، ويقتدى به في فتح المدارس ونشر التعليم . وقد مضى الآن على ندائه أكثر من ثلث قرن ، ومازلنا ننادى بمكافحة الأمية ، ونفكر فيها ، وفي الوسائل التي نتبعها للقضاء عليها ، ونرجو ألا تطول مرحلة القول والكلام ، وأن نبدأ بالعمل والتنفيذ ، وأن نكون كثيرى العمل ، قليلى الكلام ؛ حتى نتخلص من هذا العار ، وهذه الوصمة ، في أقرب وقت ممكن . وقد مضى الآن نحو ربع قرن منذ بدأنا نعلم التعليم بعد صدور قانون التعليم الإلزامي . ومما يؤسف له أننا لم نصل بعد إلى نشر التعليم بين جميع الطبقات في مصر فقراءها وأغنيائها ، رجالها ونساءها .

وقد نص قانون مكافحة الأمية على تعليم الذكور بين سن ١٢ — ٤٥ ، وتعليم الإناث بين سن ١٢ — ١٥ .

وقد بدأ صاحب الجلالة الملك « فاروق الأول » — حفظه الله — بالأمر بتعليم كل من حرم التعلم في سن الطفولة في أملاكه الخاصة وعلى نفقته . وبهذا ضرب للأغنياء والقادرين من المصريين المثل الأعلى في الإقدام على مكافحة الأمية ، ومحاربة الجهل ؛ للنهوض بالشعب ومستواه في كل ناحية من النواحي الصحية والعقلية ، والخلقية والاجتماعية .

وسائل مكافحة الأمية بين الكبار :

إن من المحال أن نصل إلى نشر التعليم ، ومكافحة الجهل ، إلا إذا شعر الشعب ، وأحس الآباء والأمهات بفائدة التعليم وأثره في الفرد والمجتمع ، والأُمم والشعوب ، وأوجبنا على كل من ينتسب إلى مصر أن يتعلم ، ومهدنا له سبل التعلم ، وفتحنا المدارس النهارية والليلية ، لينال كل فرد قسطه من العلم والنور . محال أن نصل إلى هذه الأُمنية ، وهي الوصول بنسبة التعليم إلى مائة في المائة ، إلا إذا وضع التعليم الأولى والابتدائي ، ومشروع مكافحة الجهل في أيدي رجال يخلصون للشعب ، ويعملون له ، ويؤمنون بالعلم وأثره ، والتعليم وفائدته ، يعملون عن عقيدة للوصول إلى المثل الأعلى الذي تنشده مصر الحرة الناهضة ؛ وهو تعليم الشعب تعليماً حقاً ، حتى يستطيع كل فرد من أبناء مصر القراءة والاطلاع ، ويعرف ماله من حقوق فيطالب بها ، وما عليه من واجبات فيؤديها ، ويشعر بأنه إنسان له مال لإنسان من حقوق ، وعليه ما عليه من واجبات . ولكي نشر الشعب بأثر العلم وفوائده يجب أن نقوم بعمل محاضرات في الإذاعة في أوقات ملائمة ، حول التعليم وفوائده ، والجهل ومضاره ، ونكلف الوعاظ والمرشدين في المساجد والمعابد والكنائس وعظ الناس وإرشادهم إلى وجوب تعليم أبنائهم وبناتهم ، الصغار منهم والكبار ، حتى يشعر الآباء أن التعليم ضروري للحياة ، كالماء والهواء والغذاء ، وحق من حقوق الإنسان ، كالحرية والملكية والحياة .

وللقضاء على الجهل والأمية في مصر في أقل وقت ممكن يجب أن ننشئ أقساماً ليلية في جميع المدارس المصرية ، الإلزامية والأولية ، والابتدائية

والثانوية ، والزراعية والصناعية والتجارية ، في كل ضيعة من الضياع ، وفي كل قرية من القرى ، وفي كل مدينة من المدن ، وفي كل مديرية من المديريات ، وكل محافظة من المحافظات ؛ حتى نسهل سبل التعليم أمام من حرموا التعلم في الماضي ، أو أمام من نسوا ما تعلموه في المدارس الإلزامية . ومن السهل التعليم في المساجد إذا ضاقت المدارس بالأئمين . وفي الوقت الذي نجبر فيه الأئمين على اللحاق بتلك المدارس والأقسام الليلية ، يجب أن نرغبهم في التعليم ، ونشوقهم إلى العلم ليستمروا في المطالعة والقراءة بعد الانتهاء من الدراسة الليلية ، ولا ينسوا ما تعلموه .

ويجب على المدرسين أن يرغبوا الجهلة والأئمين في الدراسة والتعليم ، بجعل دروسهم شائقة غير مملة ، ويعاملوهم المعاملة التي تليق بأسنانهم ، فليس من المستحسن أن يتحكم المدرسون فيهم ، ويطالبوهم بالقيام والجلوس ، ورفع الأيدي عند السؤال ، حتى لا يهربوا ولا ينفروا من التعليم .

ومن الممكن الاستعانة بمكاتب الإعانة ، والمكاتب الريفية ، التي كان يعلم فيها « سيدنا » ، وإنشاء مكتب في كل ضيعة وكفر يقوم بالتعليم فيه « سيدنا » ؛ لأنه متصل بفلاحى الضيعة أو الكفر ، وفي استطاعته أن يؤثر فيهم ، ويرغبهم في التعلم ، والاستمرار في الدراسة . وإذا أعطى جنبيين عن كل فرد يعلمه القراءة والكتابة ، ويثقفه الثقافة الدينية والشعبية ، كان راضياً قانعاً ، وكان ذلك حافزاً له على الإخلاص في العمل ، وإظهار النتيجة ، والترغيب في العلم . وبهذه الطريقة يمكننا أن نعلم مليونين من الأئمين بأربعة آلاف ألف من الجنبيات ، فإذا كان لدينا ثلاثة ملايين من الأئمين استطعنا أن نعلمهم بستة ملايين من الجنبيات . وربما كانت هذه الطريقة أيسر الطرق لمحاربة الجهل ومكافحة الأمية في أبعد القرى المصرية .

وفي تركيا كان المدرس يعلم تحت الأشجار في القرى في الهواء الطلق ، وفي الطرق . ولم يكن لديه من الأدوات المدرسية سوى سبورة توضع على حامل وألواح من « الإردواز » توزع على الأئمين للكتابة عليها . وقد كان لدى كل عمدة في كل قرية من القرى التركية قائمة بأسماء الأئمين الذين

يستحقون التعلم في قريتهم ، وكان الأميون يحضرون في أوقات خاصة لينالوا قسطهم من العلم ، وكان التركي يسلب بعض الحقوق المدنية إذا لم يواظب على الحضور للتعلم .

ولكى نيسر للجهلة والأمين سبل التعلم يجب أن نقوم بتأليف كتب دراسية ملائمة لمداركهم ، ومجلات ثقافية شعبية تشجعهم على التعلم بسهولة ويسر ، وتستميلهم إلى القراءة بعد مغادرة المدرسة ، والذهاب إلى الحقل أو البيت ، فالمادة التي تلائم الأطفال لا تلائم الكبار ، والطريقة التي تصلح للصغار لا تصلح للمراهقين والشبان ، والكهول والشيخوخ .

ويجب أن توزع عليهم تلك الكتب ، وتلك المجلات ، ويمنحوها هدية لهم للانتفاع بها في الأقسام الليلية وخارجها في أثناء الدراسة ، وبعد الانتهاء منها ؛ كي لا ينسوا ما درسوه من المواد ، ولا ينحلهم ما فوق طاقتهم بشراء ما يحتاجون إليه من الكتب والأدوات الدراسية لفقرهم .

ولكى نشجع الجهلة على الدراسة برغبتهم والاستمرار فيها يجب أن نمنح الفائزين منهم بعض الجوائز عند النجاح في الدراسة ، ولا نغالي في أثمانها ؛ كأن نعطيهم مصحفاً من المصاحف ، أو كتاباً من الكتب الدينية ، كقصص الأنبياء ، أو سيرة الرسول ، أو تاريخ الخلفاء الراشدين .

يجب أن نختار المدرسين ممن يثقون بهذه الدراسة ، وهذا المشروع الحيوى ، ليكون التعليم مثمراً منتجاً ، في أقرب وقت ممكن ، وممن يميل إليهم القرويون ولا ينفرون منهم الأهليون ، وممن عرفوا بحسن الطريقة في التدريس والتعليم ، كما يجب ألا يزيد عدد المتعلمين في الفصل على أربعين شاباً أو رجلاً ؛ كي يستطيع المعلم أن يوجه عنايته إلى كل منهم في أثناء الدرس .

فإذا كان من السهل أن نكافح الأمية ونحارب الجهل بين الشبان والكهول والشيخوخ ، فليس من السهل مكافحة الأمية ومحاربة الجهل بين الفتيات والنساء اللاتي تجاوزن سن التعليم الإلزامي ، فإن العادات والتقاليد لدينا لا تسمح بخروجهن في النساء للحاق بقسم ليلى أو مدرسة مسائية لمكافحة الأمية ، ومحاربة الجهل . لهذا جعل سن الأميات بين ١٢ و ١٥ . ولكي لا تزداد الأمية

ونسبة الأميات من النساء يجب أن نعمل لتعليم كل طفلة في سن التعليم الإلزامي ، ونجبر الآباء على إرسال بناتهم إلى المدارس الأولية أو الابتدائية ؛ لينلن حقهن في التعلم من الصغر ، كما نجبرهم على إرسال أبنائهم إلى هذه المدارس ؛ حتى لا يترك أحد بغير تعلم في طفولته وعلومته .

إن هؤلاء الجهلة والأمينين من المصريين ينسبون إلى مصر ، وبالحكم عليهم نحكم على مصر . فلكي تنهض بهم ، ونجعلهم مصريين يستحقون أن يحملوا اسم مصر العزيزة ، يجب أن تقوم بتعليمهم ، ونسرع في إزالة الأمية المنتشرة بينهم ، ولا نضيع الوقت في الجدل والنقاش ، والتردد واللباس ؛ فقد سبقتنا الأمم الحية في إزالة الأمية في إنجلترا وألمانيا ، والولايات المتحدة بأمريكا ، وفرنسا وسويسرة . وقد وجدت من الصعوبات مانجد اليوم ، وكل أمر في أوله صعب . ولا ندعي أن مشروعا حيويا كهذا سهل ؛ فهو في حاجة إلى المال والمعلمين ، والمنفذين ، والمتعلمين المثابرين ، وفي حاجة إلى رجال مخلصين ، يعملون بإخلاص لله والإنسانية ، ولمصر والعلم . وقد كان (بستالوتزي) الرئي السويسري في القرن التاسع عشر يجمع المتشردين من الأطفال في سويسرة ، ويقوم بتعليمهم وتقويم أخلاقهم ، وتهذيبهم ، وقد قام بالمعجزات في سويسرة في تلك الناحية الإنسانية .

وقد يقول قائل : إنه لا ضرورة إلى مكافحة الأمية ومخاربة الجهل ، ويكفي أن نضع برامج ثقافية لتنوير الشعب . ولكن كيف نثقف الشعب ، وكيف نهذبه ، وكيف نهديه الطريق المستقيم إذا انتشرت فيه الأمية ؟ إن من الواجب أن نزيل الأمية أولا ، وفي الوقت الذي نكافح فيه الأمية نضع تلك البرامج الثقافية .

وبهذه الوسيلة نعلم المصريين الذين حرمو العلم في الماضي ، ونثقفهم ، ونهض بمستواهم . وإننا نعلم أن الجرائم تنتشر حيث تنتشر الأمية ، وتقل حيث يقل الأميون ، فإذا أردنا أن تقضى على حوادث القتل والسرقة والإجرام وجب أن ننشر التعليم ، ونكافح الجهل والأمية حتى تقل السجون ، وتقل المحاكم . وإننا لا ندري لماذا وضع مشروع مكافحة الأمية في أيدي وزارة الشؤون

الاجتماعية أولاً ولم يوضع في أيدي وزارة المعارف، وهي الوزارة المختصة بالتربية والتعليم؟ وقد يقول قائل: إن وزارة المعارف قد صرحت مراراً بأنها أخفقت في التعليم الإلزامي، فكيف نكل إليها أمر مكافحة الأمية؟ وإذا أخفقت في الماضي فليس معنى هذا أن الإصلاح غير ممكن؛ فالإصلاح سهل، والعيوب معروفة، وقد ذكرناها في سنة ١٩٣٥، ووضحناها في كتابنا «التربية والحياة». ومن الممكن معالجة هذه العيوب واستئصالها، والنهوض بالتعليم الإلزامي، ومكافحة الأمية إذا وضعت هذه المشروعات القومية في أيدي رجال يؤمنون بتعليم الفقراء، ويعتقدون وجوب تعليمهم، ويعملون عن عقيدة، بإرادة قوية، ويذكرون الحقيقة بإخلاص، ويفعلون ما يقولون. وقد ترك مشروع مكافحة الأمية أخيراً لوزارة المعارف لتنفيذه، ونرجو لها كل توفيق.

هل يستحسن تحديد مدة لإزالة الأمية بين السكبار؟

نعم يستحسن تحديد مدة لإزالة الأمية، والعمل على إزالة الأمية، والقضاء على الجهل في تلك المدة المعينة. وفي اعتقادنا أن من السهل إزالة الأمية والقضاء على الجهل في عشر سنوات بين الشبان والرجال في القطر المصري إذا عملنا بإخلاص في مكافحتها. ومن الممكن أن نعلم السكبار في مدة أقل من المدة التي يتعلم فيها الصغار. وإذا كانت هناك رغبة في التعلم من الأميين، وإخلاص من المعلمين، فمن السهل تعليم الأميين القراءة والكتابة، ومبادئ الحساب، ومبادئ الصحة وتاريخ بلادهم، وشؤون دينهم، إلى درجة يستطيعون معها قراءة الصحف اليومية، والكتب الشعبية، والقصص النبوية، والآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، في سنتين على الأكثر. فستتان كافيتان لتعليم الأمي، أما تسعة الشهور التي نص عليها القانون فمدة قصيرة لا تكفي. وعشر سنوات تكفي لإزالة الأمية في الشعب إذا أجبرنا الأميين على التعلم في الأقسام الليلية التي ننشئها لتعليمهم في غير أوقات عملهم. وإذا نال الأميون قسطهم من العلم استطاع كل منهم أن يعلم زوجه أو ابنته أو أخته. وبهذه الوسيلة نستطيع أن نعلم الأميات من البنات والأخوات والزوجات، ونزيل الأمية السائدة بينهن.

وإن عشر ساعات في الأسبوع تكفي للدراسة كما ذكر في القانون ؛ بأن تكون أيام العمل خمسة في الأسبوع ، ويأخذ المتعلمون حصتين كل يوم . ولكي يكون التعليم ملائماً للبيئة الريفية يمكن جعل الدرس الأول بعد صلاة المغرب مباشرة ، والدرس الثاني بعد صلاة العشاء ، ولا يمكننا أن نعطيهم أكثر من درسين في اليوم ؛ لأن العامل أو الفلاح المصرى يأتي في المساء مجهداً بعد العمل طول النهار ، في العمل أو المصنع أو الحقل ، فيكفي أن نعطيهم درسين في اليوم ، ونريحهم يوم الخميس والجمعة من كل أسبوع . ومن المستحسن أن نعفيه من الدراسة في موسم الحصاد وجنى القطن ، وإرواء الأرض لزراعة البذرة ، ففي المواسم الزراعية يمكن إعفاؤه من الدراسة ، ولن تزيد على ثلاثة أشهر ، فالسنة الدراسية لديه تسعة شهور .

المسهمون في تنفيذ مشروع مكافحة الأمية :

لقد نصت المادة العاشرة من قانون مكافحة الأمية على أنه « يجب على أصحاب الأعمال التجارية والصناعية ، الذين يستخدمون عادة ثلاثين عاملاً أكثر أن يعدوا على نفقتهم وحدات لمحو الأمية بين عمالهم ، وأن يتحققوا قيام هذه الوحدات بمهمتها ... وأن يتكفلوا بدفع المكافآت التي تصرف لمن يقوم بالتعليم فيها . فإذا لم يقوموا بذلك كله قامت الوزارة بتعليم هؤلاء العمال على نفقتهم ، بشرط ألا تزيد النفقات التي يلزمون بأدائها على ٣ ٪ من مجموع الضرائب التي يدفعونها ، وألا تتجاوز مدتها أربع سنوات ... »

وقد نصت المادة الحادية عشرة على أنه « يجب على مصلحة السجون أن تتولى تعليم المسجونين الذين تزيد مدة سجنهم على تسعة شهور ... » وقد اوجب القانون على مصالح الحكومة التي تستخدم عمالاً ومستخدمين خارج الهيئة يزيد عددهم على خمسة عشر في بلد واحد القيام بتعليم عمالها ومستخدميها .

وفي اعتقادنا أن من الممكن الانتفاع بنقابات العمال والمجالس البلدية والمحلية والقروية ، وأصحاب تلك الأعمال التجارية والصناعية في تنفيذ هذا المشروع القومى . فعلى كل مجلس بلدى ، وعلى كل صاحب مصنع من المصانع ، وضيفة من الضياع ، ومحل من المحال التجارية أن يقوم بتعليم العمال والصناع والفلاحين

الذين يتصلون بمصنعه أو ضيعته أو متجره. ومن الواجب أن تحدد مدة لإزالة
الأمية؛ بحيث يسأل أصحاب المصانع والتاجر والضياع، وتسأل المجالس البلدية
أو المحلية أو القروية إذا أهملت في تنفيذ المشروع. ولا فائدة من الاعتماد على
المتطوعين من المعلمين في مشروع حيوى كهذا؛ لأن المتطوع لا يشعر بالتبعة،
وإذا حضر اليوم فقد يعتذر غداً، وإذا واطب هذا الأسبوع فقد ينقطع في
الأسبوع التالى. وإننا نأسف أشد الأسف لقولنا هذا، فإذا أردنا بإخلاص
مكافحة الأمية وجب علينا أن نعد العدة للقيام بهذا المشروع من مال ومعاهد
ومعلمين، وكتب وأدوات، وأن ينفق على هذا المشروع الإنسانى القومى،
بنفوس راضية، وأيد سخية، فليس هناك ضريبة مشروعة كضريبة التعليم.
وليس معنى هذا أن نرفض مساعدة من يتطوع للإسهام في مكافحة الأمية،
ولكن معناه ألا نعتمد على التطوع والمتطوعين كل الاعتماد؛ بل نعتمد على
جماعة تنفيذية مسئولة تقوم بالتنفيذ، وتسأل عن التنفيذ إذا قصرت، وعن
الإهمال إذا أهملت. وقد برهنت التجربة في بلادنا على أن المشروعات القومية
لا يمكن تنفيذها حقاً إلا إذا كانت إجبارية، وقام بتنفيذها جماعة حكومية،
فإذا شعر الأميون بأنهم مجبرون على التعلم ذهبوا وتعلموا، ووظفوا واثابروا.
وإذا شعر المعلمون بأنهم ملزمون بالتعليم قاموا بواجبهم نحو التعليم. ومحال
أن تقضى على الأمية أو نكافئها إلا إذا كان هناك إجبار يجبر الأميين على
المواظبة، ويجبر المدرسين على تعليم الأميين. أما إذا تركنا للأميين الحرية
في الحضور والغياب، فربما لا يحضرون، وربما يحضر قليل منهم، وقد يحضرون
اليوم ويغيبون غداً، أما إذا وجدوا أنفسهم مجبرين حضروا واثابروا خوفاً
من العقوبة. وكما أن نشر التعليم بين الصغار لا يمكننا تنفيذه إلا إذا كان
إجبارياً، كذلك نشر التعليم بين الكبار لا يمكننا أن نقوم به إلا إذا كان
هناك قانون يوجب على هؤلاء الأميين الحضور والمواظبة والتعلم، حتى تزول
الأمية بين كل طبقة من طبقات الشعب. لافرق بين غنى وفقير، ورفيع ووضيع.
ومن الوسائل التى نشجع بها بعض الموظفين الذين يستطيعون القيام بالتعليم
على الإسهام في هذا المشروع القومى أن نمنح كل موظف يقوم بتعليم مائة من

الأميين علاوتين تقديرًا لعمله ، وتشجيعاً لغيره على الاشتراك في تنفيذ هذا المشروع .

كيف نبدأ بمكافحة الأمية بين الكبار ؟

هل نبدأ بتعليم طوائف معينة ، أو أقاليم خاصة ، أو أسنان محدودة في مكافحة الجهل ، أو نبدأ بتعليم الأميين جميعاً ، لا فرق بين الريف والمدنى ، أو بين من سنه عشرون أو أربعون ؟

إننا نعتقد أن من الخير لمصر والمصريين ، ومستقبل مصر والمصريين أن نبدأ بتعليم الأميين جميعاً ، ولا نجعل التعليم مقصوراً على طائفة دون أخرى ، ولا إقليم دون آخر ، ولا بلد دون بلد ، ولا سن دون سن ، بل يجب أن نهد السبيل للجميع ؛ لجميع الطوائف والقرى والمدن ، والشبان والكهول والشيوخ ، ونفتح جميع المعاهد والمساجد والمعابد في مصر ليلاً لتعليم كل أمى ينسب إلى مصر ؛ فإن المصريين أمام القانون سواء ، فيجب أن يتساووا فيما لهم من الحقوق ، وما عليهم من الواجبات ، وألا نقصر إزالة الأمية على المدنيين ؛ فإن في ذلك إهمالاً للقرويين ، ولا نقصر التعليم على الشبان ؛ فإن في ذلك إهمالاً لحقوق الشيوخ والكهول .

وقد يقال إنه يحسن التدرج في التنفيذ بأن نبدأ بتعليم من جاوز الثانية عشرة إلى العشرين أولاً ، فإذا ما كآخنا الأمية بينهم انتقلنا لمن بين العشرين والثلاثين وهكذا ؛ لأن الشبان أولى من الشيوخ في التعلم . ولكن ما الذى يحملنا على هذا التدرج ؟ وما الذى يوجب علينا جعل التعليم خاصاً بطائفة دون أخرى إذا كانت الوسائل ميسرة ، وكان من السهل تعليمهم جميعاً في وقت واحد ؛ حتى نقضى على الأمية ، ونتخلص من العار الذى لحق مصر بانتشار الأمية فيها ؟ ومن السهل تعليم الشبان والشيوخ والكهول في وقت واحد ، وفي حجرة واحدة ، وفي مدرسة واحدة . وفي الأم التى كآخت الأمية من قبلنا كان فى الفصل الواحد شبان ورجال يختلفون فى أسنانهم وأعمارهم ، كما يختلفون فى أعمالهم وميولهم ؛ فهذا صانع ، وذلك عامل ، وذلك فلاح ، وكان معظمهم أكبر سناً من المدرسين . إننا لا ندعى أن هؤلاء الأميين — مهما تفاوت

أسنانهم — متحدون في المقدرة العقلية أو الذكاء ، فهناك تفاوت كبير بينهم لا محالة ؛ تفاوت في السن والذكاء ، وتفاوت في الاستعداد والميول والرغبات . ولكن هذا كله لن يكون عقبة في سبيل التنفيذ . وقد يجد المدرسون بعض الصعوبة في التدريس ، ولكن من السهل تذليل كل صعوبة إذا وجدت الرغبة في العمل ، والرغبة في التضحية ، والتفكير في المصلحة العامة .

كيف نرفع المستوى الثقافي بعد إزالة الأمية ، والقضاء على الجهل ؟

إنه لا يكفي أن نزيل الأمية بين المصريين والمصريات ؛ بل يجب أن نمهد لهم السبيل لرفع مستواهم الثقافي بعد إزالة الأمية ، والقضاء عليها .

ولرفع مستواهم الثقافي يجب أن نقوم بتأليف بعض الكتب والمجلات الشعبية التي تتصل بالشعب ، والنواحي المصرية ، والوطنية والقومية ، والصحية ، والزراعية ، والتجارية كل الاتصال : فرسل إلى كل مدرسة أولية أو إلزامية في كل قرية من القرى عدداً كبيراً من الكتب والمجلات الثقافية الشعبية ، ليستعيرها من يشاء من الريفيين ، وتقرأ بينهم في اجتماعات اسبوعية ، تعقد في بعض الأماكن العامة والأندية والمساجد ، في القرى والمراكز . ومن الممكن اتخاذ المساجد أندية لبعض المحاضرات الدينية والثقافية والفلكية ، والاجتماعية والصحية ، التي تلائم العمال والصناع والزراع من المصريين ، وليس هناك ما يمنع من أن يتحدث إليهم الواعظ أو المرشد ، أو الشبان المتعلمون في موضوعات قومية متنوعة ، كالانتخابات وما يجب على الناخبين ، والعمد وواجباتهم ، والشرط وما يجب عليهم ، والأطباء وأعمالهم ، حتى يعرف كل مصري ماله من حقوق فيطالب بها ، وما عليه من واجبات فيؤديها ، ويشعر الفلاح القروي بأنه إنسان له ما للإنسان من حقوق ، وعليه ما عليه من واجبات ، له الحق في أن يكون حراً ، ولا يتعدى على حريته أحد . له الحق في أن يملك ولا يتعدى على ملكه أحد . له الحق في أن يحيا ولا يتعدى على حياته أحد . له الحق في أن يتعلم ويثقف ، ولا يحرمه العلم والثقافة أحد ، حتى يشعر بأنه إنسان حر ، يعيش كما يعيش الإنسان الحر ، ويحيا حياة يشعر فيها بالكرامة المصرية ، والعزة

القومية ، والشعور الإنساني ، والمساواة في الحقوق والواجبات .
ومن السهل أن نستخدم الإذاعة والخيالة الثقافية في نشر كثير من الموضوعات
الصحية والتهديبية ، والاجتماعية والزراعية ، حتى يرق مستوى الشعب صحيا
وخلقيا ، واجتماعيا وعقليا وعمليا ، فيستعيد المصريون ما كان لهم من حضارة
قديمة ، ومجد مؤثر ، وتتبوأ مصر مركزها اللائق بها بين الأمم الحية الحرة ،
وتنهض فيها الصناعة والزراعة والتجارة ، وتقل نسبة الوفيات بين الأطفال ،
ويقضى على الجهل والفقر والمرض ، وهي أمراض الشعب المصرى التى تنتشر بين
الطبقة الفقيرة العاملة — التى لا تجد المدارس الكافية للتعليم فيها ، ولا تجد
الوسائل الضرورية للحياة ، ولا تجد المشافى الكافية لمعالجة المرضى . فإذا قمنا
بتعليم هؤلاء الأميين تحسن مستواهم الصحى — وقلت الأمراض ونسبة
الوفيات ، وعرف المصرى كيف يستعمل حقه ، وكيف يطالب بحقه إذا مرض ،
وكان فى حاجة إلى العلاج .

وقد يعترض بعض المعترضين بأننا قبل أن نكافح الأمية ، وقبل أن ننشر
التعليم بين الطبقات الفقيرة من الشعب يجب أن نطعم الفقراء ، ونوفر لهم الغذاء
والكساء . وجواباً على هذا الاعتراض نقول : إن من الممكن أن نقرض الزكاة
على الأغنياء لنطعم بها الفقراء ، ونكسوها العرايا ، ونعالج بها المرضى . ومن
السهل أن ننفذ قانون التركات ، ونقرض ضريبة الميراث حتى تراث الحكومة
جزءاً معيناً فى المائة يتدرج مع حالة الغنى ، حتى تصل الضريبة إلى خمسين فى
المائة ، كما كان فى انجلترا قبل الحرب العالمية الثانية . وإذا توافر المال لدى
الحكومة استطاعت أن تنفقه فى تلك النواحي الضرورية لحياة الشعب ،
وأمكنها أن تقضى على الجهل والفقر والمرض ، وتطعم الفقراء ، وتوفر لهم الغذاء
والكساء ، واستطاعت أن تفتح المدارس التى تحتاج إليها لنشر التعليم ، ومكافحة
الأمية ، وتنشئ الملاجى للعجزة واليتامى والمقعدين ، وكبار السن من الفقراء ،
وتنشئ المشافى الكافية لكل مرض من الأمراض ، حتى تسهل معالجة المرضى
فى قراهم وبلادهم ، ومراكزهم وعواصم مديرياتهم ، وتكون الأسرة كافية
فى المستشفيات ، لمن يحتاج إلى العلاج والإقامة بها ، ويكون لدينا من الأطباء

العدد الضروري لمعالجة المرضى ، والفحص عنهم بعناية ودقة ، وإعطائهم الأدوية الملائمة للأمراض .

وفي الوقت الذي تنادي فيه الأمم الأوروبية والأمريكية المتحضرة بنشر التعليم العالي والثقافة العالية ، للمحافظة على مركزها بين الشعوب ، نطالب نحن بمكافحة الأمية ، ومنح الأميين القسط الواجب من التعليم ؛ فالتربية هي الحياة ، والعلم هو الحياة . وإن الرجل الذي لا يجد حظه من التربية والتعليم لا يعد في نظرنا من الأحياء ، فهو حي ميت ؛ يعيش كما يعيش الحيوان الأعجم . وقد قال (المستر ونستون تشرشل) رئيس الوزارة السابق بالبرلمان في خطبة له في ٢٧ — ٣ — ١٩٤٤ وهو يتكلم عن قانون التعليم الجديد بالبرلمان بمجلس العموم : « إن لديكم أعظم مشروع للتعليم العالي ، حاولته حكومة مسؤولة إلى الآن . وهذا المشروع يفرض على الدولة ثمنًا باهظًا ، غير أنني لا أظن أننا نستطيع أن نحافظ على مركزنا في العالم بعد الحرب إن لم نكن شعبًا مثقفًا تنقيفًا غير عادي . وما تلك الثقافة غير العادية التي يطالب بها (المستر تشرشل) في إنجلترا ؟ إنها الثقافة العالية والتعليم العالي ، حتى تستطيع إنجلترا المحافظة على مركزها الكبير بين الأمم القوية المتمدنة المنتصرة بعد الحرب . فالتعليم الحالي في إنجلترا يتطلب أن يستمر الفقراء في التعلم إلى الثامنة عشرة من العمر ، وهو قانون « فيشر » سنة ١٩١٨ . وقد كان التعليم الأولي قبل هذا القانون يوجب أن يكون التعليم حتى الرابعة عشرة من العمر ، ثم ارتفعت السن إلى السادسة عشرة . وقد رأى المربون من الإنجليز أن هذه هي السن التي يستطيع فيها الطالب أن يستفيد من الدراسة والقراءة والتعلم ، فكيف نحرمه الدراسة ؟ وكيف نخرجه من المدرسة في الوقت الذي يستطيع فيه أن ينتفع بالتعلم ويفهم ما يقرأ ؟ لهذا مدت سن التعليم الإجباري إلى الثامنة عشرة . فإذا وجد الشاب الإنجليزي عملاً ، وهو في الخامسة عشرة أو السادسة عشرة استطاع أن يقوم بهذا العمل نهاريًا ، ويذهب إلى المدرسة الليلية مساءً لإتمام دراسته ، وتعلم المواد التي تتصل بعمله ؛ فإذا كان صحفياً أمكنه تعلم الاختزال ، وإذا كان في محل تجاري أمكنه أن يدرس إمساك الدفاتر ، وإذا كان عمله يضطره للسفر إلى فرنسا أو ألمانيا تعلم

اللغة الفرنسية أو الألمانية في المدارس الليلية بالمجان . هذا ما كان بالألمس ، أما اليوم فلا تكفى إدارة التعليم بالجلترا بجعله إلى الثامنة عشرة من العمر ، بل تطالب بالتعليم العالى للفقراء ، والثقافة العالية لهم ؛ كي تحافظ على مستواها العالى بين الأمم التى تقود الشعوب بأفكارها وأعمالها ؛ حتى لا يكون الجندى الإنجليزى فى ميدان الحرب أو وقت السلم اقل ثقافة وعلماً ، أو اقل حضارة ومدنية من أى جندى أوروبى أو أمريكى . أما نحن المصريين فلا نطالب اليوم بأكثر من نشر التعليم ، وإزالة الأمية بين جميع أفراد الشعب ، حتى يرتفع مستوى الفقراء فى المعيشة والسكن والصحة ، ويرتفع مستواهم العلمى والعملى ، والخلقى والاجتماعى والعقلى والصحى . وإننا نعتقد بإخلاص أن الوسيلة الوحيدة للنهوض بمصر ، ورفع مستواها فى كل ناحية من النواحي هى العلم وفتح المدارس ، ونشر التعليم ليلاً ونهاراً ، بدلاً من الإكثار من مراكز الشرط وفتح السجون ، والإكثار من المحاكم ، فمن أراد أن يخدم مصر حقاً فليشر التعليم بها .

وقد كان ملىكننا الشاب فاروق الأول — حفظه الله — خير قدوة للشعب ، فكان أول من أمر بإزالة الأمية فى مزارعه الخاصة ؛ حتى لا يكون بين الفلاحين والعمال أحد من الأميين . ولمثل هذا فليعمل العاملون ، وليقتد المقتدون من الأثرياء من المصريين .

ويحول القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ وزير الشؤون الاجتماعية اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الأمية لمن جاوزوا سن التعليم الأولى ، فى حين أن وزارة المعارف اختصت بمحو الأمية بين الصغار .

وفى ٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وافق مجلس الوزراء على تقبل اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية — بتنفيذ القانون المذكور — إلى وزارة المعارف ، لأنها تقوم بمكافحة الأمية بين الصغار ، ولأنها مختصة بالاعتمادات المالية . وفى ٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ تقرر أن يتبع فى مكافحة الأمية وسيلتان : الأولى : إحياء كتاتيب الإطانة مقابل مكافأة مالية يعطاها المعلم عن كل تلميذ ينجح فى الامتحان النهائى ، ومقدارها ٧٥ قرشاً يصرف له منها ٢٥ قرشاً

عند الاطمئنان إلى نجاحه في عمله بمكتبه ، ويصرف له الباقي في نهاية المدة المقررة بعد نجاح التلميذ في الاختبار .
الثانية : تنظيم دراسات نهائية أو مسائية في المعاهد المختلفة مقابل مكافأة مالية شهرية للمعلمين .

واجبنا نحو تعليم البنات

لسنا في حاجة إلى ذكر الفوائد التي تعود على الأمة من تعليم البنات ؛ فقد مضى الوقت الذي كان يعد فيه تعليم البنت عاراً ، يوم أن كان الألمان يقولون : إن خزانة الملابس هي مكتبة المرأة ، ويوم كان الفرنسيون يعتقدون أن المرأة يجب أن تكون بين أربعة جدران ، فإذا التمسنا العذر للرجل الجاهل في إهمال تعليم ابنته ، فإننا نلوم الرجل المتعلم كل اللوم إذا لم يفكر في تعليم ابنته .
إننا إذا قمنا بتعليم الابن ، فالتعليم لا يتعدى فرداً واحداً ، ولكن البنت إذا علمت فكأننا قمنا بتعليم أسرة ؛ لأن بنت اليوم أم في المستقبل ، تقوم بتربية أبنائها وبناتها .

ولو ألقينا نظرة واحدة إلى التاريخ لوجدنا للأمهات فضلاً عظيماً في تكوين العظماء من الأبناء ؛ فهناك (نابليون ، وجورج واشنطن ، وأبراهام لنكولن ، والورد بركنهد ، والمستر ه . ج . ويلز ، وجورج برنارد شو) كل هؤلاء من العظماء والقادة والأدباء ، قد استمدوا العظمة من أمهاتهم ، وكان لهن أكبر الفضل في تربيتهم ، وبث المثل العليا في نفوسهم ، وقد اعترفوا جميعاً بأنه قد كان لأمهاتهم أكبر الأثر في نجاحهم في الحياة . وقد قال نابليون : « إن المرأة التي تهز المهد يمينها تهز العالم يسراها » .

إن المرأة الأوروبية والأمريكية اليوم عضو كامل في الحياة ، وقد وصلت بعلمها إلى كل ما وصل إليه الرجل . أما المرأة الشرقية قديماً فنكودة الحظ ، تعسة الجسد ، لا لسبب إلا أنها خلقت في بيئة لا تقدر الإنسانية ، ولا تعرف حقوقها . فلا عجب إذا وجدناها مهضومة الحقوق ، مهملة في التعليم . فمتى يأتي يوم نرى فيه كل فتاة مصرية وعربية قد أخذت نصيبها من التعليم الخلق

والديني ، والتدبير المنزلي ، والعلم بتربية الأطفال ، وتمريض المرضى ؛ حتى ترقى الأمة ، ويرتفع مستوى أبنائها ؟

لا ينكر أحد فضل التعليم ، ولا ينازع منازع في وجوب تعليم الابن والبنت . لقد ترفت المرأة الإنجليزية بعلمها ، وتنبت تركيا الحديثة إلى حقوق المرأة ، ووجوب تعليمها ، ومساواتها بالرجل ، ففتحت أمامها المدارس والوظائف . واستيقظت الصين الجنوبية ، فابتدأت تشعر بوجوب تعليم المرأة .

وإني أرجو أن يأتي اليوم الذي تشرق فيه الشمس في مصر وفتياتها جميعهن متعلقات مهذبات ؛ كي يستطعن القيام بالواجب نحو أبنائهن وأزواجهن إذا تزوجن ، ونحو أنفسهن إذا لم يتزوجن . وإني أقصد بالتعليم التعليم الذي يؤدي إلى الفضيلة والرقى والكمال ، في كل ناحية من نواحي الحياة .

إننا لا ننكر أن البيت هو مكان المرأة ، ولكن ماذا تفعل إذا كان لديها أخوات كثيرات لم يتزوجن ؟ هل يقضين حياتهن متعطلات ، أو يعلمن كي يستطعن القيام بواجبهن نحو أنفسهن ونحو الأمة ، ولا يكن كلا على أب قد يكون فقيراً ؟

ماذا يكون موقف المرأة المتزوجة إذا كانت لا تعرف القراءة والكتابة وسافر زوجها لعمل خاص يستغرق سنة أو أكثر ، ولم تسمح له أحواله بأخذها معه ، إذا أرادت أن ترسل له رسالة عن أمور لا تريد أن يطلع غيرها عليها ؟ وماذا تفعل إذا تسلمت رسالة من زوجها ؟ أليست في تلك الحال مضطرة إلى أن تبحث عن من يكتبها أو يقرأها لها ؟ أليس في ذلك إفشاء للأسرار البيتية ؟ أليس من الغريب أننا مازلنا نرى بعض النساء لا يزلن يذهبن إلى رجال ليكتبوا لهن رسائلهن الخاصة ؟

أليس من الخطر في بعض الأحيان أن تترك بعض الأدوية في المنزل إذا كانت الزوجة غير عالة بالقراءة ؟ فقد تستعمل صبغة اليود ظناً منها أنها قطرة ، وفي ذلك ما فيه . إن المرأة الغربية لم تتعلم العلوم الأولية فحسب ، بل شاركت الرجل في كل علم من العلوم ، وفن من الفنون . وفي إنجلترا مثلاً تجدد المعاملات أكثر من المعلمين .

قال (المسترمان) الخبير الإنجليزي في تقريره ص ٧ : « إن الجميع يقرون بأن من النقص الجسيم في نظام التعليم بالقطر المصري أن الوسائل المعدة حتى الآن لتعليم البنات ضئيلة بالنسبة إلى ما هو معد للبنين . على أن وزارة المعارف قد وجهت عنايتها إلى هذا الأمر أيضاً ؛ فهي الآن تواصل جهودها المحمودة في إيجاد المحال المطلوبة ، إجابة للرأي العام الذي أخذ يتجه اتجاهاً سريعاً إلى هذه المسألة ، بيد أنه قد يكون من المناسب أن نذكر في هذا المقام أن كثيراً من كبار المفكرين المصريين يرون أن جانباً كبيراً مما ينتاب الحياة الاجتماعية المصرية في الوقت الحاضر من العيوب الجسمية يرجع في الغالب إلى نقص نظام التعليم النسوي ، فإحصاءات الصحة العامة لا يمكن عدها الآن مرضية .

والسبب في ذلك أن كثيراً من التدابير الصحية التي لا تراعى الآن في تقويم الصحة العامة ، وتربية الأطفال ، وعلاج الأمراض الخفيفة الفاشية بوجه خاص في مصر ، لا يمكن أن يقوم بها على الوجه الأكمل سوى الزوجات والأمهات اللاتي يتبعن في حفظ الصحة وإدارة الشؤون المنزلية تلك النظم الراقية والعادات الحسنة ، التي هي ثمرة غرس التربية الصحية السديدة في طور الطفولة ، حين يسهل انطباع الأشياء في النفس البشرية . وذلك غير متوفر في مصر .

إن الإتفاق على تعليم الفتيات المصريات يمكن أن يعد بحق إتفاقاً على تحسين الصحة العامة ، بشرط أن يسير ذلك التعليم دائماً على نهج عملي معقول . وعلى هذا الرأي يعد الإتفاق المذكور مثمراً من الوجهة الاقتصادية على الأقل . ولا يقلل من فائدته وثمرته أن ربحه لا يظهر على الفور في شكل جنهات وقروش » . هذا ما قاله (المسترمان) في أثر تعليم المرأة ، وليس في حاجة إلى تعليق .

ماذا تفعل المرأة إذا طلقها زوجها وكانت يتيمة فقيرة ؟ أليس من الحزم أن نعلمها من العلم ما يقيمها شر السؤال ؟
وماذا تفعل الفتاة إذا تركت غير متزوجة ، ولا أخ لها ولا معين ولا نصير ؟

ماذا تفعل إذا توفي عنها زوجها، وترك معها كثيراً من الأطفال الصغار، ولا مال يقوم بتربيتهم أو معيشتهم؟ ماذا تفعل إذا ترك لها زوجها فتيات لم يتزوجن، وليس لديها ما يقوم بالنفقة عليهن؟ هل يترك كلاً على تلك الأم المسكينة العاجزة عن الكسب التي قسا عليها الدهر، أو يتعلمن من الصغر العلم الذي يناسبهن، والحرفة التي يعلن إليها، حتى إذا تركت الواحدة منهن من غير زواج، أو طلقت أو مات عنها زوجها، أو مات أبوها أمكنها أن تعتمد على نفسها، وتكسب عيشها من وسيلة شريفة، هي العمل والاعتماد على النفس، والأكل من عرق الجبين؟ وأيهما أشرف العلم أم الجهل، والكسب من عمل شريف أم من عمل دنيء، والاعتماد على نفسك أم على غيرك؟ ليس هناك مضرة ولا منقصة ولا عار في تعليم الفتاة العلم الذي يمكنها من كسب عيشها، والاعتماد على نفسها إذا ابتليت يوم أسود، أو أصيبت بفقر أو فقد زوج أو أب. أمن العيب أن تجعل المرأة حية بالعلم، قادرة على العمل؟ هل العار في العمل والقدرة على كسب العيش من طريق شريف أو في الاستجداء من الناس، والالتجاء إلى وسائل غير شريفة؟ ماذا تستطيع المرأة المصرية أن تفعل إذا تركت وحولها خمسة أطفال لا دخل لهم ولا معين؟

فيأيتها المصريون، علموا المرأة، ولا تعطلوا نصف الأمة؛ فبحال أن ترقى ما دام نصفها الذي يقوم بالتربية المنزلية متعطلاً جاهلاً، لا يعرف عن الحياة شيئاً. ساعدوها بالتربية، ورقوها بالعلم والتعليم. واحترموا فما هي إلا مخلوق مثلكم. ولا تتركوها جاهلة مهملة. وفكروا في تربية بناتكم، كما تفكرون في تربية أبنائكم.

إن المرأة ضعيفة فقووها بالعلم وحسن الخلق، ولا تقبروها بالجهل وهي حية. احفظوها من الخرافات العتيقة. أعطوها حقوقها، وافتحوا سبل التعليم أمامها؛ فإن المرأة إذا تعلمت استطاعت أن تقوم بما يقوم به الرجل؛ استطاعت أن تكون معلمة وطبيبة للنساء والأطفال، وممرضة للمرضى، ومربية، وكاتبة، ومؤلفة، ومدافعة عن حقوق المرأة. واستيقظوا من سباتكم إن كنتم نائمين، فالأمة التي يعم فيها التعليم البنين والبنات إذا حاربت أمة تنكر تعليم البنات.

— كانت تحارب بيدين ، أما الثانية فتحارب بيد واحدة . والنصر للأولى من غير شك . ورحم الله حافظ إبراهيم بك إذ يقول :
الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق
ورحم الله شوقي بك إذ قال :
وإذا النساء نشأن في أمية رضع الرجال جهالة وخمولا
ليس اليتيم من انتهى أبواه من هم الحياة وخلفاه ذليلاً
إن اليتيم هو الذي تلقى له أما تخلت أو أباً مشغولاً
وليس الذكاء مقصوراً على الأبناء ، وليس خاصاً بالبنات ، بل هو شركة
بين النوعين ، ومن النقص أن توجه العناية إلى نوع ويهمل الآخر . ومن
الحكمة أن ننتفع بذكاء البنات في دائرة حياتهن ، كما ننتفع بذكاء البنين ،
حتى نجد شعباً جمع بين الحسنين ، ينهض ببلاده ، ويعيد إليها تراثها التالذ .

تهيئة التعليم لكل فرد

قال (رولاند) رئيس مجلس النواب الفرنسي سنة ١٧٦٨ : « يجب أن
يعطى كل إنسان فرصة يتعلم فيها التعليم الذي يلائمه » ؛ أي يجب أن تمهد السبل
لكل شخص كي يحصل على فرصة ينال فيها القسط الذي يناسبه من التربية
والتعليم ؛ فإن الحقوق الإنسانية تستدعى وتتطلب تعليم أبناء الشعب وبناته ،
تعلماً ينفعهم في حياتهم ومعيشتهم ، في حالهم ومستقبلهم . وقد صدق (آدم
سميث ^(١)) في قوله في كتابه الثمين « ثروة الشعوب » : « إن شعباً تحكمه حكومة
منظمة يجب ألا يترك فرد من أفرادها جاهلاً ؛ فإن التعليم حق من حقوق كل
إنسان ، ويجب أن يكون الفقير مساوياً للغنى — في أن يمنح فرصة التعليم التي
تمنح الغنى — في المرحلة الأولى من التعليم . والحق أن الفقير أشد حاجة إلى
التربية من الغنى ؛ فالغنى قد يجد من وسائل التربية المنزلية ما يغنيه عن التربية
المدرسية ، ويستطيع أن يعتمد على غناه في تعليمه وحياته ، ولكن الفقير قد
حرم التربية المنزلية ، وليس لديه شيء يعتمد عليه ويساعده في كسب العيش في

(١) Adam Smith ١٧٢٣ — ١٧٩٠ في كتابه : The Wealth of Nations

الحياة . لقد حرم التربية المنزلية ، فيجب ألا يحرم التربية المدرسية . لقد حكم عليه بالفقر ، فيجب ألا يحكم عليه أيضاً بالجهل ، لقد حرم المال ، فيجب ألا يحرم العلم . قال : (روبرت جاك تيرجوت ١٧٢٧ — ١٧٨١ م) الوزير الفرنسي في تقريره للملك لويس السادس عشر : « إن تعليم الشعب خير وسيلة لترقيته » .

فالتعليم أقوى سبب لايجاد الفرق بين الإنسان وأخيه الإنسان ، لايجاد الفرق بين الأخ وأخيه ، والأخت وأختها . وكما أن للوراثة أثراً في الأفراد فللبينة والتربية أثر لا ينكر ، فإذا أردنا رقي الأمة وتقدمها ، والنهوض بها ، وتحسين مستوى المجتمع فيها صحياً واقتصادياً واجتماعياً فليس أمامنا سبيل سوى التربية والتعليم ؛ فإن في جهل الأفراد خطراً غير مقصور عليهم ؛ بل يتعداه إلى الأمة والنظام الاجتماعي فيها . ولا ينكر أحد الفرق الكبير والهوة العميقة بين الجاهل والمتعلم ، وإن أوتي الجاهل من الذكاء الفطري ما أوتي .

وإن التعليم — مهما يكلف من النفقات — هو الوسيلة الوحيدة لرفع مستوى الأمة ، وتحسين حال الفقراء منها ، وجعلهم أسعد حالاً ، وأحسن نظاماً ، وأقوى صحة ، وإن الطريقة لأن تكون مستريحاً هي أن تجعل غيرك مستريحاً أيضاً ، والوسيلة لإراحة غيرك أن تظهر له الحب . وخير وسيلة لإظهار الحب الحقيقي له أن تعلمه ، لتقضى على الجهل والفقر والمرض .

إن التربية واجبة لتنمية عقول الفقراء وإسعادهم . وتعميم التعليم هو الأساس القوي الذي يجب أن يفكر في تنفيذه كل فرد من الأمة ، وكل من في قلبه ذرة من الحب والإخلاص لها .

يقول (روبرت أون ^(١) ١٧٧١ — ١٨٥٨) المربي الإنجليزي : « إن لأسلاف الإنسان أثراً كبيراً في ذكائه وأخلاقه وأفكاره وعاداته » . فهو يرى أن التربية يجب أن تعمل للنهوض بالأخلاق ، وأن الطفل يجب أن يعلم ويحاط بالبينة الصالحة والأمر الثقافية الضرورية ؛ كي نبني له حياة طيبة ، ومستقبلاً سعيداً . فالجرم مجرم لأنه وجد في بيئة ساعدته على الإجرام ، والقاضي قاض لأنه وجد بين قوم ربوه ليكون قاضياً ، وهذا أثر من آثار البيئة والتربية ، فالإنسان يتأثر

دائماً بالأحوال التي تحيط به ، وبالأمة التي ينسب إليها .

وليس من الصعب تحويل الأُميين إلى متعلمين ، والنهوض بالجهلاء إلى طبقة العلماء ، فبالمدارس وتعميمها نستطيع أن نقضى على الأُمية السائدة في البلاد في بضع سنوات فقط ، ونرفع المستوى الصحى والاجتماعى بمصر .

يجب أن تكتب تلك الحكمة البالغة التي قالها (فكتور هوجو) :
« في فتح مدرسة إغلاق سجن » بقلم من النور على باب كل مدرسة ، وفي كل ميدان ، بل في كل مكان . نعم إن في فتح مدرسة إغلاق سجون ، فبتخاذ الوسائل الملائمة يمكن تعليم أى أمة التعليم الذي يجعلها في سعادة وهناءة ، فلا ترتكب جرماً ، ولا تتعرض لعقاب ، فالجرائم أحياناً وليدة خطأ في الطرق المختلفة للتربية والتعليم . وقد نشأ هذا الخطأ من الجهل بمقتضيات الطبيعة الإنسانية . وإن أرقى أمة هي التي تتخذ أحسن الطرق في التربية . ولا ينكر أحد أن أرقى الأمم هي الأمم المتعلمة التي توجب على كل فرد أن يتعلم وتهيء له الفرصة التي بها يتعلم التعليم الذي يلائمه ، فيعرف من العادات أحسنها ، ومن الأفكار أسماها ، التعليم الذي يقود الشخص إلى عيشة راضية ، وحياة كاملة ، التعليم الذي يؤدي إلى السكال ، فلا خير في علم لا يؤدي إلى الفضيلة . ولا عجب إذا قلنا إن في انجلترا قد ينحلو أحد السجون فيها من المجرمين عدة شهور ، أما في مصر فقد ضاقت السجون بالمسجونين ، ولا غرابة ، فالتعليم عام منتشر في الأولى ، والأُمية منتشرة في الثانية .

ولنستدل على صدق كلمة (فكتور هوجو) من أن للتعليم أثراً كبيراً في الفرد والمجتمع ، في جميع الشعوب نقول : إن في سنة ١٨٧٧ كان عدد المسجونين في انجلترا ٢٠٨٠٠ ، ثم أخذ هذا العدد ينقص حتى صار في سنة ١٨٩٤ ١٣٠٠٠ سجين ، وبذلك نقص الثلث . ويجب أن نتذكر أن عدد السكان كان في ازدياد مستمر ، ومع ذلك كان عدد المسجونين في نقص دائم بدلا من ان يزيد بزيادة السكان . وهذا أثر من آثار التعليم . ولو لم ينشر التعليم لارتفعت نسبة السجناء بنسبة زيادة السكان ، ولكان بالسجون سنة ١٨٩٤ ٢٨٠٠٠ سجين بدلا من ١٣٠٠٠ سجين ، ولكان ما ينفق على الشرطة والسجون ٨٠٠٠٠٠٠

جنيه على الأقل بدلا من ٤٠٠٠ ٠٠٠ جنيه .

فإنجلترا — وإن كانت أمة محافظة تميل إلى القديم — تجدد الإصلاحات فيها مستمرة ؛ فقد كان فيها التعليم اختياريا ، أما اليوم فهو إجباري ، وهي بلد النشوء والارتقاء ، تكرر النظريات ، وتمسك بالأعمال .

التعليم وسيلة للأمن وصيانة الحقوق

التعليم أول الواجبات ، وتعميمه أول الضروريات ، فهو الوسيلة لحفظ حياة الناس وصيانة ممتلكاتهم . قال اللورد (ماكولي) ^(١) في خطبة له في مجلس النواب الإنجليزي : «إنى أعتقد أن من حق الحكومة وواجبها أن تعمل لمساعدة وسائل التعليم للفقراء من الناس ، فمن الواجب على الحكومة أن تحمى رجالنا وأموالنا من الخطر . وإن الجهل المطبق المنتشر بين العامة من الناس هو السبب الرئيسى للخطر على الأفراد وممتلكاتهم . يتضح لى كل الوضوح أن من له الحق فى أن يشنقهم ، عليه الواجب فى أن يعلمهم . إذا كان من الواجب أن تعاقب المجرمين فمن الواجب عليك أن تعلمهم . فليس معنى الحكم الجلد والشنق خصب » . إن المدارس أساس النجاح والسعادة لأى شعب من الشعوب . لذلك تنفق عليها الحكومات الأوروبية بسخاء ، موقنة بأن فى التعليم قوة كبيرة فى إسعاد الشعب والنهوض به إلى حياة جميلة ، وعيشة راضية . والتاريخ خير دليل على أن بالمدارس ، وبالمدارس وحدها تحيا الشعوب من موتها ، وتنهض من رقادها . ويعتقد الرجل الإنجليزي والأمريكى والفرنسى والسويسرى أن ما يدفعه من الضرائب مثلا لمساعدة مدارس الشعب يزيد ثروته الخاصة ، ويجعله فى أمن مطمئنا على ماله ، ويقلل مقدار الضرائب التى تدفع على السجون والشرطة والمحاكم .

(١) كاتب وشاعر ، وخطيب ومؤرخ ، وسياسى (١٨٠٠ — ١٨٥٩ م) كان أبوه من أسكتلندة ، أظهر حبا للقراءة . وتعطشا للعلم منذ الطفولة . وله كثير من المؤلفات التاريخية والأدبية باللغة الإنجليزية .

وإذا كان من الواجب على من يدفع الضرائب أن يدفعها بنفس راضية، وسرور جم، لتعزيد تعميم التعليم، ومساعدة مدارس الشعب، أفليس من الواجب على الآباء أن يتضاعف سرورهم، ويزيد حبورهم لتعليم أبنائهم في المدارس التي تنشأ بالحكومة والأمة لهم؟ ولكن من المؤلم جداً أن الجهلة من الآباء لا يفقهون معنى التعليم ولا يشجعونه.

كان من الواجب ألا يكونوا في حاجة إلى أن يقهروا ويجهروا على إرسال أبنائهم إلى المدرسة؛ ليتعلموا على نفقة غيرهم، ولكن اتضح بالتجربة في الأمم الراقية أنه لا يكفي أن تنشأ المدارس؛ بل يجب أن يقصر الآباء على إرسال أبنائهم إليها؛ فإن كثيراً من الآباء — وبخاصة الجهلة منهم — لا يدركون فوائد التربية التي تقدمها المدرسة لأبنائهم. أما المتعلمون من الآباء فإنهم يعملون كل ما في قواهم وما في وسعهم لتعليم أولادهم، وفلذات أكبادهم، وأثمن ما يملكون في هذه الحياة، ويبدلون جهدهم في تربيتهم، ويضحون بكل غال لديهم في سبيل تعليمهم. وقد يقتصدون من وقتهم، ويمتنعون عن مسراتهم لا لغرض إلا تربية أبنائهم، وأمثال هؤلاء يجب أن يذكرنا ويقدروا.

ولما كان بعض الجهلة من الآباء قد يكون ضعيفاً أحمق، محباً لنفسه، سيئ التصرف، لا يعرف عن الحياة شيئاً، ولما كان كثير من الأطفال يتركون يتامى لأب لهم، ولقضاء لا مأوى لهم، ولا معين ولا نصير، — وجب ألا يهمل هؤلاء الأطفال في الطرقات، ولا يسمح لهم بأن يشبوا على الجهل، فيصيروا وبالا وخطراً على الأمة. يجب أن يؤخذوا ويتعهدوا بالتربية والتعليم. ويجب ألا يسمح للآباء بالإهمال في تربية أبنائهم؛ فإن الأبوة الجسمية ليست كل شيء، والأبوة وحدها لا تعطي الإنسان الحق في أن يحكم على أي طفل بأن يكون عبداً للجهل وللظلمة، وللشقاء إلى الأبد. ويجب أن تعلم الأمة علم اليقين أن كل طفل قد حصل على فرصة عادلة؛ هي فرصة التعلم الذي يؤدي إلى مستقبل سعيد، وحياة طيبة.

ولا يكفي لتعميم التعليم أن يكون بالجان؛ بل يجب أن يكون إجبارياً، حتى تضمن الأمة تعليم كل فرد من الأفراد؛ فإنه إذا صح أن تقول الحكومة

للرجل الغنى الذى لا أطفال له : « يجب أن تدفع ضريبة للتعليم المجانى » فما لا ريب فيه أن تقول للأب الفقير الذى لديه أطفال : « يجب أن ترسل أبنائك وبناتك إلى المدرسة » . وهذا أمر يسلم به العقل والمنطق .

وأحياناً يكون الآباء عقبة فى سبيل التعليم ، فيؤخرون أبناءهم عن الحضور إلى المدرسة ، ويشجعونهم على عدم المواظبة . ولو فكر الآباء فى أن الأبناء هبة غالية من الله ، وجواهر ثمينة لا تقدر بثمن لربوهم أحسن تربية ، وعودوهم الذهاب إلى المدرسة من غير انقطاع ، واهتموا بتعليمهم ، وشعروا بما تؤديه المدرسة لهم من خدمات عظيمة ، وتعاونوا معها على تنفيذ النظم الضرورية لصالح التعليم ، وأعدوا لأبنائهم من الكتب والأدوات ما لا غنى لهم عنه ، وساعدوا المدرسين فى أعمالهم ؛ بأن يبثوا فى نفوس أولادهم وهم بالمنزل عادات النظافة والمواظبة ، والاعتماد على النفس ، والنظام فى العمل ، وحب أداء الواجب ، والرأفة بالحيوان ، وحسن معاملة غيرهم ، والتخلق بالأخلاق الجميلة من الصدق فى القول ، والأمانة فى العمل ، والطاعة المعقولة .

العلم هو السبيل الوحيد والأساس المتين لسعادة الجمهور . وإن كل أمريكي حتى اليوم يقدر تلك الحكمة البالغة التى فاه بها (جورج واشنطن)^(١) محرر أمريكا فى خطبة الوداع : « لقد نلنا الحرية والاستقلال ، ولكن المهم أن نحافظ عليهما . ولا وسيلة للمحافظة على الحرية والاستقلال سوى النهوض بالمدارس لنشر التعليم العام . علموا الأمة . علموا الأمة . علموا الأمة » . ولا عجب فلا سبيل لرقى أمة إلا بالعلم

ولا ينكر أحد صواب ما قاله (واشنطن) — ذلك البطل العظيم — من جهة أهمية التعليم . ولما بدأت أمريكا مشروع تعميم التعليم خصصت قطع

(١) ولد (جورج واشنطن) فى ٢٢ من فبراير سنة ١٧٣٢ ، وتوفى ولا ذرية له فى ١٤ من ديسمبر سنة ١٧٩٩ م . مات أبوه تاركا أسرة كبيرة ، وميراثاً لا يكتفى لتربية الصغار من أبنائه . وانقطع (واشنطن) عن المدرسة وعمره ست عشرة سنة . وقد ترك المدرسة فى الوقت الذى يلحق فيه غيره بالكلية — لكسب العيش . وكان يشعر بذلك النقص من الوجهة العلمية ؛ فكان يكثّر القراءة لعلاج ذلك الضعف العلى ؛ فقرأ كثيراً فى التاريخ والسياسة ، ولم يعرف من اللغات إلا الإنجليزية . وكان قادراً على كتمان شعوره ؛ إذ لم يغضب فى حياته إلا مرة واحدة .

واسعة من أرض الشعب بكل ولاية من الولايات لتزرع ؛ كي تحصل على رءوس أموال كافية لتأسيس مدارس للعامة سميت « مدارس الأمة » . فأنشئت المدارس ، وأقيمت الجامعات ، وفتحت مدارس زراعية تابعة للحكومة ، وأعدت الطرق الصالحة لتعليم الشعب . وفي أواخر القرن الثامن عشر أخذت هذه الجمهورية الجديدة تحاول تعليم جميع الأطفال على نفقة الشعب ، بنشر التعليم المجاني في جميع أنحاء أمريكا . ولم يكتب (توماس جيفرسون ^(١)) الرئيس الثالث للولايات المتحدة بأمريكا أثمن من هذه الكلمات :

« إن التعليم الذي سيعم كل طبقة من أبناء شعبنا من أغناهم إلى أفقرهم سيكون أول شيء يتعلق بالجمهور الذي أحبه وأفكر فيه . إن الشعب الذي ينتظر أن يكون حراً جاهلاً في وقت واحد شعب ينتظر فلم يحدث ولن يحدث . فحينما تكن الصحافة حرة ، ويكون كل إنسان قادراً على القراءة والكتابة تكن (الديمقراطية) آمنة .

لم تكتف الولايات المتحدة بأمريكا بما نالته من الحرية بعد ثورة سنة ١٧٧٥ م ، بل أخذت في تعميم التعليم المجاني حتى صارت اليوم في مقدمة الأمم المتقدمة في العلم والصناعة ، والزراعة والتجارة ، والغنى والثروة . فبالعلم وحده يستطيع الإنسان أن يعرف ما يجب عليه نحو نفسه وغيره . به ترقى الأفراد ، وبرقى الأفراد يرقى المجتمع ، وبعبارة أخرى ترقى الأمة . وإن نظرة واحدة إلى تاريخ العالم تبرهن لنا على أن كثيراً من العظماء والأدباء والعلماء وقادة الفكر والعمل كانوا فقراء ، فتعلموا وثابروا حتى وصلوا إلى

(١) (توماس جيفرسون) هو مؤلف كتاب « التصريح بالاستقلال الأمريكي » .

ولد في ١٣ من إبريل سنة ١٧٤٣ . وكان أبوه من (ويلز) مساحاً للأراضي ، وبستانياً في (فرجينيا) . كان توماس ثالث طفل وأكبر ابن لأسرة بها عشرة أطفال . لحق بكلية (وليام وماري) وعمره سبع عشرة سنة ، وكان محبوباً جداً لدى الشعب . نودي به وكيلاً لرئيس الولايات المتحدة سنة ١٧٩٧ م . وفي سنة ١٨٠١ انتخب رئيساً لها . وله أعمال جليلة في تحرير أمريكا ، وإلغاء تجارة العبيد . ثم خصص بقية حياته لخدمة التربية والتعليم ، بعد أن اشتغل بالأمور الإدارية والسياسية أربعين سنة تقريباً . ولقد تبرع بكثير من الأموال للتعليم وإنشاء جامعة (فرجينيا) .

أوج العظمة والرفعة . فلاذ كياء من أبناء الفقراء يجب أن نمهد لهم السبل ،
ونفتح أمامهم أبواب التعليم ، ونهي لهم الوسائل حتى تستطيع الأمة أن
تنتفع بمواهبهم ، وتوجههم إلى الخير ، وترشدهم إلى الطريق المستقيم .

أثر تعميم التعليم

بالولايات المتحدة بأمريكا

كان التعليم في الولايات المتحدة بأمريكا منذ خمسين سنة غير عام ، حتى إن
بعض عظماء أمثال (واشنطن ، وجكسون ، وهنري كلّي ، وأبراهام
لنكولن) لم يتعلموا التعليم الحق . وكانت المدارس العالية قليلة ، والسنة
الدراسية قصيرة ، والمواد محدودة ، وهي : (القراءة والكتابة والحساب
فقط) . وكان البنون يتعلمون الأعمال اليدوية في الحوانيت ، والزراعية في
المزارع والحقول ؛ أما البنات فكان تعليمهن مقصوراً على التدبير المنزلي ،
فكانت الأسرة معهداً للتعليم الخلقى والدينى والاقتصادى . وكانت المعامل
الكبيرة والمخازن العظيمة غير معروفة ، والناس يعيشون عيشة طبيعية ، والعمال
يشتغلون بأيديهم أكثر من شغلهم بالآلات . وكان الفقر عاماً ، والتعليم أولياً
يكفى الناس منه بالقليل . وكانت مهنة التدريس غير مقصورة على الأكفاء ،
بل كان الباب مفتوحاً على مصراعيه ، فكان يشتغل بهذه المهنة كثيرون من
الجهلة الذين يتخذون التعليم مهنة لهم ، فكان الأطفال ضحيتهم ، وهي تضحية
لا تقابل بالمال ، تضحية بوقتهم ونشاطهم ، ومستقبلهم ، وحياتهم
الإنسانية الغالية .

احتجت الأمة ، وشعر الناس جميعاً بالخطأ في التعليم ، والحاجة إلى
الإصلاح ؛ فإن التعليم لم ينتج ما يريده الشعب الأمريكى من النتائج ،
ولم يستفد الناس منه الفائدة المرجوة ، ولم يغير هذا التعليم السطحى شيئاً من
خلقهم ، فكانت أصوات الانتخاب تباع وتشترى ، والجرائم منتشرة . وكان
العمال مظلومين ، يتحكم الأغنياء فيهم ، فيقبلون من يشاءون ، ويرفضون من

يريدون ، فلم يغير التعليم السطحي من عاداتهم في الترف وحب النفس ، ولم يزدوا على أسلافهم إلا أنهم كانوا يستطيعون كتابة أسمائهم .

كل هذه الأمور برهنت للرئيس (إليت) بجامعة (هارفارد) على أن مرد ذلك إنما هو الجهل وانتشار الأمية بين الشعب ، فعمل جاهداً لإصلاح التعليم وتعميمه ، ثقة منه بأن التعليم الصالح ينتج نتائج صالحة من الوجهة الخلقية ، والأدبية ، والاجتماعية ، والعلمية ، والصحية ، فإذا وجدت عيوباً في شعب من الشعوب فاعلم أنها ناشئة عن عيوب في التعليم ، فلو أصلح التعليم ، وعمم بين جميع أفراد الشعب استؤصلت العيوب الإنسانية ؛ فالعلم الذي لا يؤدي إلى الكمال ليس بعلم . ولا خير في العلم إذا لم يعمل للوصول إلى التهذيب ، والحياة الكاملة .

وقد وجدت مدارس الشعب في الولايات المتحدة نتيجة عراق طويل ، وقتال شديد ضد النظرية الفاسدة التي كانت منتشرة في العالم الأوروبي والأمريكي في القرن الثامن عشر ، وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر . تلك النظرية هي : « أن قليلاً من الناس خلقوا ليحكموا ، وأن الأكثرية خلقت لتطيع طاعة عمياء ، وتخدم من غير أي اعتراض » وقد كان الحكماء المستبدون في خوف دائم من تعليم الدهماء ؛ لأن الحكماء إذا كانوا ظالمين لا يأمنون على أنفسهم حينما يبتدئ الناس التفكير لا أنفسهم وبأنفسهم ، أما الحاكمون العادلون ففي أمن مستمر ، ولا يقدرهم حق قدرهم إلا الشعب المتعلم ؛ فالأمة الجاهلة لا تميز الحسن من القبيح ، والنافع من الضار . أما اليوم فقد شعر العالم أجمع بأن التعليم هو الوسيلة الأولى للتعرف مع العامة . فبالتعليم تستنير أفكارهم ، فيسيرون في الطريق المستقيم ، ويحكمون عقولهم ، فيميزون الفضيلة من الرذيلة ، والخير من الشر .

ومدارس الشعب بأمريكا بساكنة جميلة ، يتعلم فيها الأطفال الإخلاص لبلادهم ، والحب لوطنهم ، وبها تحفظ حقوقهم ، وتصان حريتهم . وهي الوسيلة الكبيرة للتوحيد بين السكان على اختلاف نزعاتهم وميولهم ، وعاداتهم وأخلاقهم ؛ فقد استوطنها كثيرون من الأمم المختلفة . وليس التوحيد بين هؤلاء السكان

بالأمر السهل . ولكن مدارس الشعب قد جعلتهم أمريكيين ووحدت بينهم ، وبثت في نفوس أبنائهم حب بلد اتخذوه بلداً لهم ، والإخلاص لوطن جعلوه وطناً لهم .

والفضل كله لمدارس الشعب التي تصور فيها (الديمقراطية) الأمريكية بأجلى معانيها ، ويتربى بين جدرانها روح الوفاء والإخلاص ، وتصفق الأيدي لغرض واحد ، هو إعطاء كل طفل من الأطفال أكبر فرصة يتعلم فيها ؛ حتى يصل إلى أرقى درجة يمكنه الوصول إليها بقواه الشخصية ، وهنا تظهر القدرة والكفاية ، والنبوغ والعبقرية ، ويعطى كل ذي فضل فضله ، وكل ذي حق حقه ، وتحدث المنافسة بين الأفراد والجماعات ، في الإصلاح والاختراع والإبداع ، والتكوين والتجديد ، والتهذيب والتقويم ، فيرقى العلم ، وتكثر المخترعات ، وتصل الأمة إلى أقصى درجات الحضارة والمدنية والعلم والعرفان ، فيعلو مستوى الشعب في الحياة والصحة ، والمعيشة ، والسكن ، والمدنية ، وفي كل أمر من الأمور ، والفضل كله لمدرسة الشعب أو لتعميم التعليم .

ولمدارس الشعب في الولايات المتحدة بأمريكا منزلة كبيرة في القلوب ، وحب عظيم في الأفئدة ، فالأمريكيون ينظرون إلى هذه المدارس نظرة كلها حب وإجلال وإخلاص ، نظرة من يقدرها ويعرف قيمتها ، ويعتقدون أن بالمدرسة — وبالمدرسة ليس غير — تستطيع أمريكا أن تقود العالم في التفكير والاختراع ، والصناعة والتجارة والاقتصاد . لذلك تجدهم يدفعون ضرائب التعليم لمعاوضة مدارس الشعب بقلوب راضية ، ونفوس مطمئنة ، ويعدون لها واجباً عليهم نحو أمنهم التي يقدرونها حق قدرها . ويفخرون بالانتساب إليها ، ويعملون لا إسعادها وترقيتها ، والنهوض بها ، يعدون ضرائب التعليم من الضروريات لرفع مستوى الأمة ، والمحافظة على هذا المستوى . ويجعلونها وفقاً للمنفعة العامة . والفائدة المشتركة بين طبقات الشعب فيعطون بسخاء من غير ماتذمر أو تألم . وما وصلت أمريكا إلى هذه المسكنة السامية إلا بالعناية بالعلم ، وتعميم التعليم ، وتمكين كل فرد من أن ينال حظه منه .

ولو طبقنا هذه الحال على مصر لوجدناها درساً نافعاً لنا في الوقت

الحاضر ، حيث نشكو من الشكوى من المستوى الخلقى والاجتماعى والعلمى والاقتصادى والصحى . فإذا أردنا أن تهض ونصل إلى مستوى الأمم الأوربية الراقية فلا علاج إلا تعميم التعليم الصالح .

فبالتعليم — والتعليم فقط — يمكن إصلاح مصر من جميع وجوه الحياة . إننا لا نقول : فى فتح مدرسة إغلاق سجون خفسب ؛ بل فى فتحها تتطلب حياة كاملة بأجلى معانيها فى الحياة المصرية ، والمجتمع المصرى . وإذا قلنا بالتعليم قلنا بإيجاد مال ومدارس ومدرسين لتعميم التعليم ؛ حتى نرى مصر الحديثة قطعة من أوروبة — كما قلنا من قبل — فننفذ رغبة إسماعيل المصلح العظيم ، ونحقق آمال الفاروق العظيم فى النهوض الاجتماعى والخلقى والعلمى ، لنرى مصر كغيرها من الدول العظيمة ، علما وصناعة ، وثروة واقتصادا . وبذلك نقضى على الجهل والأمية ، والفقر والمرض ، ونتقدم فى الصناعة والزراعة والتجارة .

وحبذا الأمر لو اقتدينا بالأمريكيين فى حب العلم والتعليم ، وقنا بفرض ضرائب خاصة بالتعليم ، تكفى إنشاء المدارس التى نحتاج إليها ، على أن تكون إجبارية بالجمان ؛ حتى نتغلب على الأمية والفقر والمرض ، وتنبوا مصر المكان الذى ترنو إليه بين الأمم الراقية .

وإذا استمرت الأمور كما هى ، وبقي الآباء وحدهم مكافين القيام بتعليم أبنائهم فإن كثيرين من الأطفال يهملون من غير تعليم . فمن الواجب أن نجبر الآباء على إرسال أبنائهم إلى المدارس ، وأن نفتتح من المدارس ما يكفى لتعليم كل طفل مصرى ، وكل غلام أو شاب لم يصله التعليم . ومن المحال أن يعمم التعليم فى أى بلد من البلاد إذا لم تتقدم الدولة بنفسها على أنها وصية ومراقبة للتعليم ، وتعمل لتنفيذه وتعميمه . ويتضمن عمل الدولة إيجاد عدد كاف من المدارس النهارية والمسائية المجانية لنشر العلم والتعليم .

ولا يمكننا بحال من الأحوال أن نعمم التعليم ونجعله يعم كل طفل من الأطفال إلا إذا كانت هناك مدارس كافية لتعليم الجيل الجديد من الأطفال .
حقا سيبارك الله الشعب الذى يزين أوديته وقراه بالمدارس . سيبارك الله

الجيل الذى يخصص شيئاً من ثروته وذخيرته بالتعليم ، فيحيى به أرواحاً أماتها الجهل ، وقتلتها الأمية . ولا ضريبة أكثر شرعية من الضريبة التى توضع وتجبى لإزالة الجهل ، وإنارة العقول ، وإحياء الأرواح ، ومحاربة الفقر ، ومعالجة المرض ، وتكوين رجال ونساء يخدمون بلادهم وأنفسهم .

واجب المعلمين نحو المتعلمين

ليس فى يدنا — نحن المعلمين — تعميم التعليم ؛ بل فى يدنا شيء واحد تتوقف عليه سعادة مصر ، هو الإخلاص فى العمل والتعليم . فالأمة تنتظر الخير على أيدي المعلمين ، فليعلموا أبناءها ليكونوا رجالاً يرشدونها إلى ما ينفعها . وليعلموا بناتها ليكون خيراً الأمهات ، وخير المربيات . وليعلموا كل فرد أن يثق بالآخر ؛ فإننا فى حاجة شديدة إلى انتشار روح الثقة بيننا ؛ ففي أمريكا وإنجلترا ومعظم الأمم الراقية تسود الثقة بين الأفراد . ولذلك يستطيعون القيام بأى مشروع من المشروعات . أما نحن فالثقة لدينا معدومة حتى بين الإخوة أو الأصدقاء . فمن الواجب أن يبت المعلمون الثقة فى نفوس التلاميذ ؛ وإذا وثق التلميذ اليوم بتلميذ انتخب فى فصله ليقوم بعمل من الأعمال فإنه يثق بغيره فى الغد حينما يكون رجلاً .

أما التشجيع فمعدوم ، فإذا قمت بعمل من الأعمال ، أو أظهرت رأياً من الآراء ، أو نظرية من النظريات ، وجدت الجميع مثبطين لهمتك ، حاقدين عليك . ولن تجد من يشجعك بالقول أو العمل . ولن ترقى أمة لا تشجع المخلصين من أبنائها ، العاملين على الخير لها .

فثقوا أيها المعلمون بإخوانكم ، وشجعوهم فى أعمالهم التى يريدون القيام بها ، وعلموا تلاميذكم الثقة بغيرهم ، وتشجيع المجيدين منهم ، فإننا فى حاجة إلى تمكن هاتين الصفتين من نفوسهم ، وهما الثقة والتشجيع ؛ حتى نسير فى الطريق الذى سار فيه غيرنا من الأمم الراقية . علموهم إرشاد العامة إلى الوسائل الصحية والاجتماعية والخلقية فى بلادهم وقراهم . كافوهم نشر المشروعات الخيرية والعلمية والصناعية فى قراهم ؛ حتى تتحسن حالة مصر من كل وجهة .

عرفوهم حقوق الإنسانية ، وعلموهم معنى (الديمقراطية) ، وقيمة الحرية ، وكيف يستعملونها مع احترامهم لغيرهم ، واحترامهم لأنفسهم . علموهم ألا يكونوا آلات في يد غيرهم . علموهم كيف يستعملون مواهبهم التي وهبها الله لهم . علموهم التفكير في كل عمل يعملونه ، والإقدام على كل ما فيه الخير لهم ولبلادهم . علموهم كيف يكونون قادة للآراء والأفكار ، قادة للرجال في صالح الأعمال .

علموهم ان الأمة تنتظر من كل فرد منهم أن يقوم بواجبه نحوها . علموهم الوسائل التي بها ينجحون في حياتهم . علموهم كيف ينفذون إرادتهم . علموهم المثابرة حتى يحصلوا على رغباتهم . فمهموهم أن قوة العزيمة والعمل الشاق من وسائل النجاح في الحياة . عودوهم الثقة بالنفس والاعتماد عليها ، وشجعوهم على إظهار مقدرتهم وقوتهم في عملهم . فمهموهم ألا يشغلوا بالهم بمن يحقد عليهم إن أرادوا النجاح في الحياة ؛ فإن العالم مملوء بالحقد والغيرة والحسد . ولن ينجح إلا هؤلاء الذين يعملون متجاهلين الحاقدين ، غير مباليين بالحاسدين . علموهم كيف يكونون رجالا مهذبين كاملين ، يتحلون بالأخلاق الفاضلة ، والآداب السامية ؛ فإن أهم أمر يجب أن تفكر فيه في الوقت الحاضر هو إيجاد رجال مهذبين فضلاء . والحق أننا لسنا في حاجة إلى كثير من العلم ، ولكننا في حاجة إلى كثير من الأخلاق الفاضلة .

علموهم الزراعة والصناعة والتجارة ، وأعدوهم لتلك الحياة الحرة ؛ فإن ميدان الوظائف قد ضاق ، وهو لا يكفي العدد الذي تخرجه المدارس كل سنة . بشوا في نفوسهم أن الأعمال الحرة خير لهم وخير لبلادهم من الأعمال المكتاتية التي يتطلبونها . فمهموهم أن مصر في حاجة إلى زراع وصناع وتجار ؛ فإن مصر التي كانت في زمن الفراعنة معروفة بالصناعة أصبحت الصناعة فيها محدودة ، أما التجارة فعظمها بيد الأجانب .

وعجيب جدا أن المتخرجين في المدارس الصناعية والزراعية والتجارية يحملون الأعمال الحرة ، ويجرون وراء البحث عن وظائف كتابية لا تسمن

ولا تغنى من جوع . فهموهم أن المالكين وأصحاب الضياع وأرباب الثراء هم من
الزراع والصناع والتجار .

قد يأتى الأجنبى إلى مصر فقيراً معدماً ، فيبدأ حياته ببيع شئ من
الحلوى ، وبعد قليل يفتح حانوت لبان ، وربما لا يمر عليه بضع سنوات حتى
تجده صاحب حانوت كبير . وقد يبتدىء حياته خادماً فى مقهى ، وبعد
سنوات قليلة تجده قد اتخذ لنفسه مقهى خاصاً به .

إذا نظرت إلى الصيدليات والمخابز الإفرنجية ، والمطاعم المعروفة ، والمتاهى
الكبيرة ، والمتاوى العظيمة ، وجدت أصحابها من الإفرنج ، أما المصرى —
وبخاصة المتعلم ذلك التعليم السطحى — فيعد من العار أن يشتغل بعمل حر
كهذه الأعمال التى هى مورد الغنى والثروة . فيجب أن نبث فى نفوس التلاميذ
حب الأعمال الحرة على اختلاف أنواعها .

فى مصر معامل ومصانع أنشأها الأجانب ، وقد حصلوا على ثروة كبيرة
منها ؛ لأن أجور العمل زهيدة ، وساعاته كثيرة فى مصر . ولا عجب ، فالعامل
المصرى فى الريف كان يتقاضى على الأكثر أربعة قروش فى اليوم قبل الحرب ،
أما العامل فى انجلترا فيتقاضى خمسة قروش فى الساعة على الأقل . وليته مقتنع
بذلك ، فالعمال باستمرار يطلبون من أصحاب المصانع والمناجم زيادة الأجور .
فلم لا ينتفع خريجو كلية الهندسة والمدارس الصناعية بكثرة الأيدى العاملة
فى البلاد ، فينشئوا مصانع لهم بالاشتراك مع غيرهم من أصحاب الأموال ؟

وإذا قلتم إن التعليم فى المدارس الصناعية لدينا لا يؤهل الطلبة بعد
خروجهم من مدارسهم للقيام بالأعمال الصناعية قلت لكم : ولماذا لا يخصص
جزء كبير من أوقات الطلبة بالتمرين العملى ؟ فالنظريات التى فى الكتب
لا تكفى ، بل يجب أن تصحب بالعمل والتدرب والتمرن ، حتى يجيدوا الصناعة
التي يميلون إليها . وبذلك تستطيع الأمة أن تنفع بعملهم وصناعاتهم ، وتحيا
الصناعة فى مصر بعد موتها .

واجب الآباء نحو التعليم

يجب ألا تسمح وزارة التربية والتعليم للآباء بعدم إرسال أبنائهم أو بناتهم إلى المدرسة إلا إذا اقتنعت بأنهم قائلون بتعليمهم في منازلهم ، لا بإحضار أي نوع من المدرسين لهم فحسب ، بل بإحضار مدرسين قادرين أكفاء . وفي إنجلترا لا يلتحق بأي مدرس في البيت ؛ بل يرسل مفتش ليفتش على الدروس التي يأخذها الطفل في المنزل ، فإذا أعجب بالعمل أقره ، وإلا قدم الأب إلى القضاء . فإذا وجد القاضي أن نتيجة التعليم في المنزل مرضية في القراءة والكتابة والحساب حفظ القضية ، وإلا عوقب أبو الطفل . أما في ألمانيا فالأطفال يجبرون على الذهاب بمدرسة الشعب إلا إذا كان الأب مدرساً قديراً يتعهد بتعليم أبنائه . ولا ينكر أحد أن ملاحظة التعليم بالمنزل واجبة ؛ كي لا يهمل الآباء ما يجب عليهم من تعليم أبنائهم . وفي نيوزيلندا مدرسون ينتقلون من جهة إلى أخرى للمساعدة في نشر التعليم . ويجب ألا ننسى الفائدة التي يجنيها الطفل بالمدرسة من الوجهة الاجتماعية ، والضرر الذي يلحقه من العزلة والتعلم في بيئة ضيقة ، وخاصة إذا كان يعيش في منزل بضيق ومنعزلة .

يجب أن نحرم على الآباء استخدام أبنائهم قبل أن يبلغوا الرابعة عشرة من العمر ؛ حتى لا يحرموا التعلم في طفولتهم . وإذا أردنا الكمال وجب أن نعطي الأذكىاء من أبناء الفقراء الفرصة لا للتعليم الابتدائي فحسب ؛ بل للتعليم الثانوي أو التكميلي ؛ بأن يكملوا تعليمهم بالمدارس الزراعية أو التجارية أو الصناعية . ومن الواجب ألا نكتفي بتعليم الطفل في الدور الأول من الحياة وهو عهد الطفولة ؛ بل يجب أن نلاحظ تربيته في الطفولة والغلومة والشباب ؛ حتى يكون رجلاً قادراً على أن يستقل بنفسه وعمله في المستقبل . وعلى هذا السبيل في حاجة إلى مدارس ابتدائية فحسب لتعميم التعليم ؛ بل نحن في حاجة إلى عدد كبير من المدارس الثانوية والمتوسطة ؛ بحيث تكفي لتعليم الأذكى الذين ينتهون من التعليم الابتدائي .

ونصيحتي للآباء : اقتصدوا أيها الآباء من قوتكم ، وعلموا أبنائكم ؛ فإن

الواجب عليكم أن تربوهم قبل أن تتركوا لهم شيئاً. وخير لهم أن تربوهم من أن تتركوا لهم من الميراث ما يبدده الجهل، ويصيرون حالة على المجتمع. إن لم تستطيعوا أن تتركوا لهم شيئاً من الميراث فقوموا بتربيتهم تربية تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم في مستقبل الحياة.

هناك في الريف آباء يستطيعون القيام بالاتفاق على أبنائهم في جميع مراحل التعليم، ولكنهم يضمنون عليهم، ويكتبون بإرسالهم إلى مكاتب القرية ثم إلى الأزهر الشريف سنة أو سنتين لا ليثقفوا ثقافة دينية، بل للإعفاء من التجنيد. وبعد ذلك يعودون إلى بلادهم ليقضوا بقية حياتهم متعطلين لا عمل لهم. فأمثال هؤلاء الآباء لم يقوموا بواجبهم نحو أبنائهم.

وإن حاملاً في (الترام)، أو خادماً من الخدم، أو حارساً من الحراس، يقتصد من مأكله ومشربه ومسكنه، ليقوم بتربية ابنه وتعليمه في المدرسة خير في نظري من رجل لديه ستون فدانا لا يعرف كيف ينفق دخله، فيجمع من المال ما يدفنه تحت الأرض، ويهمل تربية أبنائه. فيعيشون ليلاً كالأكلوا ويشربوا، لا يعرفون عن الحياة أكثر مما يعرفه الإنسان العادي. فالرجل الأول رجل يعرف الحياة، ويقدر التعليم، ويستحق التشجيع في نظر كل مصري طاق، ولا عيب فيه إلا الفقر، إن كان الفقير يعد عيباً. أما الثاني فرجل لا يعرف معنى الأبوة وواجباتها، والبنوة وحقوقها؛ فقد أضاع حياة أبنائه، ولم يعرف حقوقهم، وما يجب عليه نحوهم. فمثل ذلك الرجل يجب أن نجبره على تربية أبنائه وتعليمهم التعليم الحق، حتى تنتفع مصر بشمراهم، وينتفعوا بأنفسهم، فيفخر بهم أكثر من فخره بماله. مثل ذلك الرجل يجب أن يحاكم على إهماله في تربية أبنائه، فإن كان للفقراء عذر في عدم تعليم أبنائهم فليس للأغنياء أي معذرة في التقصير والإهمال.

فيأيتها الآباء قوموا بواجبكم نحو أبنائكم، وربوهم ولا تهملوهم؛ فهم ثمرة من ثماركم، ينسبون إليكم. واعملوا لتتركوا أثراً حسناً من بعدكم إن كنتم لأبنائكم من الأوفياء المخلصين.

شجعوهم على الأعمال الحرة إن كنتم قادرين على أن تمدوهم براءوس الأموال

التي يحتاجون إليها ، فإن كان لهم دراية بالصيدلة فافتحوا لهم صيدليات . وإن تخصصوا بالتجارة فأنشئوا لهم متاجر . وإن تخصصوا بالهندسة فأنشئوا لهم المصانع لصنع الآلات ، وإصلاح السيارات والدراجات وغيرها . وإن تخصصوا بهندسة البناء أو الأمور الزراعية فليشتغلوا بالمباني والزراعة الحرة ، فبالأعمال الحرة يسعد الأفراد ، وترقى الأمم .

حاجتنا إلى جماعات تعاونية لنشر التعليم

والقضاء على الجهل والامية

إننا في حاجة إلى إنشاء جماعات في أنحاء القطر المصري للتعاون على نشر التعليم بين جميع الطبقات من الأمة ؛ بحيث يكون في كل مديرية أو مركز جماعة تسمى مثلاً « الجماعة التعاونية للتعليم » يكون من عملها إيقاظ الناس في كل قرية وضيفة من المديرية أو المركز — إلى فوائد التعليم ، وتفهيمهم الحاجة إلى تربية أبنائهم وبناتهم ، وما يعود عليهم من تعليم أطفالهم ، والضرر الذي يلحقهم إذا أهملوا تعليمهم ، وحث الناس — وبخاصة الأغنياء منهم — على التبرع لمساعدة التعليم بالمال والمباني والأراضي ، وكل ما يمكن التبرع به . أما أعضاء هذه الجماعات التعاونية فيختارون من المصريين المتعلمين ذوي النفوذ في المركز أو المديرية ، من المدرسين والنظار والأطباء والمهندسين ، والمحامين والقضاة ، وغيرهم من المعروفين بحب المنفعة العامة ، والناحية الإنسانية ، والأعمال الخيرية .

وعلى كل جماعة أن تبحث عن الشبان الذين يصلحون لمهنة التعليم ، ويرغبون فيها ، وتلحقهم بمدارس المعلمين ليكونوا مدرسين في قراهم وضياعهم بعد الانتهاء من دراستهم ، وأن تعنى بجمع الإحصاءات عن الأطفال الذين بلغوا الخامسة من العمر في كل قرية كبيرة وصغيرة ؛ كي يعرف العدد الضروري من المدارس لتعليم الأطفال في مركزهم أو مديريتهم ، وعليهم أن يفحصوا عن البلاد التي انتشر فيها الجهل ، وعمت فيها الأمية ، لينيروها من ظلمتها بفتح المدارس فيها ، وأن يشرحوا للعامة فوائد التعليم

ومضار الجهل ، ويستعينوا بكبار الطلبة في أثناء العطلة الصيفية على تنفيذ أغراضهم العلمية ، ونشر التعليم ، والمعاونة على إعطاء دروس بالمدارس النهارية أو الليلية ، وقد استعملت هذه الطريقة في إنجلترا في أوائل القرن التاسع عشر ، ونجحت تلك الجماعات التعليمية التعاونية نجاحاً كبيراً في تعليم الأكترية من السكان .

وقد لوحظ بالتجربة أن لا وسيلة لتعميم التعليم إلا جعله إجبارياً بالمجان ، وتكليف كل مقاطعة أن تتولى النفقة على التعليم فيها بسن ضرائب خاصة بالتعليم . لهذا سن قانون سنة ١٨٧٠ بإنجلترا وهو قانون التعليم الإلزامي ؛ فقد كان هناك آباء لا يفكرون إلا في أنفسهم ، فيضحون بأبنائهم ، ويهملون تعليمهم ؛ رغبة في كسب دراهم يجنونها من وراء الطفل في الأسبوع ، باستخدامه في مصنع أو معمل قبل التعليم . وأمثال هؤلاء الآباء — ولدينا الكثير منهم — لا يصلح فيهم الوعظ والإرشاد ؛ كي يرسلوا أبنائهم إلى المدرسة . ولا يلائمهم إلا القانون الذي يلزمهم إرسال أبنائهم للتعليم بالمدرسة حينما يبلغون سن التعليم .

ولو اتبعنا خطوات إنجلترا في تعميم التعليم لنجحن في أعمالنا ، ووصلنا إلى صف الأمم الراقية ؛ فإن جميع الأمم الشرقية تتطلع إلى ما تظهره مصر من الكفاية والمقدرة . ومحال أن تصل مصر إلى المستوى الذي تنشده والجهل منتشر بين كثيرين من الأفراد ، والأمة كثيرة في الشعب .

ولما كانت الكثرة في القرى والأرياف لا تقدر قيمة التعليم وجب أن نجبر الآباء على تعليم أبنائهم . ومن حيث إن روح حب الخير والإحسان التي كانت منتشرة فيما مضى بين الأغنياء في مصر يوم أن كان كثير من محبي العلم والدين يقفون أوقافاً لنشر العلم والتعليم بالأزهر ومدارس الأوقاف — قد أصبحت معدومة تقريباً — فلا وسيلة للحصول على المال الكافي لتعميم التعليم إلا فرض الضرائب . ونحن على ثقة بأن الأمة متطلعة إلى التعليم ، وهي تقابل هذا الأمر بالثناء والتشجيع .

التعاون في سبيل نشر التعليم :

وفي كثير من الأُمم المتحضرة نجد روح التعاون منتشراً في سبيل تعميم التعليم ؛ فالأغنياء يتبرعون بكثير من الأموال لمساعدة التعليم . فهذا يتبرع ببناء ليكون مدرسة ، وذلك يتبرع بحديقة لتكون ملعباً لها ، وذلك بقطعة أرض لتكون خزانة للكتب ، وكل الأغنياء مستعدون لمساعدة التربية والتعليم بأموالهم الخاصة ، فضلاً عما يدفعون من الضرائب لهذا الغرض نفسه . وتقوم الحكومة الإنجليزية في إنجلترا بمعاونة التعليم بالمال والرقابة ؛ فقد أنققت عليه في سنة ١٩٢٤ أربعة وعشرين ألف ألف من الجنيهات . وتقوم السلطات المحلية للتعليم باتفاق ضعف هذا المبلغ في سبيل التعليم الإلزامي ؛ فالمدارس والجامعات لا تستطيع أن تقوم بجميع نفقات التعليم من أوقافها وأجور الطلبة . لذلك تقوم الحكومة بمعاومتها مالياً . وفي نظير الإعانة التي تتناولها تقبل القوانين والنظم التي تضعها الوزارة وتراها صالحة للأمة من الناحية التعليمية . وإن العلاقة بين المدارس والوزارة علاقة لا تتعارض مع حريتها في اتخاذ طرق التربية التي تريدها . تلك الحرية يقدرها المدرسون حق قدرها ، فإن تقدير الشعب الإنجليزي للحرية الشخصية فوق الوصف ؛ فالإنجليز يعبدون الحرية ، وفي سبيلها يحميون ، ومن أجل الحرص عليها يموتون .

فروح التعاون في سبيل تعميم التعليم المجاني عام بالإنجلترا بين الأفراد والجماعات والسلطات ؛ فكلهم يتعاونون في سبيل التعليم . وكلهم يشعرون بواجب التعليم ؛ فقد مضى الزمن الذي كان يقال فيه في القرون الوسطى : « لو علمت الفقراء اليوم قاموا ضدك غداً » ، أو إن إقبال الطبقات الفقيرة على التعليم خطر على المجتمع ، كما كتب وزير روسي في منشوره سنة ١٨٢٤ م . يقول : « العلم نافع إذا أخذ منه مقدار قليل كملح الطعام » ؛ لأنه كان يعتقد أن كثرة العلم مضرة ، كما أن كثرة الملح مضرة . ولكن التجربة قد برهنت على خطأ هذه الفكرة ، وعلى أن للتعليم أكبر أثر في الرقي والتقدم ، وحسن السلوك .

ماذا يفعل الشبان إذا علمناهم جميعاً ؟

كثيراً ما سمعت من بعض المتعلمين وغيرهم : ماذا يفعل كل الشبان إذا علمناهم ؟ وماذا يجدون من العمل ؟ وإنى أسأل هؤلاء وأمثالهم : ماذا يفعل الشبان بعد انتهاءهم من (أ كسفورد أو كبردج) بالإنجلترا ، وبعد أن تكبد آباؤهم في سبيل تعليمهم آلافاً من الجنيهات في (إيتون أو هارو) ، وفي ونشستر أو رجبى ؟ إن مصر التي نراها تؤوى كل من يلتجئ إليها ، وتغنى من يرد إليها من المتعلمين من فقراء الأجانب ، في وسعها أن تؤوى أبناءها ، وتغنيهم وتجد لهم عملاً ، وتفتح لهم الأبواب إن اظهروا لها مقدرتهم وكفايتهم . وإن مصر التي اتسعت لمئات الآلاف من الأجانب ، واستطاعوا أن يجدوا وسائل المعيشة السهلة فيها ، وأصبح كثير منهم من الأثرياء — تتسع لأبنائها من المصريين .

وإن هؤلاء الشبان الذين نخاف تقاعدهم وتعطلهم يجب أن يستيقظوا ويعتمدوا على أنفسهم . ويتخذوا الأعمال الحرة سبيلاً لثروتهم . وفي ميدان الأعمال الحرة متسع كبير لهم جميعاً . لم لا يفتح الصيدلى منهم صيدلية ؟ ولم لا ينشئ الصانع منهم له مصنعا صغيراً ؟ ولم لا يتخذ المتخرج في الزراعة الزراعة مهنة له ؟ ولم لا يفتح له معملاً للألبان ، أو حانوتاً لمنتجاتها أو لبيع الأزهار والفواكه ؟ ولم لا يشتغل المختص بالتجارة في التجارة ؟ إن أبواب العمل كثيرة مفتوحة أمام المصريين ، فلم لا يقدمون عليها ؟ لم لا يقدمون على الأعمال الحرة ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً ؟ لم لا يجتهدون في أن يظهروا كفايتهم إن كانوا أكفاء ، ومقدرتهم إن كانوا من القادرين ؟ لم لا يستيقظون ويقدمون على ما فيه من الخير لأنفسهم وبلادهم ، فيعملوا من غير تباطؤ أو تردد ؟ وإلى متى نستمر في ذلك السبات العميق ، وفي تلك الحياة الاتكالية ؟ ومتى نسير إلى الأمام ، ونرى كل مصرى نشيطاً عاملاً مجداً ، حريصاً على وقته ، مخلصاً في عمله ، معتمداً على نفسه ، سائراً إلى الأمام بهمة لا تعرف الكلل ، وعزيمة لا تعرف الملل ؛ حتى ينجح كل فرد في أى طريق من طرق الحياة ، وفي أى سبيل من سبلها — وما أكثر تلك الطرق والسبل — فترقى مصر والمصريون .

إن في مصر كثيراً من الشركات الأجنبية ، وفي كل شركة من الشركات الأجنبية في البلاد المتمدينة يشترط أن يكون تسعون في المائة من موظفيها على الأقل من أبناء الامة التي أنشئت فيها الشركة الأجنبية . فلم لا تفرض على الشركات الأجنبية في مصر - وما أكثرها - الانتفاع بمن لدينا من الشبان المتعلمين ؟ ولم لا نشترط عليها اليوم إن فاتنا ذلك في الماضي أن يكون تسعون في المائة من موظفيها من المصريين ؟ إننا لا نجد في تلك الشركات الأجنبية بمصر من المصريين سوى بعض العمال من الحراس والخدم ، أما غيرهم من الموظفين فمعظمهم من الأجانب ، أو ممن تجنسوا بالجنسية المصرية لغرض في أنفسهم ، ولمصلحتهم الذاتية ، لا حب مصر والمصريين .

إننا يجب أن نفتح عيوننا ، وأن نطالب بحقوقنا ، ونعمل للوصول إليها إن أردنا الحياة في بلدنا . رحم الله الشيخ عبد العزيز جاويز ، حيث كان يقول : « المصري غريب في بلاده » . ولا عجب ؛ فالأجنبي لتعلمه متمتع بما في مصر من خيرات نحن محرومون إياها . ويجب أن نعمل لمساعدة الشبان من المصريين في إيجاد أعمال ملائمة لهم ، ليكونوا أعضاء نافعين في المجتمع المصري ، ولا يكونوا عالة على أهلهم وذويهم .

يجب أن نؤلف لجانا وجماعات للعناية بمصير الناجحين من أبنائنا وشباننا ، وتسهيل سبل العيش أمامهم بما يلائم ميولهم واستعدادهم العلمي والعمل ، كما يحدث في إنجلترا والولايات المتحدة وأمريكا وفرنسا وسويسرة .

إنه لا يكفي أن نعلمهم ، بل يجب أن نعمل لإرشادهم ، ومساعدتهم في إيجاد أعمال لهم ، حتى لا يكون لدينا أحد من المتعطلين الذين يرغبون في العمل ولا يجدونه ، ويبحثون عنه ولا يرون سبيلا للوصول إليه ؛ لكي ننتفع بمجهود هؤلاء المتعلمين في كل ناحية من نواحي الحياة .

وبإنجلترا قد صدر قانون للتعليم سنة ١٩١٠ يبيح للسلطات المحلية إنشاء جماعات خاصة بمساعدة التلاميذ الفقراء الذين انتهوا من الدراسة الابتدائية في إيجاد أعمال تلائمهم ، والنظر في شئونهم ، وتسهيل لحاقهم بالمدارس التكميلية الليلية ليطموا دراستهم بها .

وإن أنس لا أنس نص الرسالة التي ترسلها جماعة (ليفربول) إلى كل تلميذ ينتهي من دراسته الأولى تبين له فيها استعدادها لمساعدته ومعاونته على إيجاد عمل له ، وتشجيعه على كسب العيش نهائياً ، والاستمرار في التعليم ليلاً . وهذا نص الرسالة : من كتابنا « التربية الإنجليزية » ص ١٢٧ :

« إن أعضاء الجماعة يريدون أن تنظر إليهم نظرة اصدقاء لك ، يودون مساعدتك ، ويفكرون في أمرك . وهناك نقطة يحبون توجيه انتباهك إليها ، وهي : يجب ألا تظن أن تعليمك قد انتهى بتركك المدرسة النهارية . وينبغي أن تلحق بمدرسة تكميلية ليلية تقرب منك . وإن معلمك مستعد دائماً لمعاونتك وإرشادك إلى المدرسة التي تناسبك » .

وحبذا الأمر لو اقتدينا بالجملة مما مثلاً في إنشاء جماعات كهذه ، تعمل ، وتعمل حقاً — لتيسير سبل العمل أمام أولئك الشبان المتعلمين . لا نريد جماعات اسمية لا عمل لها إلا الذهاب إلى المكاتب والعودة منها ، وإنما نريد قوماً يعملون ، ويفكرون في الخير ، ويوجدون أعمالاً للشبان ، ويوجهون كلا منهم إلى العمل الذي أعد نفسه له .

قرأت ذات يوم في إحدى الصحف الإنجليزية أن وزيراً من وزراء إنجلترا السابقين قد أتم ابنان له دراستهما الجامعية . وما كان أشد سروره حينما رأى أن أحدهما قد اشتغل بمصنع ، والآخر بمحل تجاري ، فقال : « إن التربية تقتضي أن يبتدىء الإنسان عمله من أسفل السلم ، ويسير بالتدريج في الحياة حتى يصل إلى الذروة » . وكان من السهل عليه أن يستعمل سلطته ونفوذه في إيجاد عمل لهما أرق من العمل الذي وجداه . فإذا كان الشبان لدينا يتهافون على الوظائف ، وينفرون من الأعمال الحرة ، فهذا الخطأ لم ينشأ عن العلم ، ولكنه نشأ عن تلك الحياة الاتكالية في المنزل والمدرسة . ولو عرف الشبان من الصغر أن العمل شريف مهما يكن ضئيلاً ، وأن العار كل العار في الكسل والعجز والخلول — لا أقدموا على الأعمال الحرة ، وفضلوها على الوظائف .

إن مشكلة التوظيف كما نجدتها في مصر نجدتها في غيرها من الأمم الراقية كإنجلترا وفرنسا وأمريكا . ولعدم وجود وظائف تكفي من يتخرجون في

الجامعات ينزل الشبان إلى ميدان الأعمال الحرة ، فشباننا لا تنقصهم إلا العزيمة ، وقوة الإرادة ، والثقة بالنفس . إننا مازلنا نستورد من الخارج كثيراً من الجبن والزبد والحلوى والفواكه المحفوظة في العلب ، والزجاج ، والورق ، والمنسوجات ، مع توافر موادها الأولية لدينا .

أفليس من الممكن أن تصنع هذه الأشياء في مصر ؟ ألا يمكننا أن نحاكي الأجانب في إنشاء بعض شركات صناعية وزراعية وتجارية وهندسية ؟ حتى نستطيع أن نحيا سعداء في مصر ؟ يجب أن نبث في نفس كل مصري من الطفولة أن الأعمال الحرة شريفة ، وأن الصناعة شريفة ، ولا عيب في العمل أياً كان ذلك العمل . إننا لسنا في حاجة إلى موظفين ، ولكننا في حاجة إلى صناع وزراعت وتجار ؛ لننمي ثروة مصر الداخلية ، وتأخذ مصر مكاتها بين الدول المتحضرة .

ومع أن إنجلترا كان بها ثلاثة آلاف ألف من المتعطلين قبل الحرب العالمية الثانية لم تفكر في إغلاق مدارس أو جامعات ، ولكنها على العكس أطالت مدة التعليم ، وجعلته في متناول الجميع من أبنائها .

فمن الواجب أن نشجع دائماً نشر العلم والتعليم ، في كل مرحلة من المراحل ، بين كل طبقة من المصريين ، وتفتح السبل أمام الشبان ، ونساعدهم في النجاح في حياتهم العملية ، ونرشدهم إلى الاستمرار في البحث والتعلم في أوقات فراغهم ، ونعودهم من الصغر الاعتماد على النفس ، والاستقلال في العمل ؛ حتى يقدموا على الأعمال الحرة وكلهم ثقة بالله وبأنفسهم ، معتمدين على مواهبهم ومقدرتهم وكفاياتهم ، وإخلاصهم في عملهم . وعلى الإنسان أن يعمل ، ويعمل بذمة وضمير وأمانة ، ويترك النتيجة لله .

هل نعلم الفقراء التعليم العالى ؟

إذا قلنا بتعليم الفقراء التعليم الابتدائى بالمجان — فإننا نقول يجب أن يعلم الأذكىاء منهم التعليم الثانوى ، ثم التعليم العالى ، ولو بالدين على أنفسهم ؛ حتى ننتفع بذكائهم ومواهبهم . ولقد اعترف (المستر تشرشل) فى كتابه « المعاصرون العظماء »^(١) بأن من الواجب إعطاء الفرصة للأذكىاء من أبناء الطبقات الفقيرة والمتوسطة ، فى كل سبيل من سبل التعليم والحياة . وإنه يقول : « إننا لا ندرى ماذا كنا نفعل لو لم يظهر من بيننا أمثال هؤلاء العظماء من أبناء الفقراء كاللورد ماكولى ، والمستر رمزى مكدونالد وغيرهما من عظماء إنجلترا » .

إننا لا نؤيد رأى القائل بأن التعليم العالى للفقراء خطر على المجتمع ، ولا نؤمن بمبدأ أولئك المحبين لا أنفسهم ، القائلين بحرمان الأمة بمجهود العنصر العامل المثابر فيها ، إن كان هناك من يقول بحرمانهم التعليم العالى . إن الأمة بأفرادها سواء أكانوا فقراء أم أغنياء ؛ فإذا وقفنا بالأذكىاء من أبناء الفقراء عند باب التعليم العالى كنا حرج عثرة فى سبيل تقدم الأمة ورقيا . وإن المجتمع يحكم عليه بالمدينة أو التأخر بالنسبة إلى مستوى الفقراء فيه . ولا يعد المجتمع راقيا إلا إذا فكر فى حقوق هذه الطبقات الفقيرة من المصريين .

إن الفقراء يشعرون بما يشعر الأغنياء ، ويحسون ما يحسون ، ولهم من الحقوق ما لهم ، وعليهم ما عليهم . فإن شجعنا الأغنياء على التعليم العالى وجب أن نشجع الأذكىاء من الفقراء عليه ، ولا فرق بين الغنى والفقر إلا أن ذاك غنى ، وهذا فقر . ولا عيب فى الفقر إلا أنه فقير ، إن كان الفقر يعد عيبا . يجب أن نحل لهم ما أحل لغيرهم . ولا نحرم عليهم ما أحل الله لغيرهم ؛ فالناس سواسية كأسنان المشط ، ولا فضل لعربى على عجمى إلا بالتقوى .

إننا لا نريد أن نغلق أبواب التعليم العالى فى وجوه الطبقات الفقيرة ، ونفتحها فى وجوه قوم ربما لا يفكرون فى العمل ، لأنهم لا يشعرون بالحاجة إليه ، ولا ينظرون إلى أن الحياة هى العمل ، والعمل هو الحياة . إن الأمة التى تريد النهوض لا يمكنها أن تعتمد على بعض الطلبة الأغنياء الذين يرسبون العام بعد

العام ، ولا ينتفعون بأوقاتهم ، ولا يتعظون إذا قلت لهم إن الوقت هو الحياة ، والحياة قصيرة ، ويجب أن تملأ بالأعمال الجليلة ، والآثار الخالدة . قد يهزون أكتافهم إذا أرشدتهم وقلت لهم : استفيدوا من أوقات فراغكم ، وحافظوا على دروسكم ، وقوموا بأداء واجباتكم ، وواظبوا في حضوركم ، فإن النظام هو الحياة . إنهم قد يسخرون في انفسهم إذا قلت للمهمل منهم إنك لم تخلق عبثا ، بل خلقت لتعمل ، ولتقوم بعمل جليل تتركه أثرا حسنا ، وذكر أجيالا من بعدك .

أما الفقير فيلاحظ عليه في التعليم العالى أنه مثل للمواظبة ، وأداء الواجب ، والعمل والنشاط ، يتقبل كل نصيحة أو إرشاد مع الشكر والتقدير بلسانه ، وعلى صفحات قلبه .

إذا قرأنا التاريخ وجدنا أن العظمة كثيرا ما تنمو في الأكوخ ، وتجدر به صالحة بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة .

يجب أن نعلم الأذكاء من الفقراء التعليم العالى حتى لا يقبر ذكاء طفل مصرى ؛ فقد نجد من بينهم رجلا عظيما كأبراهام لنكولن ، أو مصلحا اجتماعيا مثل (دكنز) ، أو مثالا للعظمة العقلية مثل (اللورد ماكولى) ، أو مثالا للأدب مثل (صمويل جونسون) ، أو كاتبا عالما مؤرخا مثل (ه. ج. ويلز) ، أو كاتبا روائيا عظيما مثل (جورج برنارد شو) ، أو كاتبا قصصيا مثل (أرنولد بنت) . أو وطنيا مثل مصطفى كامل ، أو عالما مصلحا مثل على مبارك باشا ، أو مصلحا دينيا اجتماعيا مثل الشيخ محمد عبده .

يجب أن يعطى الأذكاء من أبناء الفقراء الفرصة ليتعلموا التعليم الابتدائى ثم الثانوى ثم الجامعى ، حتى ينالوا نصيبهم من الحياة ، وتنفع الأمة بمجهودهم وعزيمتهم وصبرهم . لقد حرموا التربية المنزلية فيجب أن نعوضهم ما فقدوه بالتربية المدرسية العلمية ، إن سمحت لهم مواهبهم واستعداداتهم . وإذا أردنا رقى المجتمع المصرى وتحسين مستواه الصحى والاجتماعى والخلقى فليس أمامنا سبيل سوى التربية الحققة ، والتعليم الصحيح ، فإن انصاف المتعلمين خطر على أنفسهم وعلى الأمة والنظام الاجتماعى . ومهما يكلف التعليم من النفقات فهو

العلاج الوحيد لتحسين حال الفقراء ، وجعلهم أسعد حالا ، وأحسن نظاما .
يجب أن نشجع الأذكياء أينما وجدوا ، ونفتح السبل أمامهم ، ولا نضع
العقبات في سبيلهم . وإذا وجد منا طائر وابتدأ يطير وجب أن نساعد على
الطيران ، ولا نقص أجنحته بالنقد أو عدم التشجيع .

إن الفقير الذكي إذا تعلم تعليما جامعا ارتفع مركزه ومستواه في الحياة ،
ومن مصلحة الشعب أن يرتفع مستوى المعيشة والحياة الصحية والمساكن بين
الفقراء . فمن حياة الفقراء ومعيشتهم يمكن الحكم على مستوى الأمم .
ولا تزال إنجلترا تعد من العار عليها أن يكون بين أحياء السكان في الناحية
الشرقية من لندن أحياء قذرة ، ضيقة الطرق .

إننا لا نريد تشجيع الأذكياء من أبناء الفقراء على التعليم العالي للمحافظة
على حاضرنا ، بل لإعادة ماضينا ؛ ماضى قدماء المصريين ، وتحسين مستقبلنا .

ولو استطعنا أن نكلف مفتشى التعليم الإلزامى اختيار أذكي أطفال
المدارس الإلزامية بكل أمانة وإخلاص ، ووجدنا — مثلا — في كل مدرسة
طفلا واحدا ذكيا لتكون لدينا أطفال أذكياء بعدد المدارس الإلزامية
وهي نحو (٥٠٠٠ مدرسة) في جميع أنحاء القطر المصري . إننا لو أخذنا
هؤلاء الأطفال الأذكياء وألحقناهم بالمدارس الابتدائية بالمجان ، أو أنشأنا
لهم مدارس خاصة تدعى مدارس الأذكياء ، وتجهدناهم بالتربية والتعليم إلى
آخر مرحلة ممكنة من التعليم العالي ، لتكون لدينا ذخيرة كبيرة من شبان
تستطيع مصر أن تنفع بمواهبهم وذكائهم ، ومقدرتهم وكفائتهم في شق
طريق الحياة ، والنهوض بالامة إلى مستوى الأمم المتحضرة . وعلى أكتاف
هؤلاء الذين لا يعتمدون على شيء سوى ذكائهم ومواهبهم الفطرية ،
ومقدرتهم العلمية ، يمكننا أن نستعيد مجد آبائنا الأقدمين .

وإن من يوفقه الله لتنفيذ هذه الفكرة يقوم بأداء أكبر خدمة

لترقية الشعب .

وفي الوقت الذي ننادي فيه بتعليم الأذكياء من أبناء الفقراء التعليم
الجامعي يؤلمنا أن نقول : كان هناك عدد كبير من الطبقة المتوسطة من

المصريين ومن الموظفين القادرين ، يريدون أن يعلموا أبناءهم التعليم الجامعي بما يقتصدونه أحياناً من قوتهم ، يودون أن يدفعوا لهم المصروفات المدرسية ، ولكنهم لا يجدون الكافية التي يرغبون إلحاق أبناءهم بها : كانوا يذهبون إلى كلية العلوم فتلفظهم إلى كلية الهندسة ، ويذهبون إلى هذه فتحولهم إلى كلية الزراعة ، وهكذا ينتقلون بطلباتهم من كلية إلى أخرى ، ولا يجدون من يشجعهم على تحقيق رغباتهم ، في إتمام تعليمهم الذي يميلون إليه ، ويجدون في أنفسهم رغبة فيه ، ويحاولون الوصول إليه بكل وسيلة من الوسائل : بالرجاء حيناً ، والإلحاح حيناً آخر ، ولكنهم يردون عن رغباتهم بحجة أنهم لم يحصلوا على نسبة معينة من الدرجات . وغريب أن ترفض هذه الطلبات من أى كلية من الكليات في الوقت الذي تقبل فيه في أى جامعة من الجامعات الأوروبية والأمريكية ، إذا وجد الطالب الوسائل التي تساعد على السفر لإتمام تعليمه بأوروبا أو أمريكا . وكان الأجدر بكلياتنا أن ترحب بطلبتنا وأبنائنا ، وتفتح أبوابها لمن يريد أن يتعلم رغبة في العلم والبحث العلمي ، ولكن الجامعة كانت تحتج أحياناً بمجموع الدرجات ، وترفض أحياناً لضيق الإمكانيات وقلة العامل .

يقولون : إننا نريد التشدد في القبول لرفع مستوى الجامعة ، وهل يرفع المستوى بخمس درجات أو عشر يزيد بها الطالب في مجموعته ؟ إن رفع المستوى يكون من الأساس لا من القمة ، فإذا عنيينا بالتعليم في رياض الأطفال ، وفي المدارس الابتدائية والثانوية ، وعودنا التلاميذ البحث والاطلاع ، وشجعناهم على الاعتماد على النفس في الدراسة ، وعلى القراءة في أوقات الفراغ — ارتفع مستوى التعليم ، ووصلنا إلى النتيجة التي ننشدها من النهوض بالتعليم في جميع مراحله .

وقد يقصد من التشدد في القبول تحديد عدد المتخرجين كي لا يكثر المتعطلون منهم بعد التخرج . ولكننا نقول : علموهم الاعتماد على أنفسهم لا ليكونوا موظفين ، بل لينفعوا الأمة بثقافتهم العالية ، في النواحي العلمية والاجتماعية . علموهم وكفى . فالتعليم غاية ، والحاجة تفتق الحيلة . ومن أراد

كسب العيش فأمامه ألف وسيلة ووسيلة لكسبه . وكثيراً ما نادينا بفتح أبواب الكليات لمن يريد أن يتعلم ، ولن نياس ، حتى تحقق تلك الفكرة ، وهي تعليم من يريد أن يتعلم من المصريين ، التعليم الذى يلائمه .

وهناك نقطة يجب أن ننتبه إليها كل الانتباه وهي : أن علماء التربية من إنجليز وفرنسيين وأمريكيين ، نادوا جميعاً بمراعاة ميول الطالب فى دراسته ؛ كي تثمر هذه الدراسة ، وينبغ فيها ويظهر مهارته ؛ بأن يوجه الراغب فى الأعمال الهندسية إلى الهندسة ، والراغب فى الطب والجراحة إلى الطب والجراحة ، والمحِب للزراعة إلى الزراعة ، والشغوف بمهنة التعليم إلى التعليم وهكذا .

ولكن نظرة واحدة إلى الطريقة التى نسير عليها فى مصر تبين لنا أن الراغب فى الطب يوجه إلى معهد التربية ، والراغب فى مهنة التعليم يحول إلى الزراعة أو التجارة ، والشغوف بالطبيعة أو الكيمياء أو الرياضة يحول إلى كلية الآداب ، وهكذا توجه الميول إلى غير ما خلقت وأعدت له ، فلا عجب إذا انخفض مستوى التعليم ، ولا غرابة إذا قبر ذكاء كثيرين من الطلبة ، بكبت رغباتهم وميولهم ، وتوجيههم إلى حيث يكرهون . فلا عجب إذا قل ذوو الكفايات الماهرون فى كل ناحية من النواحي الأدبية والعلمية والعملية . فى كل عام يضح الآباء والمربون ، وليس هناك من يسمع ضجيجهم ونداءهم . فالى متى نسير فى هذا الطريق ؟ ومتى نعطي كل طالب من الطبقة المتوسطة أو الغنية أو الفقيرة الفرصة ليثقف الثقافة التى يميل إليها ؛ كي تنتفع الأمة به ، وتظهر الكفاية والمقدرة فى كل مادة أو علم .

وفى الوقت الذى يعلم فيه الطلبة التعليم العام بالجمان فى بعض الأئمة ، وفى الوقت الذى يمنح فيه الأذكىاء من الطلبة الفقراء قروضاً مالية للاستعانة بها على إتمام تعليمهم الجامعى ، على أن يردوها بعد تخرجهم ونجاحهم فى حياتهم العملية ، نجد أحياناً الأبواب موصدة أمام الطلبة المصريين الذين لا يعوزهم المال ، ولكن يعوزهم إيجاد مكان فى كلية من الكليات ، أو مدرسة من المدارس . فهم يريدون أن يتعلموا على تفقهم ، ولكنهم يجدون كثيراً من

العقبات في سبيلهم ، ولا أذكر لكم مثلاً مما يقاسيه الطالب المصري في سبيل قبوله بالمعهد الذي يميل إليه .

تقدم طالب يقيم من القسم العلمي في سنة ١٩٤٠ إلى إحدى كليات الجامعة ، وكانت مجموعته خمسين في المائة ، فرفض العميد قبوله مستنداً إلى شرط القبول الذي كان يحتم فيه على الطالب وقتئذ الحصول على خمس وخمسين في المائة . وبعد إلحاح رضى بقبوله في فرع الجامعة إذ ذاك بالإسكندرية .

شرحت للعميد أحوال هذا الطالب من أن خاله يقوم بالإتفاق عليه وعلى إخوته لفقد أبيهم . وإذا استطاع خاله أن ينفق عليه بإبقائه معه في القاهرة فإنه لا يستطيع الإتفاق عليه في الإسكندرية ، الأمر الذي يقعده عن مواصلة دراسته ، ويضيع مستقبله . أصر العميد على رأيه ، ولم يقتنع بتلك الأسباب ، ولكن بعد محاولة أخرى من جهة ثانية وافق العميد على قبوله ، لا مراعاة لمصلحة الطالب نفسه ، ولكن إرضاء لرغبة من الرغبات .

وإننا نرجو — ضارعين إلى الله — أن يأتي اليوم الذي يجد فيه المتعطشون للعلم حبا للعلم ، وللأدب حبا للأدب ، وللفن رغبة في الفن — الوسائل الكافية لإزالة ظمئهم ، وإرواء عطشهم ، وتحقيق رغبتهم وآمالهم ؛ كي تفخر مصر بهم ، وتمنحهم بمجهودهم ، وما ذلك على الله بعزيز .

وقد قل الضغط على جامعة فؤاد الأول بعد أن أنشئت جامعة فاروق الأول بالإسكندرية ، وأصبح العلم ميسراً أمام الطلبة في كل كلية من الكليات العلمية والأدبية والله الحمد . ونرجو ألا يمضي وقت طويل حتى تنشأ جامعة ثالثة في أسيوط ، ويعم التعليم ، وينتشر التعليم الفني والجامعي بمصر . ويجعل التعليم في جميع مراحله بالجان ، وتقرض ضريبة للتعليم ، وننتهي من المصروفات المدرسية والجامعية ، ونريح الآباء من الرجاء للوصول إلى المجانية .

إحصاء التلاميذ في المرحلة الأولى من مراحل التعليم

في المدارس الابتدائية الأميرية والحرية للبنين والبنات

ورياض الأطفال ، والمدارس الأولية

في سنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ كانت المدارس الابتدائية القديمة للبنين ١٤٥ مدرسة ، أضيف إليها ٦٦ مدرسة جديدة للبنين ، فأصبحت المدارس الابتدائية الأميرية للبنين ٢١١ مدرسة ، كان بها من التلاميذ ١٣٠٩٤ تلميذ يضاف إلى هذا العدد ٥٠٩٢ تلميذ قبلوا بالسنتين الأولى والثانية التحضيريتين بالمدارس الابتدائية الجديدة ، فمجموع التلاميذ في المدارس الابتدائية الأميرية للبنين القديمة والجديدة ٤٦٤٠١ تلميذ .

وفي هذه السنة تقسمها كان لدينا من المدارس الابتدائية القديمة والجديدة للبنات ٦٤ مدرسة أميرية ، بها من التلميذات ١٥٧٦٧ تلميذة ، ولدينا من رياض الأطفال المستقلة والملحقة بمدارس البنات الابتدائية الأميرية ٤٤ روضة ، بها من الأطفال ٩١٦٦ طفل وطفلة .

ولدينا من المدارس الابتدائية الحرة للبنات على حسب إحصاء سنة ١٩٤٢ — ١٩٤٣ ، ٩٧ مدرسة ، بها ١٢٣٢٢ تلميذة . ولدينا من رياض الأطفال الملحقة بالمدارس الابتدائية الحرة للبنات ٨٨ روضة ، بها من الأطفال ٩٨٨٩ طفل وطفلة .

وبإحصاء المدارس الابتدائية الحرة للبنين سنة ١٩٤٤ — ١٩٤٥ تبين أن لدينا من المدارس الابتدائية المصرية الحرة للبنين ٢٧٦ مدرسة معانة وغير معانة ، بها من التلاميذ ٥٧٩٤٧ تلميذ .

وبإحصاء المدارس الأجنبية الابتدائية والأولية للبنين ورياض الأطفال بالقطر المصري تبين أن لدينا :

٧٤ مدرسة ابتدائية أجنبية للبنين .

١٠٨ » » » للبنات .

٣٥ » أولية » وروضة أطفال .

فمجموع المدارس الأجنبية في المرحلة الأولى من مراحل التعليم ٢١٧ مدرسة،
بها من التلاميذ ٧٢٩٦ تلميذ وتلميذة .

ومن الإحصاء الأخير للإدارة العامة للتعليم الأولى في يناير سنة ١٩٤٦
تبين أن لدينا من المدارس الأولية التابعة لوزارة المعارف :

١٨٣ مدرسة أولية للبنين ، بها من التلاميذ ٤٧١٩١ تلميذ .

١٥٦ » » للبنات ، بها من التلميذات ٤٦٦٧٠ تلميذة .

١٣٠ مدرسة مشتركة بين البنين والبنات ، بها من البنين ٨٦٩٣ تلميذ .

ومن البنات ٤٣٠١ تلميذة .

ومجموع تلاميذ هذه المدارس المشتركة وتلميذاتها هو ١٢٩٩٤ تلميذ وتلميذة .

ولدينا ٧٩ مدرسة ريفية تابعة للوزارة ، بها من التلاميذ ٨٢١١ تلميذ .

و ٥ مدارس لتحفيظ القرآن الكريم ، بها من التلاميذ : ٤٦٩ »

و ٥ معاهد أولية للشواذ ، بها : ٢٥٨ »

وهناك معاهد تابعة لمصالح مختلفة هي ٢٤ معبداً ، بها من التلاميذ ١٨٥٩ »

والخلاصة أن لدينا ٦٤٩ مدرسة أولية ومعهداً أولياً ، بها من التلاميذ

والتلميذات ١٢٠٦٩٨ تلميذ وتلميذة في المدارس التابعة لوزارة المعارف .

ومن الإحصاء الآتي للإدارة العامة للتعليم الأولى في فبراير سنة ١٩٤٦

يبدو أن لدينا من المعاهد الأولية التابعة لمجالس المديرية :

٤٤٨٩ مدرسة ، بها من البنين ٣٢٦٣٢٢ ، ومن البنات ٢٩٠٩٩٧ ، ومن

العمال بالأقسام الليلية ٤٤١ . فمجموع من بها من البنين والبنات ٦١٧٧٦٠ .

فكأن لدينا من المدارس الأولية ٥١٣٨ مدرسة ، بها من البنين والبنات :

٧٣٨٠١٧ ، وبها من المدرسين والمدرسات والرؤساء ٢٣٣٥٩ مدرس .

فإذا جمعنا تلاميذ المرحلة الأولى من مراحل التعليم بالمدارس على اختلاف

أنواعها كانت النتيجة كما يأتي : —

٤٦٤٠١	تلميذ بالمدارس الابتدائية الأميرية للبنين والفصول التحضيرية الملحقه بالمدارس الجديدة .
١٥٧٦٨	تلميذة بالمدارس الابتدائية الأميرية للبنات، والفصول التحضيرية الملحقه بالمدارس الجديدة .
٩١٦٦	طفل وطفلة برياض الأطفال الأميرية المستقلة ، والملحقه بالمدارس الابتدائية الأميرية للبنات .
١٢٣٢٢	تلميذة بالمدارس الابتدائية الحرة للبنات .
٩٨٨٩	طفل وطفلة برياض الأطفال الملحقه بالمدارس الابتدائية الحرة للبنات .
٥٧٩٤٧	تلميذ بالمدارس الابتدائية المصرية الحرة للبنين .
٧٢٩٥	الأجنبية الحرة المعانة وغير المعانة بالقطر المصري .
١٢٠٦٩٨	تلميذ وتلميذة بالمدارس الأولية التابعة لوزارة المعارف .
٦١٧٧٦٠	» » » » والإلزامية التابعة لمجالس المديریات .
٨٩٧٢٤٦	المجموع .

فإذا زدنا على العدد المذكور من بمكاتب الإحانة ، ومن بالمدارس الأولية الحرة من البنين والبنات في سن التعليم الإلزامي ، كان لدينا على الأكثر ألف ألف تلميذ وتلميذة في هذه المرحلة الأولى من مراحل التعليم . وكنا ننتظر أن يكون لدينا اليوم مليون ونصف مليون على الأقل في هذه المرحلة . ولكن مع الأسف لم ينشأ من المدارس الأولية والابتدائية أيام الحرب ما كنا ننتظره ، ولم يصل عدد التلاميذ إلى القدر الذي نتمناه ونرجوه .

ومن الإحصاء السابق يتبين أن عدد المتعلمين في المرحلة الأولى من مراحل التعليم لا يزيد على ألف ألف طفل في جميع المدارس الأولية ، والابتدائية ، ورياض الأطفال ، الأميرية والحرة ، المصرية والأجنبية ، للبنين والبنات . ومنه يتبين أيضا أن بالمدارس الأولية وحدها ٧٣٨٤٥٨ طفل وطفلة ، وبغير التعليم الأولى من المدارس الابتدائية الأميرية والحرة للبنين والبنات ١٥٨٧٨٨ تلميذ وتلميذة ؛ فالمجموع في المرحلة الأولى من مراحل التعليم في المدارس بجميع أنواعها ٨٩٧٢٤٦ ، أو مليون على الأكثر .

الخلاصة

كيف نعمم التعليم ونقضى على الجهل والامية ؟

لكي نعمم التعليم وننتقل من مرحلة القول إلى مرحلة العمل ، ومن دور الكلام إلى دور التنفيذ يجب أن نكثر المعاهد التي تخرج المعلمين والمعلمات بحيث يتخرج لدينا في العام ألف مدرس على الأقل للقيام بالتعليم في المدارس الجديدة التي تنشأ الوزارة . فليس لدينا من مدارس المعلمين والمعلمات سوى ١٦ مدرسة ، وأربعة معاهد ابتدائية جديدة .

وقد كان المرحوم الوطني الغيور ، الخالد الذكر الشيخ عبد العزيز جاويز بعيد النظر حينما أنشأ ٢٥ مدرسة للمعلمين والمعلمات ، ولكننا مع الأسف أغلقت بالتدريج ؛ لأن الوزارة في ذلك الوقت لم تنشئ من المدارس الأولية كل عام العدد الذي كان ينتظر إنشاؤه كل سنة في مشروع سنة ١٩٢٥ ، وهو المشروع الذي أنشأه المصلح العظيم والوطني الأمين رفعة على ماهر باشا حينما كان وزيراً للمعارف سنة ١٩٢٥ ، وهو يقضى بإنشاء ٨٢١ مدرسة كل عام ، ولكن مع الأسف لم ينشأ في السنة التالية لهذا المشروع إلا ثمانون مدرسة أي عشر العدد المنتظر ، فتعطل كثير من المعلمين والمعلمات ، وأغلق بعض مدارس المعلمين والمعلمات لقلّة من يؤمن بتعميم التعليم ، وأثر التعليم .

فاذا أردنا حقاً أن نعلم الأطفال الذين في سن التعليم من السادسة إلى الثانية عشرة ، ويبلغ عددهم ثلاثة ملايين ونصف مليون من الأطفال وجب أن نضاعف مدارس المعلمين والمعلمات الأولية ونضاعف معاهد المعلمين ، وننتفع بخريجي المدارس الصناعية والزراعية ، وخريجات الفنون الطرزية ، والثقافة النسوية بعد إعطائهم دروساً في التربية وعلم النفس وطرق التدريس ، حتى يكونوا على بينة بما تتطلبه مهنة التدريس . وللضرورة يمكن الانتفاع بالمتخرجات في مدارس التربية النسوية ، والحاصلين على الشهادة الثانوية من الأزهر بعد دراستهم التربية وأصولها ، والتدريس وطرائقه ، وعلم نفسية الأطفال سنتين على الأقل .

فإذا كان لدينا نحو مليون من الأطفال في المرحلة الأولى من مراحل التعليم في رياض الأطفال والمدارس الأولية والإلزامية وما في حكمها ، والمدارس الابتدائية الأميرية والحرة للبنين والبنات ، كان علينا أن نعد العدة لتعليم مليونين ونصف مليون من الأطفال في سن التعليم .

فإذا فرضنا أن بالمدرسة ست فرق من الأولى إلى السادسة ، أو من سن ٦ إلى سن ١٢ ، وكان في كل فرقة ٣٥ تلميذاً كان بالمدرسة ٢١٠ تلميذ . وبذلك نحتاج إلى ١٢ ألف مدرسة جديدة لتعليم ٢١ مليون من التلاميذ الذين في سن التعليم ، ولم ننشئ لهم مدارس يتعلمون بها .

فإذا استطعنا أن ننشئ في كل عام ٥٠٠ مدرسة أمكننا في ٢٤ سنة أن ننشئ ١٢ ألف مدرسة وهو العدد الضروري من المدارس الجديدة لتعليم أبناء الشعب التعليم الأولى أو الابتدائي . أما إذا سرنا وئيداً بهذه الطريقة البطيئة المعتادة ، وأنشأنا في كل عام مائة مدرسة أولية أو ما في حكمها ، فعنى هذا أننا لن نعمم التعليم ، ولن ننشره بين الأطفال إلا بعد ١٢٠ سنة على الأقل .

فإذا كنا نريد حقاً أن نعمم التعليم ، ونكافح الأمية بين الصغار والكبار ، وجب أن نعمل كل وسيلة ممكنة لبناء خمسمائة مدرسة أولية كل عام . وليس من الضروري مراعاة المظاهر الكمالية في هذه المدارس ، ويكفي أن تكون المدرسة صحية تتوافر فيها شروط الصحة ، من حيث الهواء والشمس والنور ، وسعة الفصول ، ووجود المرافق والأفنية الضرورية بالمدارس . وإن جواً جميلاً كالجو المصرى يسمح بإنشاء مدارس في الهواء الطلق تحت الأشجار وفي الحقول مع عمل دورات خاصة للمياه ، ومخازن توضع فيها الأدوات .

ولسهولة التنفيذ يجب أن تكلف المجالس البلدية ومجالس المديرية القيام بإنشاء المباني المدرسية الضرورية كل عام ، بحيث تفرض في كل مديرية ضرائب خاصة بالتعليم وما يتطلبه من المباني ، وتنفق هذه الضرائب على إنشاء المدارس الأولية أو الابتدائية ، ومدارس المعلمين والمعلمات ، حتى نستطيع أن نسد هذا الفراغ ، ونعمم التعليم في ربع قرن على الأكثر . هذا إذا فرضنا

عدم الزيادة في السكان . والحق أن السكان في ازدياد مستمر ، وفي كل سنة يزيد السكان ٢٥٠ ألفاً من الأتفس ؛ ففي كل أربع سنوات يزيد العدد ألف ألف من الأتفس .

وليس من الضروري أن نعتمد على مصلحة المباني بوزارة الأشغال في القيام بما تحتاج إليه وزارة المعارف من المباني المدرسية ؛ لأننا نتطلب اقتصاداً ، وهي مع الأسف لا تعرف الاقتصاد ، فما تبني به مصلحة المباني مدرسة تستطيع شركة حرة من شركات المباني أن تنشئ به عشر مدارس إذا تركنا المظاهر .

فإذا رأينا أن ربع قرن مدة طويلة لنشر التعليم وتعميمه ، ورأينا أن ننشره في ١٢ سنة كان علينا أن ننشئ في العام ألف مدرسة أولية أو ابتدائية بدلا من خمسمائة ، وأظن أن هذا ليس من السهل اليسير على الشعب . ولو سرنا على الخطة التي وضعتها الوزارة سنة ١٩٢٥ وأنشأنا ٨٢١ مدرسة كل عام لعمم التعليم اليوم ، ولكن مع الأسف لا ننشئ إلا عددا قليلا من المدارس لا يتجاوز المائة كل عام . فأما ما ١٢٠ سنة على الأقل إذا سرنا على النظام المتبع وأنشأنا ١٠٠ مدرسة كل عام .

ولمكافحة الأمية أو الجهل بين الكبار يمكننا أن نحول جميع المدارس النهارية بالقطر المصري من أميرية وحره ، ثانوية وابتدائية وأولية إلى مدارس مسائية ، يتعلم فيها الكبار مساء ما فاتهم من التعليم وهم صغار . وإن الأمة التي تريد أن تعلم وتنشر التعليم وتكافح الجهل يجب أن تقوم بدفع النفقات ، وتفكر في الوسائل التي بها تحصل على نفقات هذا التعليم .

وغريب أن نجد مجموع البنين والبنات بالمدارس الأولية والإلزامية التابعة للوزارة ومجالس المديرية ٧٣٨٠١٧ تلميذ وتلميذة ، أي أن عدد التلاميذ بالمدارس الأولية لم يصل المليون بعد . والحق أننا سائرون ببطء ، وببطء شديد في تعميم التعليم ، ومكافحة الأمية . ولو كنا نشعر حقا بأثر التعليم ، وأنه حق لكل فرد من أبناء الشعب ، وأنه من ضروريات الحياة كالماء والهواء والغذاء ، لضاعفنا المدارس التي ننشئها ، وحاربنا الأمية والجهل ، واجتهدنا في نشر

التعليم الذي ننشده، وقضينا على الأمية التي أصبحت عاراً في جبين مصر. فالدين الإسلامي دين علم وتعليم، لا دين جهل وأمية؛ قال الله تعالى مخاطباً نبيه «وقل رب زدني علماً». وقال الرسول الكريم: «من أراد الدنيا فعليه بالعلم، ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم، ومن أرادهما معاً فعليه بالعلم». وقال أيضاً: الناس رجالان: عالم ومتعلم، ولا خير فيما سواهما». وقد خير سليمان الحكيم بين المال والملك والعلم، فاختر العلم؛ فأعطى الملك والمال لاختياره العلم. فمتى يأتي اليوم الذي يعمم فيه التعليم بمصر؟ ومتى تقضى على الأمية؟ ومتى نحتفل بدفن آخر أمي من المصريين؟

خاتمة

الدين الإسلامي يأمر بمحاربة الجهل والفقر والمرض

الدين الإسلامي يأمر بمحاربة الجهل

الدين الإسلامي دين علم ونور ، لا دين جهالة وظلمة ؛ فأول آية نزل بها الوحي فيها أمر للرسول بالقراءة ، وتكرير لذلك الأمر ، وتنويه بشأن العلم والتعليم نلمسه في إسناد التعليم إلى الله « اقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الإنسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم ، الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم » . وفي مواطن كثيرة نوه القرآن الكريم بشأن العلماء ، وما لهم من منزلة رفيعة ، فقال : « هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ؟ » وقال : « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات » .

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يشجع التعليم عملاً وقولاً ؛ فقد كان يطلق سراح الأسرى إذا علموا بعض المسامين القراءة والكتابة ، حرصاً منه على ذيوهم بين جبهة المسامين . ولم يفته صلى الله عليه وسلم أن يجعل للمرأة نصيباً في تعلم القراءة والكتابة ؛ فقد سأل الشفاء العدوية أن تقوم بتعليم زوجها السيدة حفصة القراءة والكتابة ، ضارباً بذلك أحسن الأمثال في وجوب تعليم الفتاة ، مؤكداً ذلك بقوله : طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » .

وقد أشاد النبي صلى الله عليه وسلم بفضل المعلمين ، وسمو مهنتهم ؛ فقد خرج ذات يوم فرأى مجلسين ؛ أحدهما فيه قوم يدعون الله عز وجل ويرغبون إليه ، وفي الآخر جماعة يعلمون الناس ، فقال : « أما هؤلاء فيسألون الله ، فإن شاء أعطاهم ، وإن شاء منعهم . وأما هؤلاء فيعلمون الناس ، وإنما بعثت معلماء » . ثم ذهب إليهم ، وجلس معهم . وبذلك ضرب لنا النبي خير مثل في تشجيع العلم ونشر التعليم ، والإشادة بفضل المعلمين . وحسبك أن تعلم أن العلم في نظر الرسول ملاك الدنيا ، وملاك الدين : « من أراد الدنيا فعليه بالعلم . ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم . ومن أرادهما معاً فعليه بالعلم » .

وكان الخلفاء — وبخاصة الرشيد والمأمون — يجلبون الأدباء والعلماء ،
ويغدقون عليهم المنح والعطاء . أكل أبو معاوية — وكان ضريرا — طعاما
مع الرشيد . فلما قام معاوية لغسل يديه نهض الرشيد ، وأخذ الإبريق ، وصب
الماء على يدي الضير ، وهو لا يدرى ، ثم قال له : « اتدرى من يصب الماء
على يديك ؟ » قال : « لا » . فقال الرشيد : « أنا » . قال : « أنت يا أمير المؤمنين ؟ »
قال : « نعم ، إجلالا للعلم . »

ومما يدل على إجلال الخلفاء للعلم أنهم كانوا يحثون أبناءهم على تلقي العلم ،
ودراسة الأخبار ، وحفظ الأشعار . وقد عهد الرشيد إلى سيبيويه بتأديب ابنه
المأمون ، وعهد إلى الأحمر بتأديب ابنه الأمين . ومن وصيته التي يجب على
المربين أن يتخذوها نبراساً لهم في تربية أبنائهم :

« يا أحمر ؛ إن أمير المؤمنين قد دفع إليك مهجة نفسه ، وثمرة قلبه ؛ فصير
يدك عليه مبسوطة ، وطاعته لك واجبة ، فكن له بحيث وضعك أمير المؤمنين .
أقرئه القرآن ، وعرفه الأخبار ، ورواه الأشعار ، وعلمه السنن ، وبصره بمواقع
الكلام وبدئه ، وامنعه من الضحك إلا في أوقاته ، وخذه بتعظيم بني هاشم
إذا دخلوا عليه ، ورفع مجالس القواد إذا حضروا مجلسه ، ولا تمرن بك ساعة
إلا وأنت مغتنم فيها فائدة تفيده إياها ، من غير أن تحزنه فتميت ذهنه .
ولا تمنع في مسامحته ؛ فيستحلي الفراغ ويألفه ، وقومه ما استطعت بالقرب
والملاينة ، فإن أباهما فعليك بالشدّة والغلظة . »

وفي هذه الوصية تتمثل الحكمة وسداد الرأي ؛ فهي تحتوى على منهج من
أحسن المناهج الدراسية للمعاهد الثانوية ؛ فمن قراءة القرآن الكريم ، إلى
دراسة للتاريخ والأخبار . ومن رواية للأدب والأشعار ، إلى تعلم السنن
ودراسة اللغة وبلاغتها . ومن تربية دينية أدبية علمية إلى تربية خلقية اجتماعية .
والجزء الأخير من الوصية خير دستور في المعاملة الطبيعية ، والعقوبة المدرسية ،
حيث يقول : « ولا تمنع في مسامحته ، فيستحلي الفراغ ويألفه . وقومه
ما استطعت بالقرب والملاينة ؛ فإن أباهما فعليك بالشدّة والغلظة . »

الدين الإسلامى يحارب الفقر

الفقر علة العلل، وآفة المجتمع؛ إذ هو العامل الأكبر فى انتشار الأمراض، وذيوع الجهالة، وكثرة الجرائم؛ ومن ثم حارب الإسلام الفقر محاربة عنيفة، فحث على العمل، ونهى عن الخمول والكسل، ودعا إلى السعى فى طلب الرزق. قال جل شأنه: «فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض، وابتغوا من فضل الله». وقال عليه الصلاة والسلام: «لأن يأخذ أحدكم حبله على ظهره فيحتطب خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه». وقال على بن أبى طالب كرم الله وجهه: «لو كان الفقر رجلاً لقتلته». وما من سبيل إلى قتله والقضاء عليه والتخلص منه إلا بالعمل والسعى، والاشتغال بشئون الحياة لكسب العيش من أشرف طريق.

ولما كانت المواهب الإنسانية متباينة، وكانت الفرص لا تسنح للجميع على حد سواء، فقد تفاوتت الحظوظ، وأصبح فى كل أمة أغنياء وفقراء. ذلك التفاوت الذى لا مندوحة عنه، ولا مهرب منه طالجه الدين الإسلامى علاج المصلح الحكيم، فجعل للفقراء نصيباً معلوماً فى أموال الأغنياء، ففرض على الموسرين الزكاة، وطالبهم بإخراجها، وإعطائها من يستحقها من الفقراء والمساكين وأبناء السبيل؛ وذلك ليجتث الفقر من أصوله، ويقضى عليه القضاء الأخير، حتى لا يكون على ظهر الأرض جائع أو محروم. وهذا ما يفسر لنا السر فى مسارعة سيدنا أبى بكر رضى الله عنه إلى محاربة من امتنع من المسلمين عن أداء الزكاة بعد وفاة الرسول.

والحق أنه لا سبيل إلى القضاء على الفقر إلا بهاتين الوسيلتين: وهما تيسير أسباب الرزق للجميع، بفتح آفاق جديدة فى ميادين الصناعة والزراعة والتجارة، وتنفيذ ما جاء به الإسلام بشأن الزكاة، فنأخذها من الموسرين ونوزعها على المستحقين، توزيعاً عادلاً محكماً، بحيث لا يعفى منها غنى، أو يحرم مستحق. ويقى أننا بهاتين الوسيلتين أو بهذين السلاطين، نستطيع أن نقضى على الفقر فى البلاد الإسلامية جمعاء. والله در على بن أبى طالب حيث يقول: «إن الله فرض فى أموال الأغنياء أقوات الفقراء،

فما جاع فقير إلا بما متع به غنى . والله تعالى سائلهم عن ذلك . فمن الواجب أن نضع أنفسنا موضع الفقراء ، حتى نشعر بما يشعرون ، وتعلم لما يتألمون ، ونحس ما يحسون .

الدين الإسلامى يحارب المرض

غنى الإسلام بصحة الأجسام ، وسلامة الأبدان ؛ لتظل بئامن من الأمراض والأسقام ، حتى لقد قال عليه الصلاة والسلام : « إن لبدنك عليك حقاً » . ونلمس مظاهر تلك العناية فى اتخاذ النظافة وسيلة من وسائله فى محاربة المرض والقضاء عليه ؛ فالصلاة وهى ملاك الدين ودعامته ، سداها ولحمها نظافة الجسم والثوب والمكان . وفى مواطن كثيرة دعا النبى إلى النظافة ، وحث عليها ، ورغب فيها فقال : « الإسلام نظيف ، فتنظفوا ؛ فإنه لا يدخل الجنة إلا نظيف » . وقال منوها بشأن النظافة وما لها من منزلة وقداسة : « النظافة من الإيمان » . والصحة الوقائية التى ينادى بها الأطباء اليوم فى قولهم : « الوقاية خير من العلاج » ليست من مبتكرات هذا العصر ، بل هى دعوة إسلامية خالصة ؛ فقد تحدث النبى صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال : « نحن قوم لا نأكل حتى نجوع ، وإذا أكلنا لا نشبع » . وقال : « ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه » . وذلك لينبذ العقول والأذهان إلى ما فى إدخال الطعام على الطعام من ضرر بصحة الإنسان ، فيحذره ويخشاه .

وحتى عزل المرضى ، خوف انتشار المرض وتفشيهِ — قد فطن إليه المسلمون فى صدر الإسلام ؛ فقد زار أمير المؤمنين عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — الشام ، وكان وباء الطاعون يفتك بأهلها وبمن وفد إليها من جنود المسلمين . فلما رأى سيدنا عمر أن هؤلاء الجنود ينزلون فى مكان منخفض بجوار دمشق ، بالقرب من مستنقع ، أمرهم بالرحيل عنه ؛ لأنه غير صحى ، إلى حيث ضربت لهم الخيام فوق تل مرتفع بجوار المدينة . وحين سأله أبو عبيدة الجراح ، وكان يتولى القيادة : أنقر من قضاء الله يا عمر ؟ أجابه : نعم ، نقر من قضاء الله إلى قضاء الله . وقد فرض الإسلام الصيام لما له من فوائد صحية ، يلمسها الصائم إذا التزم الاعتدال فى الطعام والشراب ، الأمر الذى دعا الأطباء إلى أن يتخذوه علاجاً

لبعض الأمراض، كما في حالات ضغط الدم، والمصابين بالسكر.
بهذه الأسلحة الفاتكة حارب الإسلام المرض، فهل لنا أن نحذو حذوه،
ونسير على نهجه، فنكسب الأجسام مناعة تنهيا عايدات الأمراض والأسقام؟
ذلك ما يرجوه كل مصلح غيور؛ فلعل وعسى !!

الجماعات التعاونية في القرى

وأثرها في محاربة الجهل والفقر والمرض

لا يكفي أن تقوم الدولة بواجبها في محاربة الجهل والفقر والمرض؛ لأنها
— وحدها — لا تستطيع القيام بهذا الواجب مهما تبذل من الجهد، وتنفق
من المال؛ ولهذا كان لزاما أن يتعاون أهل كل قرية على تعليم جهاها، وتحسين
حال فقرائها، ومعالجة مرضاها. وسبيل ذلك أن ينشئ المثقفون في كل قرية
جماعة تعاونية، تعمل لإصلاح القرية إصلاحا شاملا؛ فلا تقف رسالتها عند حد
المعاونة على تحسين وسائل الإرواء والصرف، والعناية بالتسميد والحراث،
وانتقاء أحسن البذور، وتيسير شراء الآلات الزراعية، وما إلى ذلك مما يتعلق
بخصوبة الأرض، وجودة الإنتاج، بل تتعداه إلى إصلاح القرية علميا، وصحيا،
 واجتماعيا، وخلقيا؛ وذلك بأن تقوم كل جماعة في قريتها بنشر التعليم، وإعانة
المحتاج، ومعالجة المريض، إلى أن يتم لنا القضاء على الجهل، والفقر، والمرض.
وإن في استطاعة الجماعات التعاونية في القرى أن تسهم بنصيب كبير في
هذا الشأن؛ فهي تستطيع القضاء على الجهل والامية، إذا هي عنيت بنشر
التعليم عن طريق الأقسام المسائية، وتولى أعضاؤها التدريس بها بالجمان،
او بأجر زهيد، كما تستطيع التغلب على الفقر والتخفيف من ويلاته، إذا هي
قامت بأخذ الزكاة، وجمع التبرعات، وتولت توزيعها على مستحقيها من الطبقات
الفقيرة، وبخاصة في المواسم والأعياد.

ومن الميسور لهذه الجماعات التعاونية النهوض بالمستوى الصحي، والتغلب
على كثير من الأمراض المتوطنة إذا هي حثت كبار المالكين على مساعدة عمالهم

الزراعيين في إعداد غذاء صحي لهم ، والقيام بنفقات علاجهم ، وتولت الجماعة
نفسها الإشراف على معالجة المرضى من أهل القرية ، مستعينة بالتفتيش
الصحي أو المجموعة الصحية ، أو بالاتفاق مع أحد الأطباء إذا تطلب الأمر .
ومن الممكن أن يتسع للجماعات التعاونية في القرى مجال العمل ، فتقوم
بالإصلاح بين الأسر المتخاصمة ، فتقضى على أكبر بواعث الشر والإجرام ،
وبذلك يستتب الأمن ، ويسود الوئام الأفراد والجماعات .

وفي مكنتها إلى جانب ذلك أن تستعين بالوعاظ وخطباء المساجد في التنفير
من الجهالة والأمية ، وفي نشر الدعوة الصحية ، وفي بث الأخلاق الكريمة ،
وبيان ما للتعاون بين الأفراد والجماعات من آثار حسان .

إن في استطاعة المعلمين المثقفين في كل قرية القيام بمحاربة الجهل والفقر
والمرض ، ما دامت النفوس صادقة العزم ، محبة للإصلاح ، تواقفة إلى أن تقوم
بواجبها نحو وطنها ، ومسقط رأسها ؛ فلنتعاون جميعاً في سبيل النهوض ببلادنا
العزيزة ، في كل ناحية من نواحي الحياة ، حتى نستعيد مجدنا القديم ، وحضارتنا
الخالدة ، وتنبؤاً مصر مكانها اللائق بها تحت الشمس ، في حلة قشبية من القوة
والثروة والعرفان .

من أين نأتى بالمال

لمحاربة

الجهل والفقر والمرض ؟

إن ميزانيتنا اليوم تقرب من مائة مليون من الجنيهات ، ومن الممكن أن تصل إلى مائة وخمسين مليوناً من الجنيهات أو أكثر إذا غيرنا النظام الحالى للضرائب ، وسرنا فى نظامنا وسياستنا الاقتصادية كما تسير الآن فى الحياة كإنجلترا وأمريكا . وإذا نظرنا إلى الميزانية وجدنا أن الموظفين وأصحاب المعاشات يأخذون نصف الميزانية تقريباً . ولا نبالغ إذا قلنا : إن الدواوين الحكومية مملوءة بموظفين لا عمل لهم ، وإن العمل الذى يقوم به أربعة يستطيع أن يقوم به فرد واحد . فمن السهل الاقتصاد من هذه الناحية ، وتنظيم الأعمال فى الدواوين بحيث يقل الموظفون ، وينجز العمل فى موعد لا يتجاوز ثلاثة أيام ، وتحدد التبعة ، ويسأل كل موظف عما فعل ، وما قام به من عمل فى سبيل الراتب الصغير أو الكبير الذى يتقاضاه .

والسبب فى هذه التخمة أن كل وزارة تأتى تعين من تشاء من الموظفين ، سواء أدعت الحاجة إليهم أم لم تدع . ولا نريد بهذا أن نفصل الموظفين الحاليين ، ولكننا نريد إقفال أبواب الوظائف إلا إذا كانت هناك حاجة إليها : كنشء التعليم ، والحاجة إلى معلمين ، وإنشاء المستشفيات ، والحاجة إلى الأطباء . نريد أن نقفل أبواب الوظائف الكتابية ، ونوزع من لدينا من الموظفين الكتابيين فى دواوين القاهرة على المراكز والمديريات ، حتى ننتفع بهم ، ونجهد لهم عملاً يعملونه . نريد أن نأخذ خريجي المدارس الزراعية والصناعية والتجارية من بين هؤلاء الموظفين ، ونجبرهم على ترك الأعمال الكتابية ، ونجهد لهم السبيل للاشتغال بالأعمال الزراعية أو الصناعية أو التجارية فنتفع بهم الأمة ، وينتفعون بمجهودهم .

وهناك ظاهرة غريبة فى الدواوين الحكومية فى القاهرة والإسكندرية

وعواصم المديريات ، ومجالس المديريات ؛ تلك الظاهرة هي كثرة الخدم وكثرة السعاة الذين لا عمل لهم إلا فتح الباب أو إغلاقه ، والسير وراء الموظفين ! ولو كنا نحترم الإنسانية ونفكر في خير البلد لوجهنا هذا الجيش من السعاة والخدم إلى أعمال شريفة أخرى ، بها يكسبون عيشهم ، ويعيشون عيشة أشرف من تلك التي يعيشونها .

وهناك وسائل كثيرة للاقتصاد قد ذكرها صاحب السعادة الدكتور حافظ عفيفي باشا في كتابه الثمين « على هامش السياسة ^(١) » وكتابته تفيض وطنية وغيره في سبيل الصالح العام . وكله نقد حر يرى . ولو قمنا بتنفيذ ما في هذا الكتاب في الشؤون التعليمية والاقتصادية والصناعية ، لوصلنا إلى ما نبتغيه من نهوض في التعليم وتقدم في الزراعة والصناعة والتجارة . ولنقطف كلمات له من هذا الكتاب الثمين . يقول :

« وهناك أبواب كثيرة يمكن الاقتصاد فيها ، كالأموال التي تبذر يمينا وشمالا في الاعتمادات الخاصة أو في المسائل الطارئة ، أو في المؤتمرات والمعارض أو في عدد كبير من الشؤون الأخرى التي تنفق فيها الحكومة الأموال الكثيرة بدون مراقبة مالية دقيقة . »

« كثيراً ما يحصل أن تتصرف بعض المصالح في هذه الأموال تصرفاً غير حكيم ، فتنفق منها في وجوه لا تمت إلى الأغراض التي قررت من أجلها بأي صلة ؛ فقد اشترت مثلاً سيارة فاخرة لكبار الموظفين من اعتمادات مقاومة الجراد ، وكثيراً ما بنيت بيوت لسكنى بعض الموظفين ، وفرشت حجرات لبعضهم الآخر من أمثال هذه الاعتمادات »

« أما المؤتمرات الدولية فقد أسرفنا في الاشتراك فيها ، وقامنا رفضنا الاشتراك في واحد منها ونحن لا نلبي الدعوة أو نرفضها لاهتمامنا بالمسائل المعروضة على المؤتمر أو عدم اهتمامنا بها ، بل نحن نقبل الدعوة لنسمح لموظف معين أن يسافر إلى أوربة صيفاً — وجميع المؤتمرات تعقد في أوربة صيفاً — على حساب الحكومة . »

(١) ارجع إلى كتاب « على هامش السياسة » للدكتور حافظ عفيفي باشا ص ١٤٢ — ١٤٦ الطبعة الأولى .

« قابلت مرة في الباخرة صديقاً مصرياً كان قادماً معي من مرسيليا إلى الإسكندرية ، فسألته : من أين أتى ؟ فقال : من كندا ، وماذا عملت فيها ؟ قال : كنت مندوباً لمصر في مؤتمر الدواجن ، وأخذ يشرح لي اغراض المؤتمر . فسألته : وهل من ضرورة ماسة لاشتراك مصر في مؤتمر الدواجن حين ينعقد في « أوتاوه » ؟

قال : وهذه ثالث مرة أمثل فيها مصر في ثلاث سنوات متتالية في مؤتمر الدواجن . سألته : هل ترتب على تقريرك الأول أو الثاني تحسين في تربية الدواجن المصرية ، أو حصل تغيير في علم تربية الدواجن بين انعقاد المؤتمر الأول والثاني ، وبين الثاني والثالث — أرادت أن تقف عليه الحكومة ؟ « على أننا لم نكتف بالاشتراك في المؤتمرات ، بل نحن نتسابق الآن لدعوتها للانعقاد في مصر . فتمت انعقدت في بلادنا أسرفنا في الإكرام إلى حد الإغراق ، بل إلى حد أن اتهمنا من نكرمهم بالتبذير بل بالسفه ، فنحن لانكتفي بدعوة المؤتمرين لحفلة أو حفلتين بل ندعوهم لسلسلة حفلات تضيع أوقاتهم ، وتعب معداتهم ، ونحن لاندعوهم إلى هذه الحفلات في القاهرة مكان انعقاد مؤتمرهم ، ولا ندعوهم لمشاهدة آثارها ومتاحفها فحسب ، بل ندعوهم أيضاً إلى أسوان وإلى الأقصر ، وإلى غيرها . وهم ينتقلون إليها ذهاباً وإياباً ، ويقومون في آخر فنادقها على حساب الحكومة المصرية . »

« وهذا إسراف ليس بعده إسراف ، ومبالغة في الإكرام ليس بعدها مبالغة . ونحن ننسى دائماً أنهم حيث ينتقلون إلى هذه الجهات يشاهدون في أثناء زيارتهم من علامات الفقر المدقع ، ومن مظاهر التأخر في الإصلاح ما ينافي هذه المبالغة في الإكرام ، وما يحملهم دائماً على التفكير في أمرنا ، ويجعلهم يتساءلون : ألم يكن من حسن التدبير أن تقتصد في الإنفاق عليهم لنستطيع الاتفاق على الضروري من شئوننا ؟ ... »

« ومن الأمثلة على الإسراف في نفقات الدولة ما ينفق في شراء سيارات للوزراء وكبار الموظفين وصياتها ، وفي شراء الأدوات والأثاث من الأصناف الغالية الثمن ، وتجديدها كلما تغير الموظف ، ولو كانت صالحة للاستعمال . » والحق أن هذا النقد براء ، ولا يستطيع أحد أن ينكره ، فمن العار أن

نسرف هذا الإسراف ، ونبذر هذا التبذير ، ذات اليمين وذات الشمال ، والأمية منتشرة ، والفقر مدقع ، والأراض كثيرة بين أ كثرية الشعب المصرى .
من العار أن نستمر فى هذا الإسراف ، وفى هذه المظاهر الكاذبة ، ولدينا كثير من الفقراء والجياع ، والعراة والحفاة ، والعجزة والمرضى ، والسائلين فى كل قرية من القرى المصرية !

إن من العار أن نسرف فى الكماليات ، والتمثيل فى المؤتمرات الضرورية وغير الضرورية ، ونترك كبار الموظفين يقضون أشهر الصيف فى الخارج على نفقات الدولة ، والفقر المدقع منتشر بين الكثيرين من المصريين !
ولو كنت وزيراً للمالية لحذفت من الميزانية كل الشؤون الكمالية ، وأوقفت أبواب الاعتمادات والمؤتمرات والسيارات لكبار الموظفين ، والمصروفات السرية ، والترقيات الاستثنائية ، وكل ما ينافى العدل والعدالة ، والاقتصاد فى النفقات فى كل ناحية من نواحي الميزانية .

لو كنت وزيراً للمالية لشجعت ميزانية التعليم والمستشفيات والملاجئ وما يتصل بالطبقات الفقيرة من الفلاحين والزراع والعمال والصناع .
لو كنت وزيراً للمالية لعملت على إنشاء مصرف تجارى لتشجيع التجارة والتجار من المصريين ، ومصرف صناعى لتشجيع الصناعة والصناع منهم .
لو كنت وزيراً للمالية لأعفيت الفقراء من الضرائب ، وعملت على إصلاح ضريبة الأطنان بحيث تتدرج ، فتقل بقلّة الثروة ، وتزداد بزيادتها ، ويعفى منها من لديه فدانان أو أقل .

لو كنت وزيراً للمالية لوزعت الضرائب توزيعاً عادلاً بحيث تتفق مع الدخل ، وتعم الموظفين والمحامين والأطباء والصيادلة ، وأصحاب المعامل والمصانع ، والوسطاء من المصريين والأجانب ، ونظمت ضريبة الأرباح التجارية والأوراق المالية ، وعملت على تنفيذ ضريبة التركات على كل من يسكن مصر من المصريين والأجانب .

وبتنظيم الضرائب ، وجعل الضريبة تصاعدية ، وتقرير ضريبة التركات ، وجعلها ملائمة لحال الفرد ، بحيث لا يظلم أحد ، ولا يعفى إلا الفقير ، نستطيع

أن نضاعف الميزانية ، ونقوم بالمشروعات الحيوية لمصر والمصريين ، من فتح مدارس لمحاربة الجهل ، وإنشاء مستشفيات لمعالجة المرضى ، وملاجئ لا يواء العجزة والمسنين من الفقراء .

ولو كنت وزيراً للأشغال لانتفعت بكل شبر من الأرض المصرية ، وأصلحت الأراضى الزراعية التى تحتاج إلى إصلاح فى شمال الدلتا ، وهى أكثر من ثلاثة ملايين من الأفدنة . ولو أصلحناها ، ونقلنا إليها الأيدى العاملة من الفقراء ومن الفلاحين الذين لا يملكون شيئاً لقل الفقر ، وارتفع مستوى المعيشة ، وزادت الثروة الزراعية .

لقد مضت عشرات السنين ونحن تمكنا ، وتكلم فى مشروعات ، ونتقدم باقتراحات ، ولكمنا نريد التنفيذ والعمل ، فالشعب فقير حقاً ، وإن نصفه يعيش بين جنيه وثلاثة جنيهات فى الشهر ، أى أن لدينا تسعة ملايين من أبناء الشعب يعيش الفرد منهم بين ثلاثة قروش وعشرة فى اليوم ، ومعنى هذا أن نصف الشعب يعيش عيشة دون الكفاف ، ولا يجدون الغذاء الضرورى للحياة ، وملابسهم ممزقة ، لا يجدون ما يسترهم به أجسامهم ، والأمراض تقتك بهم ، والجهل منتشر بينهم ، والبؤس يلزمهم ، والشقاء لا يفارقهم .

ونرجو أن نكون قد انتهينا من مرحلة القول ، وبدأنا مرحلة العمل الحق ؛ فقد مضى الآن أكثر من ربع قرن وتركت شئوننا الداخلية بأيدينا ، ومع هذا لم تقم فى هذه المدة بما كان يجب القيام به .

وليس معنى هذا أننا لم تقم بإصلاحات ، فنحن لا ننكر أننا قمنا ببعض الإصلاحات ، وتضاعفت المدارس ، وتضاعفت المستشفيات ، وكثرت الملاجئ ، ولكن ما قمنا به لا يلائم الزمن الذى مر بنا . فمن الواجب أن نضاعف الجهود ، ونعمل لمحاربة الجهل والفقر والمرض فى أقل وقت ممكن ، وهذا يستدعى أن تتضافر الجهود ، ويتعاون الجميع فى سبيل خير البلد ؛ فلا تهدم وزارة ما تبنيه أخرى ، ولا تقف فى سبيل مشروع لا لسبب إلا أن هذا المشروع قد وضعه الوزير السابق أو الأسبق .

إننا يجب أن ننسى الأشخاص ، ولا تفكر فيمن وضع المشروع ، بل يجب أن تفكر في مصر ، وفي مصر وحدها ، ونعمل للنهوض بها ، ونكمل ما بناه غيرنا ، ونعطي ما بدأه سوانا ، ونعطي كل ذي حق حقه ؛ حتى تتبوأ مصر المكان اللائق بها بين الأمم الحية .

ولو سرنا كما نحن سائرون الآن فيهدم هذا ما بناه ذاك ، وتتقدم خطوة ثم نرجع خطوة ، ونسير إلى الأمام ثم نعود إلى الوراء ، ونرجع كما كنا ، ولو استمرت سياسة الهدم والبناء ، والتغيير والتبديل ، لسبب وغير سبب — فلن نتقدم التقدم الذي نبتغيه ، ولن نصل إلى الآمال التي تنشدها مصر ، وينشدها المليك .

فإذا ذكرنا شيئاً واحداً هو مصر ، وعملنا لمصر ، وفكرنا في النهوض بمصر ، ونسينا من قام بهذا المشروع ، ومن قدم هذا الاقتراح ، وفكرنا في المشروع من حيث هو ، وفي الاقتراح من حيث هو ، وبينا حيث يجب البناء ، وأصلحنا حيث يجب الإصلاح ، وقومنا متى وجب التقويم ، وتركنا هدم ما بناه غيرنا ، وقف المشروعات التي وضعها سوانا ، وفكرنا في مصر وحدها ، والمصلحة العامة ، والمصلحة العامة وحدها ، ونسينا الأشخاص والأفراد والأحزاب التي ينتمى إليها هؤلاء الأفراد ، وتعاوننا على النهوض بمصر في كل ناحية من نواحيها ، لو تفدنا ذلك كله لعمم التعليم ، وعممت المستشفيات والملاجئ ، وانتشرت الصناعة ، وتحسنت الزراعة ، ونهضت التجارة ، وقضينا على الفقر والجهل والمرض في سنوات لا تعد على أصابع البدين .

لو شعر كل مصري في كل وزارة من الوزارات ، وفي كل عمل من الأعمال أنه مدين لمصر ، وأن عليه واجباً لها يتطلب الإخلاص والدقة والعناية بالعمل لنهضنا في كل ناحية من النواحي الزراعية والصناعية والتجارية والاجتماعية والخلقية والعلمية والعملية والسياسية .

العبرة بالتنفيذ

٢

لقد بسطنا رأينا بصراحة في مكافحة هذه الأعداء الثلاثة، وأعني بها الفقر والجهل والمرض. ومن المؤلم أن نقف عند حد إبداء الآراء، وعرض الاقتراحات، ثم لا نقرن القول بالعمل، ونتبع الرأي بالتنفيذ؛ فقد هالني وأنا أنظر إلى الصحف والمجلات في مصر منذ أربعين سنة أن أجدها كثيراً من الاقتراحات المفيدة، والآراء الثمينة، التي تنشرها الصحف والمجلات اليومية، واننا مازلنا نكرر هذه الاقتراحات، ونردد هذه النداءات. وإليك مقتطفات من خطبة للزعيم الوطني المرحوم محمد فريد بك، ألقاها في المؤتمر الوطني في اليوم السابع من يناير سنة ١٩١٠، عثرت عليها وأنا أبحث في موضوع الأمية وسبل مكافحتها؛ لتعلم أن البلاد لم تخط في هذه السبيل خطوة كبيرة إلى الأمام، وأننا لا نزال عند الوضع الذي كنا عليه منذ عشرات السنين، لانزال نطالب بنشر التعليم، ومكافحة الأمية.

قال طيب الله ثراه: «... ليصبح الصانع والزارع في مأمن من الفقر والتكفف عند الشيخوخة أو المرض، يجب فتح المدارس الليلية في المدن والقرى، لتعليمهم حقوقهم وواجباتهم، وتفهيمهم أهمية النقابات وشركات التعاون. ولقد بدأ حزبنا المبارك في تنفيذ هذه الفكرة، فانشأ في العاصمة أربع مدارس للصناع في أقسام الخليفة، وبولاق، وشبرا، والعباسية (مدارس الشعب الليلية)، تحوى كل منها نحو مائة وعشرين تلميذاً، من حرف مختلفة، وصناعات متباينة، فتجد النجار بجانب صانع الأحذية، وقاطع الأحجار يكاتف الطبّاخ، وهكذا. وكثير متشوقون للتعليم، باذلون جهدهم في التحصيل؛ حتى إن الطالب منهم يتمكن من القراءة والكتابة في أقل من ستة أشهر». «... وسنسعى في عامنا هذا الجديد في تعميم هذه المدارس والجمعيات في اقسام المحروسة.»

«... فعليكم إخواني بنشر مبادئ التعليم بين هذه الطبقة التعسة، وتأسيس المكتبات الليلية... وعلى الشبيبة الحرة التبرع بالقليل من وقتهم في إلقاء

لدروس ، والمحاضرات النافعة ، حتى يترقى العامل الفقير ، ويدرك أن له حقا في أن يعيش عيشة لا كعيشة البهائم . »
لقد مضى على هذه الخطبة أكثر من ستة وثلاثين عاما ، ومع هذا لانزال نطالب بنشر التعليم ، ومحو الأمية ، ومحاربة الجهل والفقر ، ولو كنا رجال عمل ننفذ ما نقول ، لاستطعنا أن ننشر التعليم ، ونقضى على الأمية ، ولكانت نسبة التعليم اليوم ١٠٠ ٪ . ولكننا ، بكل أسف ، قوم كثير و القول ، قليلو العمل .

ومالنا وللآراء نبدي فيها ونعيد ، وها هو ذا الدستور بين أيدينا قد نص على تعميم التعليم بين أفراد الشعب ، وجعله إلزاميا وبالجمان للغنى والفقير على السواء . لقد مضى على صدور هذا الدستور عشرون سنة ونيف ، فهل حققنا غايتنا في نشر التعليم ؟ ! نتحدثك الأرقام أن نسبة المتعلمين اليوم لا تزيد على ٢٠ في المائة من أبناء الشعب ، ومعنى هذا أن لدينا ٨٠ في المائة من الشعب قد حرموا العلم ، وحجب عنهم النور ، وأنهم لا يزالون يتخبطون في دياجير الجهالة والامية ، لا يقرءون ولا يكتبون ، لأننا نسير في نشر التعليم ببطء ، وببطء شديد . ولوسرنا كما نحن سائرون اليوم فبهيات هيات أن يعمم التعليم . إن لدينا قانونا يقضى بردم المستنقعات صدر في وزارة المرحوم محمد محمود باشا . وقد مضى على هذا القانون أكثر من عشرين عاما . ولا تزال المستنقعات منتشرة في القرى ، وفي حاجة إلى من يقوم بردها . ذلك أن القانون لم ينفذ على النحو الذي أراده واضعوه ، وإلا لتخلصنا من تلك المستنقعات منذ أمد بعيد . وإن لدينا قانونا بمنع السؤال والشحاذة ، ولكننا لانزال نجد صباح مساء جيشا من السائلين في الميادين العامة ، وحول الأضرحة الشهيرة كالسيدة زينب ، وسيدنا الحسين ، والإمام الشافعي ، والسيد البدوي ، وفي كثير من مدن المملكة المصرية التي يقصدها السائحون من الأجانب ، حتى سماها بعضهم « بلد الشحاذين » . فأين ذلك القانون الذي يقي المصريين ذلك الوصف المهين ؟ أصابه ما أصاب غيره من القوانين ، فلم تمتد إليه يد قوية بالتنفيذ . ولو نفذ هذا القانون ، وأنشأنا ملاجئ تضم العجزة وغير القادرين على الكسب ، لقضينا على السؤال في زمن وجيز .

ولقد صدر في عام ١٩٤٤ قانون مكافحة الأمية ، على أن تطبق أحكامه على كل مصري تزيد سنه على اثنتي عشرة سنة ، ولا تتجاوز الخامسة والأربعين ، إذا كان غير ملم بالقراءة والكتابة ، وعلى المصريين اللاتي تزيد سنهن على الثانية عشرة ، ولا تتجاوز الخامسة عشرة ... وحددت مدة الدراسة بتسعة شهور متصلة . وقد أوجب هذا القانون على مأموري المراكز والأقسام والعمد أن يقيدوا في سجل خاص أسماء الأميين في دوائرهم ... كما أوجب على أصحاب الأعمال التجارية والصناعية الذين يستخدمون ثلاثين عاملاً أكثر أن يهيئوا على نفقتهم وحدات لمحو الأمية بين عمالهم ... ويعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ، ولا تزيد على ألف قرش ، وبالحبس مدة لا تزيد على شهر أو بإحدى هاتين العقوبتين - كل من يمتنع عن التعليم ، أو يتخلف عنه بعذر غير مقبول ... لقد صدر هذا القانون ، وأصبح له ما لقوانين الدولة من المكانة ، والقداسة ، ولكنه لن يحقق الغاية مالم تمتد إليه يد تؤمن بنشر التعليم ، ومكافحة الأمية ، وتعمل على تنفيذه بكل إخلاص ، في كل ناحية من نواحي القطر .

ليس المهم إصدار قوانين ، ولكن المهم تنفيذ هذه القوانين . وليس المهم أن نكون جماعات ، ونكون لجائنا ، وننشر اقتراحات ، ونكتب مقالات في الصحف والمجلات ، ولكن المهم أن نبدأ بالعمل ، وأن ننفذ ما نقترح ، فالعبرة بالتنفيذ والعمل ، لا بالقول والكلام .

وربما فات قوماً جل أمرهم من التأنى ، وكان الحزم لو عجلوا وإن في الاستطاعة أن نجعل مصر ، في عشر سنوات - وعشر سنوات فقط - جنة العالم ، إذا وجد مصلحون أقوياء الإرادة ، ثابتو العزيمة ، يؤمنون برسالتهم الاجتماعية ، ويعملون بإقدام ، وفي سرعة ، وبإخلاص ، لإنشاء المدارس والملاجئ والمستشفيات ، فنستطيع في تلك السنوات العشر أن نقضي على الجهل ، ونغلب على الفقر ، ونتقي المرض . وبهذا نحقق رغبة المصلح الأول الذي سعى بشخصه ، وتوجه بنفسه ، إلى مجلس الوزراء ، مطالباً بحق الفقير في أن يتعلم ، ويعالج ، وتميماً له وسائل العيش الشريف ، فكان بحق نصير العلم والتعليم ، والمدافع عن الفقير والمسكين ، والمؤاسي للضعيف والمريض ، فاروق الأول حفظه الله ذخراً لمصر والمصريين .

فهرس

المشكلة الأولى الفقر

الصفحة

٥	الفقر علة العلل
٦	كيف نعالج الفقر ؟
١٤	بالتعليم نستطيع أن نعالج الفقر وغيره
٢٦	وزارة المعارف ونصيها في معالجة الفقر والجهل والمرض
٢٧	مصر غنية بطبيعتها، ولكنها فقيرة بأبنائها
٣٥	الملاجىء وتنظيم الإحسان

المشكلة الثانية المرض

٤٢	المشكلة الثانية المرض
٤٦	أسباب انتشار الأمراض
٤٩	القرية المصرية
٥١	حقائق لا تنكر
٥٢	مستشفياتنا المصرية
٥٣	مقتبسات من تقرير الدكتور إلبورت عن مستشفى قصر العيني
٥٤	المرضى والمرضات الدكتور إلبورت
٥٦	المستشفى الجديد » »

٥٨	العيادة الخارجية للمستشفى للدكتور إلبورت
٥٩	كلمة للدكتور حافظ عفيفي باشا عن نظام المستشفيات
٦٢	كيف نعالج هذه الحال ؟
٦٥	الوقاية خير من العلاج
٦٧	نشر التعليم الصحي

المشكلة الثالثة الجهل

٦٩	التعليم من ضروريات الحياة
٧١	حاجة مصر إلى محاربة الجهل
٧٣	واجبنا نحو محاربة الجهل
٧٤	الصعوبة في البدء
٧٦	التعليم وأثره
٧٩	التعليم حق توجبه الإنسانية
٨٠	التعليم في مصر : أمس ، واليوم ، وغداً
٨٤	الجهل ولماذا يجب أن نحاربه بين الصغار والكبار ؟
٨٧	واجبنا نحو محاربة الجهل
٩١	الأمية وكيف نكافحها بين الكبار ؟
٩١	تمهيد
٩٣	ما الأمية ؟
٩٣	هل من الضروري أن نكافح الأمية بين الكبار ؟
٩٤	وسائل مكافحة الأمية بين الكبار
٩٨	هل يستحسن تحديد مدة لإزالة الأمية بين الكبار ؟

الموضوع	الصفحة
المساهمون في تنفيذ مشروع مكافحة الأمية	٩٩
كيف نبدأ بمكافحة الأمية بين الكبار؟	١٠١
كيف نرفع المستوى الثقافي بعد إزالة الأمية، والقضاء على الجهل؟	١٠٢
واجبنا نحو تعليم البنات	١٠٦
تهيئة التعليم لكل فرد	١١٠
التعليم وسيلة للأمن وصيانة الحقوق	١١٣
أثر تعميم التعليم بالولايات المتحدة بأمريكا	١١٧
واجب المعلمين نحو المتعلمين	١٢١
واجب الآباء نحو التعليم	١٢٤
حاجتنا إلى جماعات تعاونية لنشر التعليم والقضاء على الجهل والأمية	١٢٦
التعاون في سبيل نشر التعليم	١٢٨
ماذا يفعل الشبان إذا علمناهم جميعاً؟	١٢٩
هل نعلم الفقراء التعليم العالي؟	١٣٣
إحصاء التلاميذ في المرحلة الأولى من مراحل التعليم في المدارس الابتدائية والأولية	١٣٦
الخلاصة: كيف نعمم التعليم ونقضي على الجهل والأمية	١٤٢
خاتمة: الدين الإسلامي يأمر بمحاربة الجهل والفقر والمرض	١٤٦
الدين الإسلامي يأمر بمحاربة الجهل	١٤٦
» » يحارب الفقر	١٤٨
» » المرض	١٤٩
الجماعات التعاونية في القرى وأثرها في محاربة الجهل والفقر والمرض	١٥٠
من أين نأتي بالمال لمحاربة الجهل والفقر والمرض؟	١٥٢
العبرة بالتنفيذ	١٥٨

كتب اللجنة

في هذه الفترة الوجيزة بعد التكوين أصدرت اللجنة — عدا الكتب المدرسية —
الكتب الآتية : —

رقم مسلسل	اسم الكتاب	اسم المؤلف	محتويات الكتاب
١	يسألونك	الأستاذ عباس محمود العقاد	يتحدث عن كثير من المشكلات الاجتماعية والأدبية التي يتساءل الإنسان عنها . ويجد في هذا الكتاب الجواب الحازم السديد . يقع في ٢٧٢ صفحة ، وثمنه ٢٥٠ مليا عدا البريد .
٢	أثر الشرق في الغرب	الدكتور فؤاد حسنين المدرس بكلية الآداب — جامعة فؤاد الأول	ترجم عن مستشرق الماني رفع من شأن الشرق ، ووصف حضارته في مختلف النواحي . عدد صفحاته ١٢٨ وثمنه ١٥٠ مليا عدا البريد
٣	قصة الكهرباء واللاسلكي	الأستاذ محمد عاطف البرقوقي المفتش العام للعلوم بوزارة المعارف العمومية	يتحدث عن قصص علمائها . وتطور مخترعاتها ، ومواصلاتها السلكية واللاسلكية الرادار في الحرب والسلام ، محلي بصورة العلماء والمخترعات . عدد صفحاته ٢٥٦ وثمنه ٢٥٠ مليا عدا البريد
٤	الحبشة	الأستاذ حسن محمد جوهر مراقب المنطقة التعليمية بقنا	يتحدث عن الحبشة : تاريخها ، جغرافيتها ، أديانها ، مسلوها أعيادها ، حكماها ومحاكمها ، لغة سكانها ، المرأة الحبشية معلومات شائعة عن قطر شرق من أنظار الوادي ؛ محلي بالصور والخرائط ، يقع في ١٧٦ صفحة .
٥	الغزل عند العرب	الأستاذ حسان أبو رحاب مدير إدارة التحريرات العربية بوزارة المعارف	يتحدث عن معنى الغزل وألفاظه ، ونشأته ؛ ودواعيه ، وشفق العرب بالغزل ، وأثر الغزل ، وتطور الغزل . دراسة تحليلية في أسلوب شائق وتصوير رائع . تغذي القلب والذوق والعاطفة ، يقع في ٢٥٦ صفحة .

كتب أخرى للمؤلف

٥٠	تطلب من مكتبة عيسى	١ - روح التربية والتعليم .
٥٠	تطلب من مكتبة عيسى	٢ - الاتجاهات الحديثة في التربية .
٥٠	تطلب من مكتبة عيسى	٣ - التربية والحياة ، أو كيف نصلح التعليم ؟
٤٠	تطلب من مكتبة عيسى	٤ - في علم النفس (١٠) بالاشتراك مع الأستاذين عبد القادر ، ومظهر
٥٠	تطلب من مكتبة عيسى	٥ - » » » » (٢٠) » الأستاذ حامد عبد القادر
٦٠	تطلب من مكتبة عيسى	٦ - » » » » (٣٠) » » » »
٥٠	تطلب من مكتبة عيسى	٧ - جان جاك روسو وآراؤه في التربية والتعليم .
١٥	تطلب من مكتبة عيسى	٨ - » » » » المصلح الاجتماعي .
٣٥	تطلب من مكتبة عيسى	٩ - كتاب الآداب السامية مع بحث مستفيض عن اللغة العربية وآدابها

المكتبة الثقافية للمؤلف

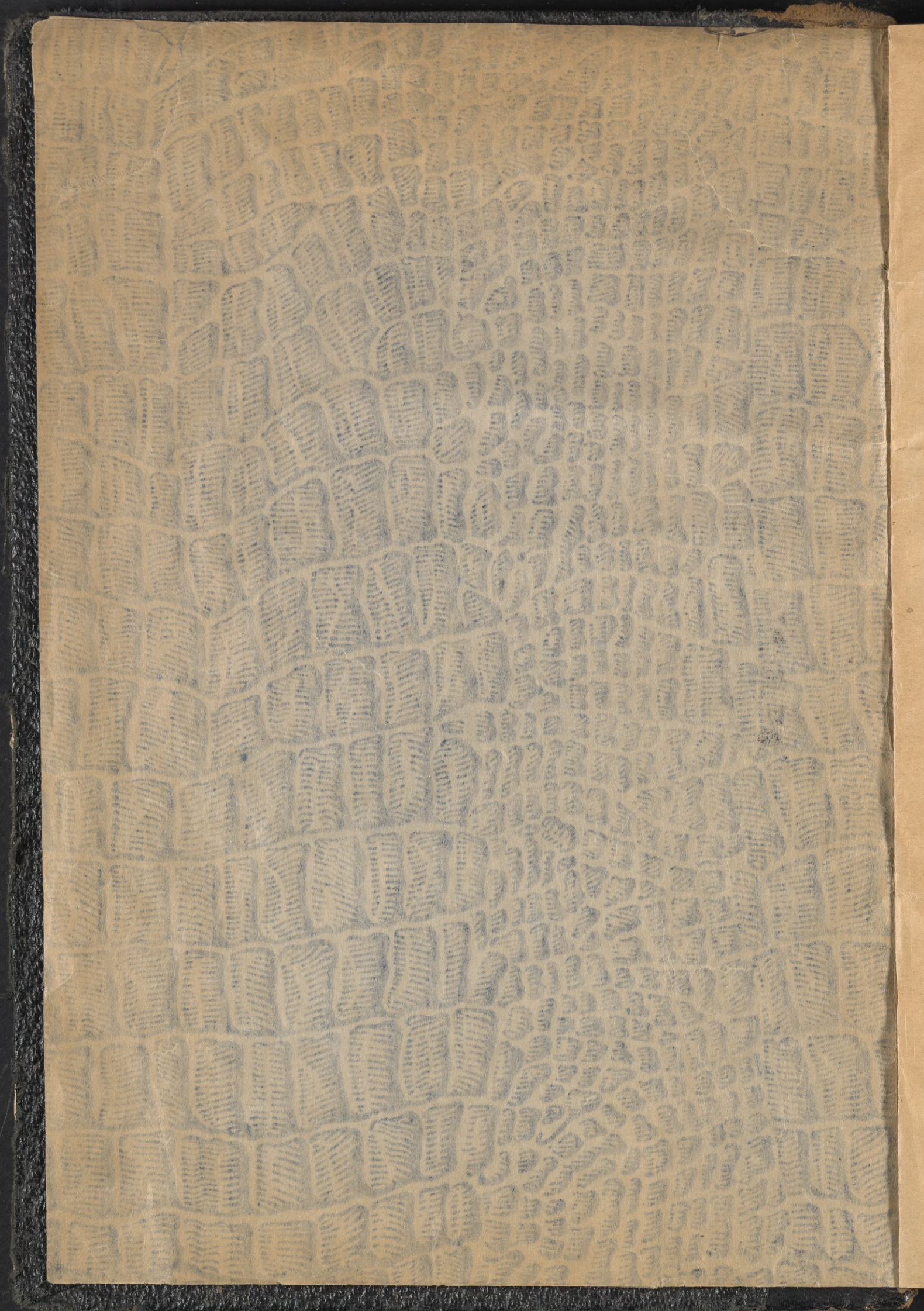
١٥	تطلب من دار المعارف	١ - أروع القصص لشارلز دكنز .
١٥	تطلب من دار المعارف	٢ - قصص من الحياة .
١٥	تطلب من دار المعارف	٣ - قصص في البطولة والوطنية .
٢٠	تطلب من دار المعارف	٤ - الشخصية .
٣٠	تطلب من دار المعارف	٥ - التربية الإنجليزية .

المكتبة الحديثة للأطفال

١٠	تطلب من دار المعارف	١ - الطفلان اليتيمان .
١٠	تطلب من دار المعارف	٢ - يوم سعيد .
١٠	تطلب من دار المعارف	٣ - الراعي الأمين .
١٠	تطلب من دار المعارف	٤ - النمر الأسود .
١٠	تطلب من دار المعارف	٥ - جميلة والوحش .
١٠	تطلب من دار المعارف	٦ - بنت قاطع الخشب .
١٠	تطلب من دار المعارف	٧ - الطيور البيضاء .
١٠	تطلب من دار المعارف	٨ - الأميرة الصامتة .
١٠	تطلب من دار المعارف	٩ - السمكة الذهبية .
١٠	تطلب من دار المعارف	١٠ - سيف العدالة .

B 12123365

I 1342015X



AUC - LIBRARY



DATE DUE

	A.U.C. 24 APR 1999
8 - DEC 1991	
A.U.C. 28 OCT 1995	
A.U.C. 4 - DEC 1995	
A.U.C. 17 NOV 1998	

HN
783.5
I 2
1947



طلة القسم المصري

١٩٤٨-١٩٤٩

تأليف

أدري قدس الوطن

محمد دفتن القراشي

HN
786
A8
I2
1947